نظرية الدستورية العالمية وأثر المعايير الدولية على الدساتير الوطنية

د. أحمد سعد محمد حسين

المحامي بالنقض والدستورية العليا

دكتوراة في القانون العام كلية الحقوق جامعة حلوان

ملخص

يتناول هذا البحث نظرية الدستورية العالمية موضحا المحاولات المختلفة لفهم الواقع العالمي منذ عقود حول عولمة القوانين وتدويلها، حيث أصبح هناك مفهوما جديدا للدستورية ودلالات متعددة حول هذا المفهوم، لذا كان ينبغي على تحرير هذا المصطلح وبيان دلالته المعاصرة، وكذلك بيان المقصود بالدستورية العالمية وتوضيح النظريات المتعددة حولها، وما هي المجالات التي تركز فيها الدستورية العالمية، وأهم مظاهرها.

وتوجد دراسات متعددة توضح امكانية سمو المعايير الدولية على الدساتير الوطنية وتوضح كون أنه يوجد مواثيق دولية بمثابة دستور عالمي مثل مواثيق الأمم المتحدة، أو دساتير عالمية وظيفية في مجال محدد مثل الميثاق الأولمبي، وتوضح هذه الدراسات الطبيعة الدستورية لهذه الوثائق الدولية، ولكني ركزت على مفاهيم النظم القانونية عبر الوطنية، ثم توضيح إضفاء الطابع الدستوري على المواثيق الدولية.

وفي جانب أخر كان للواقع العملي والدراسات التاريخية الدستورية محاولات لتوضيح أثر المعايير الدولية على الدساتير الوطنية سواء اثناء وضع الدساتير أو من خلال الرقابة القضائية على مدى دستورية القوانين، وتوضيح نماذج من تأثر الدساتير بالمعايير الدولية في نصوصها، سواء بشكل صريح أو بشكل ضمني.

Abstract

Global constitutional theory and the impact of international standards on national constitutions.

This research deals with the theory of global constitutionalism, explaining the various attempts to understand the global reality for decades regarding the globalization and internationalization of laws, as there has become a new concept of constitutionalism and multiple connotations about this concept, so it was necessary to clarify this term and explain its contemporary connotation, as well as explain what is meant by global constitutionalism and clarify the various theories about it, and what are the areas in which global constitutionalism focuses, and its most important manifestations. There are multiple studies that clarify the possibility of international standards being superior to national constitutions and clarify that there are international charters that serve as a global constitution such as the United Nations charters, or functional global constitutions in a specific field such as the Olympic Charter, and these studies clarify the constitutional nature of these international documents, but I focused on the concepts of transnational legal systems, then clarifying the constitutionalizing of international charters. On the other hand, practical reality and historical constitutional studies have attempted to clarify the impact of international standards on national constitutions, whether during the drafting of constitutions or through judicial oversight of the constitutionality of laws, and to clarify examples of the influence of international standards on constitutions in their texts, whether explicitly or implicitly.

مقدمة:

من ضمن الدراسات البينية دراسة الدستورية العالمية فهي دراسة تدخل في اختصاص دارسي القانون الدولي العام ودارسي القانون الدستوري ويهتم بها دارسي علم الاجتماع الدستوري لتداخلها مع مفاهيم القواعد المعيارية الاجتماعية، ولكني هنا أهتم بالنطاق الدستوري الوطني حيث اسعى لدراسة أثر المعايير الدولية على الدساتير الوطنية، ودراسة هذا الأثر تشمل مراحل مختلفة مثل مرحلة اعداد الدساتير الوطنية، ومرحلة استقرار الدستور والعمل به وهنا اتناول المواد الدستورية التي تأثرت بالمعايير الدولية (أو الدستورية العالمية)، ومرحلة تأثير المواد الدستورية على التشريعات الوطنية.

فعلى مدار العقود الماضية تم دراسة تدويل القوانين وعولمة القانون بحيث تصبح القوانين متماثلة على مستوى العالم، هذا التماثل جاء من المستوى العالمي ويتم ادماجه في المستوى الوطني من خلال ادخال المعايير الدولية (الدستورية العالمية) داخل التشريعات الوطنية على مستويات متعددة، سواء بالنص عليها في الدستور، أو في تشريع صادر من البرلمان أو بالتصديق على اتفاقية دولية وادخالها في النظام القانوني الوطني.

وهذه المحاولة لدراسة الأثر الدولي على المحلي تستدعي دراسة كلا من الدولي والمحلي، خاصة في مجالات تعد نماذج على الدستورية العالمية مثل قانون التجارة العالمي وقوانين الانترنت والالكترونيات وقوانين المناخ والبيئة وقوانين الرياضة وقوانين مكافحة الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة عبر الوطنية وهي المجالات التي تتعدى الحدود الوطنية للدولة وتعتمد على إطار أكبر من الدولة سواء اقليمي أو عالمي.

إن التطورات في النظريات الدستورية الحديثة تثير إشكالية الرقابة على دستورية القواعد القانونية التي تنظم عمل "الهيئات الخاصة الوطنية والدولية" خصوصا ان مجالات الدستورية العالمية مثل الدستورية الرقمية هي جهات فاعلة خاصة

وليست جهات حكومية، والرقابة على اللوائح الخاصة بالهيئات الرياضية، فهذه الهيئات الرياضية هيئات خاصة وليست هيئات عامة ولديها نظام خاص بالتقاضي مستقل عن القضاء الوطني، والبحث في دستورية هذه اللوائح ومشروعيتها يثير بعض الأفكار المتعلقة بالمعيار الوظيفي.

والتحول من دسترة القانون الدولي إلى تدويل الدساتير الوطنية والقوانين الوطنية؛ هي ظاهرة تعبر عن تطبيق النظريات الحديثة حول الدستورية العالمية ودمجها في الدساتير الوطنية وعدم قصرها على نطاق القانون الدولي.

خلال تطور الواقع العالمي وظهور العولمة ظهرت مجموعة من النظريات تتعامل مع الواقع العالمي الجديد، والذي كان يفترض أن القانون الوطني لدولة ما؛ غير كافي لتنظيم المعاملات للأفراد والكيانات المختلفة العابرة للأوطان، هذه النظريات كانت تتعامل مع الواقع الجديد بالبحث عن اطر قانونية تتجاوز الدولة واستندوا بالقياس على قانون التجارة العالمي ليكس ماركتو كأقدم نموذج موجود لقانون يتجاوز الدولة في تنظيم معاملاته وسلوك أفراده، ولكن الواقع العملي أفرز إنه لا يمكن الاستغناء عن دور الدولة سواء على مستوى التنفيذ الجبري أو في اخذ الشرعية القانونية للقوانين العالمية الجديدة، هذه القوانين هي التجارة، البيئة، والانترنت والرياضة.

ومع مرور الزمن وزيادة التعامل مع الواقع الجديد ظهرت محاولات لوجود قواعد قانونية تسمو وتعلو على القوانين العابرة للحدود –والتي تم تبنيها وادخالها في التشريعات الوطنية كضرورة للتعامل مع هذا الواقع العالمي–، هذه القواعد ذات طبيعة دستورية في مضمونها –حيث تتضمن حماية حقوق الانسان وحماية المبادئ الإنسانية السامية وتنظيم العلاقات بين الجهات الفاعلة وغيرها من القواعد الدستورية بطبيعتها– مما أدى إلى ظهور مفهوم دسترة القانون الدولي، أي اصباغ الصفات الدستورية والمبادئ الدستورية على قواعد القانون الدولي للتعامل مع الواقع الجديد، ولكن عند التنفيذ تم الاحتياج الى الدولة فأصبح هناك اتجاه إلى أن يتم تضمين تلك القواعد العالمية في دساتير الدول أو الإشارة اليها

في الدساتير انها معتبرة أو يتم العمل في إطارها لتستمد قوة دستورية من النص الدستوري.

ظهرت في السنوات الماضية عدد من النظريات الدستورية الحديثة تعمل على محاولة تفسير واقع جديد يعكس تطور للوقائع على مستوى العالم، مثل العولمة وتدويل القوانين، فبعد انتشار نماذج للقوانين تفرض على الدول لكي تتبناها أصبحت تلك القوانين في وضع يجعلها تسموا على القوانين الوطنية فيما يشبه الدستور العالمي، هذه النظريات تحاول أن تضع الاطار القانوني والدستوري لهذه التطورات على أرض الواقع.

واصبح هناك مجالات يطبق بها نظريات القانون الدستوري العالمي والقانون الإداري العالمي حيث تحولت الدراسات الاكاديمية من دسترة القانون الدولي (وضع القانون الدولي في منهج دستوري) مثل دراسة اعتبار ميثاق الأمم المتحدة دستور عالمي، إلى ادخال المعايير الدولية داخل تشريعات الدول ودساتيرها، حيث أن دور الدولة في تطبيق مختلف القوانين لا يمكن الاستغناء عنه سواء على المستوى الدولي أو المحلي، ومن أهم المجالات التي ينطبق عليها ادخال المعايير الدولية في التشريع الوطني: البيئة، الرياضة، قانون التجارة العالمي، الانترنت وما يتعلق به من برمجة واتصالات وغيرها، ونتج عن التحالفات الإقليمية نظريات دستورية تتعلق بالتعددية القانونية والتعددية الدستورية فالاتحاد الأوروبي ودخوله في وحدة تصدر أنظمتها وقوانينها الخاصة التي تفرض على مجموع الدول الداخلة في الاتحاد اظهر ما يسمى بالتعددية الدستورية، حيث أن مجموع القوانين والمواثيق العليا في الاتحاد الأوروبي تعتبر بمثابة دستور أعلى بينما الدول الداخلة في الاتحاد لديها دساتيرها الخاصة المختلفة في تكويناها وطبيعتها كليا عن بعضها البعض؛ فبينما نجد دساتير نظام الحكم فيها جمهوري نجد دساتير أخرى تعبر عن نظام الحكم الملكي، وغيرها من الاختلافات بين دساتير الدول الداخلة في الاتحاد الأوروبي، والتعددية الدستورية والقانونية تظهر أيضا في اطار الدول الاتحادية مثل الولايات المتحدة الامريكية ودولة الامارات

المتحدة العربية حيث لكل ولاية قوانينها الخاصة داخل الاتحاد، ولكل امارة نظامها داخل الاتحاد.

إذا كان هناك دستور عالمي موجود أو في طريقه للظهور، فما هو الشكل الذي يتخذه؟ ، يعد أحد أكثر الموضوعات إثارة للاهتمام وإثارة للجدل في النقاش القانوني خلال الأعوام الماضية. وتظهر الرؤى السائدة للدستورية العالمية فيما يتعلق بأربعة أبعاد تشكل معًا الجزء الأكبر من المساهمات المعاصرة. أسمي هذه الأبعاد الأربعة: الدستورية الاجتماعية social constitutionalism، والدستورية المؤسسية institutional constitutionalism، والدستورية المعيارية normative constitutionalism، والدستورية التناظرية (القياسية) (المماثلة) analogical constitutionalism.[1] بالإضافة الى الدستورية الرقمية والتي توضح الموضوعات ذات الصلة بالأنترنت والتطبيقات.

وظهرت في الدراسات القانونية مصطلحات مثل "المجتمع الدولي international community" و "سيادة القانون العالمية global rule of law" و "الحكم العالمي global governance" – الدستورية العالمية global constitutionalism، وكلها محاولات لتوحيد الجهات الفاعلة العالمية تحت مظلة واحدة. وتعتبر الجهات الفاعلة بمثابة السلطات في الدساتير الوطنية.

لا يوجد بالطبع دستور عالمي واحد معترف به بالرغم من الدراسات التي تحلل وتقيم ميثاق الأمم المتحدة على أساس اعتباره دستور عالمي، قامت مجموعة

[1]Christine E. J. Schwöbel: Situating the debate on global constitutionalism, International Journal of Constitutional Law, Volume 8, Issue 3, July 2010, Pages 611–635, https://doi.org/10.1093/icon/moq021
Published: 01 July 2010
https://academic.oup.com/icon/article/8/3/611/623473

من الدراسات تحاول أن تقدم ماهية الدستور العالمي، إن تصنيف أبعاد للدستورية الاجتماعية والمؤسسية والمعيارية والقياسية (The categorization of the four dimensions of social, institutional, normative, and analogical constitutionalism) يحاول التركيز على الأفكار السائدة التي تنطوي عليها .

كذلك رؤية ميثاق الأمم المتحدة باعتباره دستور عالمي، واستخدام نموذج رقابة الأمم المتحدة على دستور دولة جنوب افريقيا في زمن الفصل العنصري باعتبارها نوع من الرقابة على الدساتير الوطنية لفحص مدى مطابقاتها لمعايير ومبادئ حقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة.

وكذلك التوجيهات المختلفة الصادرة من الأمم المتحدة الخاصة بتكوين دساتير الدول الوطنية ومراعة سيادة القانون ومراعاة معايير حقوق الانسان.

ومن أبرز النظريات الدستورية الحديثة:

(الدستورية العالمية) global constitutionalism سواء كانت

دستورية اجتماعية Social constitutionalism (تيوبنر) حيث الاعتماد على العودة الى النظم الاجتماعية،

أو دستورية مؤسسية Institutional constitutionalism حيث تمثلها المنظمات الدولية غير الحكومية،

الدستورية المعيارية Normative constitutionalism حيث الاعتماد على المعايير القانونية،

ثم الدستورية التناظرية Analogical constitutionalism،

والدستورية الرقمية

وأصبحت دساتير الدول الوطنية تشير إلى الالتزام بالمعايير الدولية

ويتناول الامر أيضا النظرية الاجتماعية القانونية العابرة للحدود الوطنية transnational socio-legal theory

وتشمل المناهج النظرية الحالية نظرية المجتمع العالمي world society theory، التي وثقت كيف تجسد الدساتير ما تصفه بالأشكال العالمية global forms؛ النظرية الاستعمارية الجديدة neo-colonial theory; ونظريات الخبرة عبر الوطنية theories of transnational expertise التي توثق وتنتقد حوكمة الخبراء expert governance. تميل هذه النظريات إلى أن تكون من أعلى إلى أسفل في تقييمها. وبقدر ما يتم تطبيقها على وضع الدستور، فإنها تميل أيضًا إلى التوقف عند لحظة إنشاء النصوص الدستورية، بدلاً من دمج عملية صنع الدستور في عملية أوسع لبناء الدستور وتنظيمه.

في المقابل، تهدف **نظرية TLO Transnational Legal Orders النظم القانونية عبر الوطنية** إلى معالجة العملية الشاملة التي من خلالها تستقر المعايير وتزعزع، وكيف تتماشى هذه المعايير مع القضايا التي يتعين معالجتها. هذه العمليات ديناميكية وغالبًا ما تكون متكررة، وتسمح بتتبع الديناميكيات بمرور الوقت.

غالبًا ما تتضمن العمليات حلقات من صنع الدستور، والتي

(أ) يمتد من بدء حلقة الكتابة/المراجعة الدستورية إلى التسوية النهائية أو عدم الاستقرار، وبالتالي

(ب) تأخذ في الاعتبار الدورات المتكررة التي تكون فيها "كتابة الدستور" واحدة، ولكنها واحدة فقط، من بين العديد من اللحظات والأنشطة الرئيسية لوضع الدستور.

ومن ثم فإن **نظرية TLO النظم القانونية عبر الوطنية** تدفع دارسي عمل الدستور إلى تحديد لحظات التسوية، وتحديد العلاقة بين الحلقات المنفصلة للنشاط الدستوري.[٢]

[2] GREGORY SHAFFER, TOM GINSBURG, TERENCE C. HALLIDAY: Constitution-Making and Transnational Legal Order, Cambridge University Press 2019, p:7,8. doi: 10.1017/9781108561792

هذه النظريات الدستورية تحاول تصف وتفسر الأوضاع الدستورية في عالم متغير وتحاول أن تجد الطريق لتقنين مثل هذه الأوضاع وأن تقترح حلول أو تصل لنتائج تساعد في فهم الأوضاع الجديدة والتعامل القانوني معها.

وتوجد مجالات تتسم بالعالمية بسبب ممارستها التي تكون في النطاق عبر وطني لا يقتصر على الدولة الوطنية مثل البيئة والهجرة غير النظامية والانترنت والتجارة الدولية.

ولم يعد القانون الدولي قانونًا بين الدول؛ لقد أصبح قانونًا يحكم التفاعلات داخل الدول، على وجه الخصوص، كان يُنظر إلى القانون الدولي على أنه له تأثير واضح على الأفراد، تمامًا مثل تأثيرات القانون الوطني على الأفراد. **تشمل الأمثلة قواعد مكافحة الإرهاب، وتغير المناخ، والهجرة واللاجئين، والصحة وسلامة الغذاء، والتجارة أو المعايير الفنية. كانت الفكرة أنه مع نقل تنظيم هذه القضايا من الدولة إلى المستوى العالمي – باستخدام مجموعة متنوعة من منتديات التعاون الدولي الرسمية وغير الرسمية – فإن الضمانات الدستورية (بشكل أساسي من حيث مبادئ سيادة القانون) تحتاج إلى إعادة تقييم وربما أعيد إنشاؤها على مستويات مختلفة.** ومع تطور القانون الدولي أصبح يُنظر إليه بشكل متزايد على أنه نظام قانوني متماسك تحكمه مبادئ دستورية منهجية.[٣]

وظهرت أفكار ونظريات حول تدويل الدساتير الوطنية، وتأثر القانون الدستوري المحلي بعوامل عابرة للحدود الوطنية سواء في وضع الدساتير أو في تفسيرها أو في تنفيذها من خلال الرقابة القضائية على دستورية القوانين.

[3] Cedric Ryngaert, Ramses Wesselm Denise Prévost, Jan Wouters: Global Constitutionalism: Editorial Introduction, Published online: 22 August 2019, Asser Press 2019, Netherlands International Law Review (2019) 66:191–195 https://doi.org/10.1007/s40802-019-00138-2

فعندما تتبنى الدول دساتير جديدة، فإنها تتأثر بشدة بالقوى العابرة للحدود الوطنية؛ ونتيجة لذلك، فإن الدساتير الوطنية لمعظم دول العالم تحمل أوجه تشابه مذهلة مع بعضها البعض. علاوة على ذلك، عندما تفسر المحاكم المحلية دساتيرها الوطنية، فإنها كثيرا ما تنخرط في ممارسة الاقتراض القضائي، مستشهدة بقرارات محاكم أجنبية ودولية فسرت أحكاما مماثلة نصيا في دساتير وطنية أخرى أو في وثائق حقوق الإنسان الدولية.[٤]

فالجانب العالمي يتمثل في وجود قواعد قانونية عبر وطنية تدخل في نطاق القانون الدولي العام قد تكون مواثيق دولية مثل ميثاق الأمم المتحدة أو الإعلان العالمي لحقوق الانسان أو ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وقد يكون مواثيق إقليمية مثل مواثيق الاتحاد الأوروبي وقد يكون مواثيق ذات طابع وظيفي مثل الميثاق الأولمبي أو قواعد الأونسترال أو البيئة أو قواعد تتعلق بالإنترنت. هذه القواعد تهتم بالإنسان كفرد وبحقوقه وتعترف به كعنصر من عناصر القانون الدولي العام وبالتالي تعتمد الدستورية العالمية في منظور القانون الدولي العام على حقوق الانسان كفر وليس كمواطن، ولكن الممارسة العملية أوضحت أن الاحتياج الى الدولة والقوانين الوطنية لحمايته وحماية حقوقه وإدخال هذه الحماية الى أسمى قانون داخل الدول الوطنية وهو القانون الدستوري، والجانب الوطني يتعلق بتأثر القانون الوطني بهذه المعايير عبر الوطنية سواء تأثير مباشر أو غير مباشر عن طريق تبني هذه النظم والأوامر عبر الوطنية داخل التشريع الوطني في كافة مستوياته (دستور – تشريع – لوائح – قضاء) وأهتم هنا بالدستور بشكل خاص. والعلاقة بين القانون الدولي والقانون الوطني في ظل المتغيرات الحديثة والتي تعتمد على الدراسات البينية والتي تحتاج الى الجمع بين أكثر من

[4] David L. Sloss: Sovereignty and National Constitutions, 17 U. ST. THOMAS L.J. 625 (2021). P: 640
Available at: https://ir.stthomas.edu/ustlj/vol17/iss3/4

تخصص.

وأن ناتج تأثير النظم القانونية عبر الوطنية على القوانين الوطنية ينتج عنه توحيد للنظام القانوني العالمي وليس تعددية قانونية وهذا التوحيد يرجح مدرسة قانونية وهي مدرسة القانون العام common law أو المعروفة قديما بالأنجلوسكسونية أو الانجلو–أميركان، وانزواء وانسحاب نظام القانون اللاتيني أو القانون المدني civil law. أو الدمج بينهما في نظام جديد عولمة القوانين.

أهمية البحث:

قلة الدراسات العربية في الموضوع، حيث انه تغيب عن الدراسات الدستورية العربية فكرة الدستورية العالمية حيث لا تزال الدراسات الدستورية العربية تنحصر في التقليدية الدستورية وانعكاس الدستور للهوية الوطنية وغياب دراسة التأثيرات العالمية على الدساتير العربية. لذا فهذا البحث محاولة لعرض النظريات العالمية حول الموضوع وتوضيح مدى تأثر الدساتير العربية بالدستورية العالمية.

أهداف البحث:

يهدف البحث لتحليل النظم القانونية العابرة للحدود وأثرها على النظم القانونية الوطنية، وكيفية ادماجها في الدساتير الوطنية، فالبحث يهدف لمحاولة فهم تلك النظم وطريقة عملها ونتائجها الحالية سواء على المستوى الدولي أو المستوى الوطني. ودراسة النماذج التي تعبر عن الموضوع.

فرضيات البحث:

ترغب الدول الوطنية في الاندماج في المجتمع الدولي فتتبنى النظم القانونية العابرة للحدود باختيارها حتى تتمتع بمميزات العولمة وفرص التنمية وجذب الاستثمارات الدولية التي ترغب في تسهيل فهم القوانين عن طريق توحيدها.

وأن النظم القانونية العابرة للحدود تعكس فكر العالم الغربي الليبرالي متمثلا في سيادة العولمة الغربية، على حساب النظم القانونية المتعددة مثل الأممية الاشتراكية أو عولمة الإسلام (كنظم قانونية عالمية) وأيضا على حساب النظم

القانونية الداخلية للدول والتي تتمتع بخصوصيتها، وهو ما يتنافى مع التنوع الثقافي للبشرية وفرض الثقافة القانونية الغربية دون مراعاة التميز الوطني والخصوصية القومية.

إشكالية البحث:

يثير البحث إشكالية أثر النظم القانونية العابرة للحدود في القانون الدولي على النظام القانوني الوطني للدول خاصة على مستوى الدساتير، فيبحث في ماهية النظم القانونية العالمية العابرة للحدود بشكل عام ويبحث في أبرز نماذجها مثل البيئة والرياضة والعالم الرقمي وغيرها، ويبحث في طرق ادماج تلك النظم داخل الدساتير الوطنية سواء اختياريا أو اضطراريا.

ما هي النظم العالمية العابرة للحدود؟

كيف تتأثر الدساتير الوطنية بالنظم العالمية العابرة للحدود؟

ما هي أهم النظريات الحديثة حول هذا الموضوع؟

ما هي أهم التطبيقات والممارسات المتعلقة بالتأثير الدولي على الدساتير الوطني؟

بصيغة أخرى ما هو تأثير القانون الدولي على القانون الدستوري الوطني؟

أين تسري هذه النظم القانونية العابرة للحدود وكيف تحولت من نطاق جغرافي بين الدول إلى إدخالها في نطاق جغرافي وطني داخل الدول؟

ما هي أبرز النماذج على ادخال القوانين من النطاق العالمي الى النطاق الوطني؟

(الحقوق الرقمية، البيئة، الرياضة، الجريمة عبر الوطنية (هجرة غير نظامية، مكافحة الجريمة عبر الوطنية، ...)

منهج البحث:

اعتمد هنا المنهج الوصفي التحليلي، حيث اوصف النظريات الدستورية العالمية المختلفة واعرضها واعلق عليها اثناء تناولها بالتحليل.

خطة البحث:

نظريات الدستورية العالمية بين القانون الدستوري والقانون الدولي العام

المبحث الأول: مفاهيم دستورية معاصرة

المبحث الثاني: الدستورية العالمية في القانون الدولي

المبحث الثالث: أثر المعايير الدولية على الدساتير الوطنية.

المبحث الأول: مفاهيم دستورية معاصرة

تمهيد:

هل مفهوم الدستورية العالمية يعتبر تدخل في شئون الدول؟

مفهوم الدستورية يعني أن توضع حدود لسلطة الدولة بواسطة القانون (سيادة القانون)، فإذا كانت تلك الحدود موضوعة بقانون خارجي فهل هو تعدي على السيادة الوطنية؟

فالدستور الوطني تضعه الدولة بنفسها لتلزم نفسها بالقانون حماية المواطنين لكن الدستورية العالمية لا تشارك الدولة في وضعها بنفسها بمفردها، (ليست بإرادتها المنفردة) ولكن قد تتدخل أو لا تتدخل في وضعها حسب قوتها في المجتمع الدولي.

ايضا مفهوم مسئولية الحماية وعلاقته بالدستورية العالمية، –وهو مفهوم في القانون الدولي يجعل من العالم مسؤول عن حماية حقوق الانسان–

فإذا كانت الدستورية العالمية تعني بحماية الحقوق والحريات من خلال وثائق ومعايير دولية

فوجود نظرية مسؤولية الحماية والحق في التدخل من أجل حماية حقوق الإنسان بجوار مفهوم الدستورية العالمية يهدد سيادة الدولة الوطنية بشكل كبير، خصوصاً في ظل ازدواجية المعايير الدولية فتطبق تلك المعايير على دول معينة ولا تطبق

على دول أخرى مثل عدم تطبيق أي عقوبات على الكيان المحتل الصهيوني بالرغم من ارتكابه جرائم الإبادة الجماعية والفصل العنصري (الابارتهيد) ضد الفلسطينيين.

لذا سأتناول في هذا الفصل أهم المفاهيم المتعلقة بالدستورية العالمية:

المطلب الأول: مفهوم الدستورية

المفهوم اللغوي:

الدّسْتوريّة: شرعيّة القوانين والأحكام وتوافقها مع دستور الدَّولة أو قانونها الدُّستوريّ. (مصطلحات قانونية)

دُستوريّة: (اسم) اسم مؤنَّث منسوب إلى دَسْتُور/ دُسْتُور

مصدر صناعيّ من دَسْتُور/ دُسْتُور: وفق اللوائح والقواعد المعمول بها

دستوريّة القوانين: مطابقتها لقواعِد الدُّستور وأَحْكامِه

الدُّسْتوريَّة: (القانون) شرعيّة القوانين والأحكام وتوافقها مع دستور الدَّولة أو قانونها الدُّستوريّ

اليمين الدُّستوريَّة: (القانون) القسم الذي يتعهّد فيه رئيس الجمهوريَّة قُبيل تسلُّمه الحكم بالمحافظة على الدُّستور

دستورية :الحكم وفق دستور معين وتشير الكلمة أيضا إلى فرع من فروع العلوم السياسية يبحث في نظرية الحكم الدستوري. (مصطلحات سياسية)[٥]

في المصطلح

[٥] تعريف ومعنى الدستورية في معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9/

من الضروري البحث في تحرير مفهوم الدستورية سواء مصطلح الدستورية كمفهوم قانوني، أو الدستورية كمفهوم سياسي.

ضرورة تحرير مفهوم الدستورية تنبع من ظهور تطورات حديثة للمفهوم خاصة مفاهيم الدستورية العالمية وهي ليست فقط اسناد صفة الدستورية الى ميثاق الأمم المتحدة ومواثيق والاعلانات العالمية لحقوق الانسان، ولكن امتداد مفهوم الدستورية العالمية الى وجود دساتير وظيفية عالمية في مجالات محددة تتسم بالعالمية مثل الدستورية الرقمية والدستورية البيئية والدستورية الرياضية والدستورية الاقتصادية الدستورية الإسلامية. وكذلك ادخال المعايير الدولية داخل قواعد الدساتير الوطنية والنص على الالتزام بها.

هذه المفاهيم المتطورة والحديثة نسبيا توضح أثر العولمة على القوانين المحلية، أو تدويل القوانين وإخراج نطاقها من الدولة الى المجتمع الدولي.

وظهرت محاولات متعددة لوضع نظريات حول الدستورية العالمية تبرز أن الدستورية أصبح مفهومها الأساسي هو حماية حقوق الانسان.

ولكن هل يتضمن مفهوم الدستورية الحديث عناصر أخرى مثل العلاقة بين الجهات الفاعلة المختلفة وتنظيمها؟

وكذلك نجد تطبيقات للدستورية العالمية في الواقع تتمثل في تطبيقها داخل الدساتير الوطنية سواء بالإشارة الى تلك المعايير الدولية والنص على الالتزام بها دستوريا، أو ادخال تلك القواعد بنصها داخل مواد الدستور، أو غير ذلك من سبل تدويل الدساتير الوطنية.

ومن أبرز المجالات التي تمثل عولمة القوانين أو تدويل القوانين: قوانين البيئة والانترنت والالكترونيات والتجارة الدولية.

مفهوم الدسترة CONSTITUTIONALISM مقابل الدستورية CONSTITUTIONALISATION

التفرقة بين المصطلحات (الدسترة والدستورية والدستورانية) شبيهة بالجدل الفقهي حول الشرعية والمشروعية لدى فقهاء القانون العام، بل نجد أيضا مفهوم المشروعية الدستورية للتعبير عن الالتزام بالنص الدستوري.

ولقد حاول العديد من الكتاب تعريف معاني الثلاثي بشكل منهجي[٦]: الدستور constitution – الدستورية constitutionalism – الدستورية constitutionalisation[٧]

ويتم استخدام مرادفات في اللغة العربية للتعبير عن هذا: الدستور و"الدستورانية" الدستورية و"الدسترة."[٨]

---

[6] EDOARDO CELESTE: Constitutionalism in the Digital Age, 11-2020, https://www.hiig.de/wp-content/uploads/2020/11/2020-Celeste-Constitutionalism-in-the-Digital-Age.pdf

[7] See Paul Craig, 'Constitutions, Constitutionalism, and the European Union' (2001) 7 European Law Journal 125 ;Anne Peters, 'Compensatory Constitutionalism: The Function and Potential of Fundamental International Norms and Structures' (2006) 19 Leiden Journal of International Law 579; Karolina Milewicz, 'Emerging Patterns of Global Constitutionalisation: Towards a Conceptual Framework' (2009) 16 Indiana Journal of Global Legal Studies 413 .

[8] عبد الحسين شعبان: في الدستور والدستورانية والدسترة، مجلة قضايا سياسية (جامعة النهرين – بغداد) المجلد ٦١، ٢٠٢٠.

ويشير مفهوم الدستورية constitutionalisation إلى منهج.[٩] Isation بمعنى إنه ينطوي على فكرة التقدم والتدرج والتطور. ربما يكون قد حدث في الماضي، أو لا يزال مستمرًا، أو تمت الدعوة إليه بالمعنى المعياري للمستقبل.

وتشير "الدستورية constitutionalisation" أيضا إلى "العملية المستمرة لظهور وإنشاء وتحديد العناصر الشبيهة بالدستور في النظام القانوني الدولي.[١٠]

[9]See Girardeau A Spann, 'Constitutionalization' [2004] Saint Louis University Law Journal 709; Milewicz (n ٤); Garrett Wallace Brown, 'The Constitutionalization of What?' (2012) 1 Global Constitutionalism 201; Aoife O'Donoghue, 'Alfred Verdross and the Contemporary Constitutionalization Debate' (2012) 32 Oxford Journal of Legal Studies 799; Antje Wiener and others, 'Global Constitutionalism: Human Rights, Democracy and the Rule of Law' (2012) 1 Global Constitutionalism 1 .

[10]Anne Peters: Compensatory constitutionalism: the function and potential of fundamental international norms and structures. 2006, Leiden J Int Law 19:579–610, citi from:
Craig Eggett: The Role of Principles and General Principles in the 'Constitutional Processes' of International Law, Netherlands International Law Review (2019) 66:197–217
https://doi.org/10.1007/s40802-019-00139-1

بالمقابل الدستورية constitutionalism هي "نظرية"،[١١] "حركة فكرية"، [١٢] "إطار مفاهيمي"، "مجموعة من القيم"، "أيديولوجيا".[١٣]

يشير مصطلح "الدستورية constitutionalism " إلى الحركة الفكرية التي تسعى إلى فحص دسترة القانون الدولي؛ كونه "عمل أكاديمي" وقد تطور مجاله البحثي الى مجال متعدد التخصصات.[١٤]

يمكن تحليل ism – لا تعني فكرة العملية؛ إنه يدل على مفهوم أكثر ثباتًا، An ism هو "ممارسة أو نظام أو فلسفة مميزة، عادة أيديولوجية سياسية أو حركة

---

[11] Jeremy Waldron, 'Constitutionalism: A Skeptical View' [2010] Philip A. Hart Memorial Lecture <https//: scholarship.law.georgetown.edu/hartlecture/4>; see also Pernice (n 2) 7, according to whom constitutionalism is a form of 'theoretical thinking' .citi= Edoardo Celeste, 'Digital Constitutionalism

[12] Marco Bani, 'Crowdsourcing Democracy: The Case of Icelandic Social Constitutionalism' (Social Science Research Network 2012) SSRN Scholarly Paper ID 2128531 <https://papers.ssrn.com/abstract=2128531< accessed 15 August 2019. Citi from= Edoardo Celeste, 'Digital Constitutionalism

[13] Edoardo Celeste, 'Digital Constitutionalism: A New Systematic Theorisation' (2019) 33 International Review of Law, Computers & Technology 76.

[14] Craig Eggett: The Role of Principles and General Principles in the 'Constitutional Processes' of International Law, Netherlands International Law Review (2019) 66:197–217
JOSEPH Weiler : The Constitution of Europe: 'Do the new clothes have an Emperor?' and other essays on European integration. Cambridge University Press, Cambridge, 1999, citting from: Craig Eggett: The Role of Principles and General Principles in the 'Constitutional Processes'
Wiener A et al (2012) Global constitutionalism: human rights, democracy and the rule of law (editorial).
Glob Const 1:1–15, citting from: Craig Eggett: The Role of Principles and General Principles in the 'Constitutional Processes' of International Law,

فنية". هذه الأيديولوجية – يمكن للمرء أن يجادل في أن الدستور –بالمعنى الواسع– هو عملية تنفيذ الدستور. ستضع الدستورية قيم الدستورية موضع التنفيذ constitutional-isation is the process of implementation of constitutional-ism أو –إذا نظرنا إليها على العكس من ذلك– ستوفر الدستورية المبادئ التي تتغلغل في الدستورية وتوجهها وترشدها. constitutionalism would provide the principles that permeate, guide, inform constitutionalisation.

constitutionalisation

الدستورية Constitutionalism هي حزمة من التوقعات حول سلوك الحكومة، في حين أن الدستور constitution هو بناء سياسي قانوني. من الممكن أن تتجسد أفكار الدستورية في داخل نص الدستور حيث انه وثيقة ملزمة قانونًا. وتتمتع هذه الأفكار من خلال الدستور بالقوة التي تجعل حتى الجهات السياسية الفاعلة تحترمها.[١٥]

تمثل الدستورية Constitutionalism مجموعة من المفاهيم والمبادئ والممارسات المترابطة التي تعمل على تنظيم سلطة الحكومة بهدف الحد منها من أجل منع الاستبداد. ويشير المفهوم إلى أن السلطة قد تكون محدودة بأساليب الفصل بين السلطات، والضوابط والتوازنات، وحماية الحقوق الأساسية. من

[15] Sajó, András, and Renáta Uitz, 'Constitutions and Constitutionalism', *The Constitution of Freedom: An Introduction to Legal Constitutionalism* (Oxford, 2017; online edn, Oxford Academic, 21 Dec. 2017), https://doi.org/10.1093/oso/9780198732174.003.0002, accessed 16 Nov. 2023.

خلال صك ملزم قانونًا (الدستور)، توفر الدستورية القيود اللازمة لسلطة الحكومة (السيادية) وتؤكد ممارستها المشروعة لهذه السلطة.[١٦]

ويشير الدكتور حسين مقداد إلى الدستورية: (مصطلح متعدد المعاني؛ فتارة يقصد به معايير التثبت من مشروعية الأعمال والتصرفات، وفق ما يقال لها الشرعية الدستورية، وتارة أخرى يقصد بها الصفة التي ينبغي لكل عمل أو تصرف أن يتصف بها ليحوز صفة "الدستورية"، والتي تعرف فقها ب "المشروعية الدستورية"، وتارة ثالثة يصرف مفهوم الدستورية إلى: " الأيديولوجيا / المذهبية الدستورية the Constitutionalism التي تهيمن على/ تحكم عملية التثبت من مدى توافق التصرفات القانونية مع ما يقر في الضمير الجمعي للأمة من أفكار وقيم و اعتقادات و مبادئ حاكمة)".[١٧]

هذه الايديولوجية تبنيها عوامل عديدة، منها السياسي ومنها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ومنها ما هو ديني، بل ومنها ما هو شخصي؛ حيث تشمل التوجهات الفكرية والأيديولوجية لواضعي الدساتير، وقضاة الدستورية ومرجعياتهم الفكرية.

الدستورية هي سيادة القانون وسموه على باقي القوانين الوطنية بينما المشروعية هي حكم القانون في واقعة محددة، الجدل بين سيادة القانون وسيادة الدولة، هو جدل في فلسفة القانون لعقود عديدة، ودار الجدل الفكري بين التحيز إلى سيادة

---

[16] Sajó, András, and Renáta Uitz, 'Constitutions and Constitutionalism', *The Constitution of Freedom: An Introduction to Legal Constitutionalism* (Oxford, 2017; online edn, Oxford Academic, 21 Dec. 2017), https://doi.org/10.1093/oso/9780198732174.003.0002, accessed 16 Nov. 2023.

[١٧] حسين مقداد: الحريات الرقمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧، هامش ص ٣١

الحاكم، حيث الحاكم هو ممثل الدولة، في مقابل التحيز إلى سيادة القانون حيث إن القانون يتم تطبيقه على الجميع سواء حاكم أو محكوم؛ فسيادة القانون ليس مجرد تطبيق حكم القانون لكن دلالته أكبر وأوسع لتتضمن سموه على كل من الحاكم والمحكوم دون تفرقة.[١٨]

بينما نجد البعض يستخدم مصطلح الدستورانية ويعرفها بانها وسائل تتيح وجود نظام فعال للحدود بين السلطات خلال العمل الحكومي، أو مجموعة القواعد التي تضمن المنافسة السلمية وتقر بمسئولية الحكومة.[١٩]

الدستورية تعني تقييد الدولة واعمال الحكومة من خلال القيم والمبادئ التي تكرسها عملية صياغة الدستور، أي انها –أحيانا– مفهوم مرادف لمصطلح الحكومة المقيدة أو المحدودة، حيث يرتبط هذا المفهوم بالحد الأدنى من الحكومة.[٢٠]

تعريف الدستورانية: عبارة عن الية تسعى لمنع الحكومة من ممارسة التعسف المتمثل في قدرة الحكام على خدمة مصالحهم الخاصة على حساب مصالح المحكومين باستغلال موقعهم في السلطة.

مفهوم الدستورانية يختلف عن مصطلح الدستور، فيمكن أن يكون هناك دساتير بدون دستورانية، فالدستورانية تتمتع بخاصية مرنة ومتحركة وتوفر اطارا يمكن

---

[١٨] حسين مقداد: المرجع السابق.

[١٩] Constitutionnalisme" in ; Revue de l'Actualite Juridique Francais; www.ragf.org

محمد اتركين: الدستور والدستورانية من دساتير فصل السلط إلى دساتير صك الحقوق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ١١

[٢٠] هاني رمضان طالب: مفهوم الدستورانية مقاربة نظرية، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد ١٥، العدد ١، يناير ٢٠٢٣، ص ٢١٦: ص ٢٣١

به توفير الطريقة لتنظيم سلوكيات الحكومة وتقسيم وظائف السلطات وضبطها، ويرى البعض أن مفهوم الدستورانية أكثر ثراء من مصطلح الدستور، الغرض من الدستور هو انشاء وتنظيم ممارسة السلطة، لكن الدستورانية عبارة عن نظام يمكن بواسطتها تصنيف الدساتير، ووسيلة لإضفاء الشرعية على النظام الدستوري.[٢١]

وفي رأيي الشخصي إن في الغالب يتم استخدام هذه المصطلحات في المؤلفات العربية والأجنبية بالتبادل وان هناك دائما خلط بينهم ويتم استخدامهم بنفس المعنى، فالدستور معروف انه يقصد به النص الدستوري (دون الدخول في تعريفاته)، وسواء كان مصطلح الدستورية أو الدسرة أو الدستورانية فهي مصطلحات تنسب إلى الدستور، فالدستورية تستخدم في الغالب بان القانون او الفعل دستوري أي انه مطابق للدستور (المشروعية الدستورية)، او انه غير دستوري أي انه غير مطابق للدستور، أما الإشكاليات المتنوعة حول ان الدستورانية هي وضع حدود للسلطات أو انها تهتم بحقوق الفرد على حساب تنظيم السلطات؛ فهي إشكاليات متضمنة في القانون الدستوري والنظرية الدستورية طوال تاريخ دراستها ولا تحتاج الى مصطلحات جديدة لكي تعبر عنها سواء كانت دستورانية أو دسترة، وبقراءة الفقه القانوني سواء العربي أو المراجع الأجنبية نجد ان الاستخدامات لهذه المصطلحات تدور حول النظرية الدستورية كفكرة نظرية مقابل الممارسة الدستورية، وهو شبيه بالجدل حول الشرعية

[٢١] سعيد النجار، شيرزاد أحمد: الدستورية الإسلامية بين الرفض والتأييد، مجلة قضايا سياسية، العدد ٤٧، ص ٢٢١: ص ٢٤٨.

والمشروعية والذي اتجه البعض الى استخدامهما بنفس المعنى بعد بحث في دلالتهما الاصطلاحية.[٢٢]

ويتم استخدام الدستورية في الفقه القانوني العربي كمرادف للمشروعية، حيث إن الدستورية تعني بسيادة القانون فكل من الحاكم والمحكوم يخضعوا للقانون (المتمثل في الدستور) وحكمه، المشروعية الدستورية، وبالاستناد الى مفهوم المشروعية نجد أنه يذهب البعض إلى التفرقة بين الشرعية والمشروعية، ويرى أنهما وإن كانا لفظان مشتقان من أصل واحد هو الشرع أو الشرعية، إلا أنهما يختلفان من حيث المفهوم الدقيق لكل منهما. فالشرعية مشتقة من الشرع بصيغة الفعلية ومعناها موافقة الشرع، والمشروعية مشتقة من الشرع بصيغة المفعولية وتقيد محاولة موافقة الشرع، والمحاولة قد تصيب وقد تغيب. وينتهي من ذللك إلى أن المشروعية légitimité تعنى احترام قواعد القانون القائمة فعلا في المجتمع، فهي في حقيقة الأمر مشروعية وضعية. أما الشرعية legalité ، فهي فكرة مثالية تحمل في طياتها معنى العدالة وما يجب أن يكون عليه القانون، فمفهومها أوسع من مجرد احترام قواعد القانون الوضعي العادلة، لا يتضمن هذا المفهوم قواعد أخرى يستطيع عقل الإنسان المستقيم أن يكتشفها، ويجب أن تكون المثل الأعلى الذي يتوخاه في الدولة ويعمل على تحقيقه إذا ود الارتفاع بمستوى ما يصدر من تشريعات.[٢٣]

---

[٢٢] مثل رمزي طه الشاعر في كتابه تدرج البطلان، حيث توصل بعد بحث في الآراء المختلفة حول الشرعية والمشروعية الى عدم اختلافهما وانهما يستخدما بنفس المعنى. (لا مجال إذن لمحاولة التمييز بين الشرعية والمشروعية، وتعتبر بذلك الاصطلاحين مترادفين).

[٢٣] رمزي طه الشاعر: تدرج البطلان في القرارات الإدارية دراسة مقارنة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠ م، ص ٢٦١.

ماجد راغب الحلو: القضاء الإداري، الإسكندرية سنة ١٩٧٧، ص

وترى أن مبدأ المشروعية في الدولة المعاصرة، باعتباره حدا أعلى على سلطان الحكام وتصرفات الهيئات العامة والمحكومين، يتطلب الالتزام بالقانون الطبيعي، وما يخترنه من مبادى قانونية عامة يحتويها ضمير الجماعة ويستقر عليها باعتبارها ركائز أساسية لمعنى العدل والصالح العام، كما يتطلب أيضا الالتزام بالمشروعية الوضعية التي تستقر على مبدأ سيادة الدستور والتشريع وما يفرضه ذلك من ضرورة الالتزام بقاعدة القانون الأعلى أيا كان مصدر هذه القاعدة.[٢٤]

ويستخلص الدكتور رمزي الشاعر: "وإذا كان هذا هو مضمون المشروعية – كما تفضله – فإنه لا مجال إذن لمحاولة التمييز بين الشرعية والمشروعية، وتعتبر بذلك الاصطلاحين مترادفين."

وبالقياس على ذلك استخلص أن مفهومي الدستورية والدستورانية مترادفين فلا مجال للتفرقة بين جعل احداهما يشار اليها للتعبير عن الأيديولوجيا والنظرية الدستورية والأخرى يشار اليها للدلالة الى الواقع العملي للدستورية ومدى دستورية قاعدة قانونية ومطابقتها للدستور، فمصطلح الدستورية يشمل الدلالتين ويعبر عنهما. فالدستورية كإيديولوجية هي اتباع الفكر الدستوري بمعنى أن الحاكم يعلي من القانون ويلزم نفسه بسيادة القانون وحكمه امام المواطنين؛ فالدستور كنص قانوني يقف امامه الحاكم والمحكوم سواء ويخضعوا له، وذلك دون تلاعب باستخدام الدستورية كمظهر خادع بينما لا يعمل بها، فالدستورية كايدلوجية تعمل كحماية لحقوق الانسان من السلطة وتعلى من سيادة القانون وتحترم التوازن بين

---

[٢٤] رمزي طه الشاعر: تدرج البطلان في القرارات الإدارية دراسة مقارنة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠ م، ص ٢٦١.

طعيمة الجرف: مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الإدارة العامة للقانون، القاهرة سنة ١٩٧٦، ص ١٦

سلطات الدولة وعدم التدخل من الحاكم فيهم والتمتع باستقلالهم وخاصة استقلال القضاء.

ويتناول الدكتور رمزي الشاعر اهميه مبدا المشروعية ويوضح انه ترجع أهمية الأخذ بمبدأ المشروعية إلى أنه بين الحدود الفاصلة بين حقوق كل من الحاكم والمحكوم، بحيث يخضع الحكام فيما يقومون به من العمال وما يتخذونه من قرارات للإطار العام للنظام القانوني في الدولة.. وعلى ذلك فإن مبدأ المشروعية قد أصبح من المبادئ القانونية العامة التي يجب تطبيقها في كل الدول، وذلك بغض النظر عن الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحكم النظام القانوني في الدولة، فالمبدأ لا يتعلق بنظام معين أو بفلسفة بعينها، فهو ليس وقفا على النظم الديمقراطية أو المذهب الحر، بل هو مبدأ عام ينطبق حكمه باستمرار في كل مجتمع وبالنسبة لكل سلطة، وأيا كانت الفلسفة الاجتماعية للنظام السياسي، بحيث إذا أهدر المبدأ، صارت الدولة بوليسية، مما ينذر بتهديد حقوق الأفراد وحرياتهم العامة.

وأمام ضرورة خضوع السلطة العامة للقانون، لما في ذلك من حفاظ على حقوق الأفراد وحرياتهم، أكد دستور جمهورية مصر العربية الصادر في سنة ١٩٧١ في وثيقة إعلانه أن سيادة القانون ليست ضمانا مطلوبا الحرية الفرد فحسب، ولكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت". وانطلاقا من هذا المبدأ تضمن الدستور بابا خاصا لسيادة القانون وهو الباب الرابع، ضمنه نصوصا ترسي مبادئ الحرية الشخصية وتضع لها ضماناتها، وتؤكد سيادة القانون، وفي بداية هذا الباب قرر الدستور أن " سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، ويجب أن تخضع الدولة للقانون". ثم وضع بعد ذلك الضمانات التي تكفل اعمال هذا المبدأ فقرر استقلال القضاء وحصانته ضمانان اساسيان لحماية

الحقوق والحريات، فنص في المادة ٦٨ على ان التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء". [٢٥] ويتضح هنا أن الدكتور رمزي الشاعر في شرحه لأهمية مبدأ المشروعية تحدث عن أهمية مبدأ الدستورية بنفس المعنى دون الإشارة اليه.

ويخطر على بالي تساؤل حول إذا كان هناك محاولات للتفرقة بين مفهوم الدستورية ومفهوم المشروعية، بحيث تصبح الدستورية خاصة بالتوافق مع النص الدستوري بينما المشروعية تختص بالتوافق مع النص التشريعي (سواء لوائح أو قرارات أو غيرها من الاعمال القانونية والمادية)، لتتضح فكرة المشروعية الدستورية في حكم الإدارية العليا الذي وضح مبدأ المشروعية الدستورية– غاية هذا المبدأ أن تكون النصوص القانونية والقرارات الإدارية مطابقة لأحكام الدستور – تتبوأ هذه الشرعية قمة البنيان القانوني في الدولة.[٢٦]

المطلب الثاني: الدستورية العالمية:

"الدستورية العالمية : the global constitutionalism ويقصد بها الحد الأدنى من المبادئ والتوجيهات التي تمثل قاسما مشتركا لحماية مجموعة من الحقوق والمصالح التي تهم الجنس البشري بأكمله، انطلاقاً من إنسانية أفراده،

[٢٥] رمزي طه الشاعر: تدرج البطلان في القرارات الإدارية دراسة مقارنة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠ م، ص ٢٦٣

[٢٦] (حكم المحكمة الإدارية العليا، الطعن رقم ٧٤٠٢ لسنة ٤٤ القضائية (عليا)، جلسة ٣ من يوليو سنة ٢٠٠٣، مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها "دائرة توحيد المبادئ في ثلاثين عاما"، منذ إنشائها إلي نهاية أغسطس سنة ٢٠١٥ ، مكتب فني – المبدأ ٥٥/ أ).

بغض الطرف عن الأعراق أو الأجناس أو الاعتقاد أو غيره من أوجه التمييز، انطلاقا من الاعتقاد في عالمية هذه الحقوق وتلك المصالح[27].

جدير بالذكر أن مفهوم الدستورية الحديث والذي يعتمد على حماية الحقوق والحريات يستند إلى فكرة الدستورية العالمية وهي ضمان حماية الحقوق والحريات على المستوى العالمي ولو قمنا بالربط بين هذه النظرية ونظرية مسئولية الحماية في القانون الدولي العام والتي تعني بحماية الحقوق والحريات داخل الدول وتعطي الحق للتدخل لتحقيق هذه الحماية فيكتشف الغطاء حول مفهوم الدستورية العالمية الجديد وهو هدفه التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمساس بسيادتها، حيث أن قواعد القانون الدولي المتعلقة بنظرية مسؤولية الحماية ليست قواعد عامة مجردة ولكنها قواعد تطبق على البعض ولا تطبق على الاخر بشكل انتقائي طبقا لرغبات القوى الدولية.

ويتطور مفهوم الدستورية العالمية ليتضمن إدخال المعايير العالمية داخل النصوص الدستورية الوطنية، واستناد المحاكم المختصة بالرقابة على دستورية القوانين إلى معايير دولية في احكامها سواء في التفسير أو كمرجعية دستورية.

وتقوم الدساتير الوطنية بإدخال مبادئ حقوق الانسان الموجودة في المواثيق الدولية وادماجها في النص الدستوري، بينما تشير بعض من الدساتير الوطنية الى المعايير الدولية (وفي بعض الحالات، يتم بناء الدستور تدريجيًا من خلال دمج أدوات قانونية منفصلة عنه قبل أنشائه سابقًا، فيعترف المجلس الدستوري الفرنسي بأن الدستور هو "كتلة من القواعد الدستورية (bloc de contextnalité) " كأساس قانوني للمراجعة الدستورية. فبالإضافة إلى دستور ١٩٥٨، تضم الكتلة الدستورية ديباجة دستور ١٩٥٨ مع المصادر الإضافية

[27] حسين مقداد: الحريات الرقمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧، هامش ص ٣١

المذكورة فيها، وهي إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام ١٧٨٩، وديباجة دستور ١٩٤٦، وميثاق البيئة العالمي الصادر. ٢٠٠٤، بالإضافة إلى "المبادئ الأساسية التي تعترف بها قوانين الجمهورية (PFRLR) "وغيرها من المبادئ والأهداف ذات القيمة الدستورية. إن توسيع كتلة القواعد الدستورية يؤدي إلى توسيع نطاق المراجعة الدستورية التي يمارسها المجلس الدستوري.

وفي الثمانينيات والتسعينيات وبروح الدستورية الجديدة فتحت العديد من دساتير أمريكا اللاتينية أنظمتها القانونية أمام المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك أصبحت المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان جزءًا من كتلة القواعد الدستورية (bloque de constitucionalidad) وتحد من صلاحيات الجهات الدستورية الوطنية الفاعلة في أيدي المحاكم الدستورية. كان يُنظر إلى انفتاح الدساتير الوطنية على المعايير الدولية لحقوق الإنسان على أنه لفتة رمزية، فضلاً عن كونه ضمانة عملية ضد الحكومات الوطنية ذات الميول الاستبدادية).[٢٨]

حتى إن مشرعي الدساتير الوطنية قد باتوا يفاخرون بتكريس ما تضمنته إعلانات الحقوق والعهود والمواثيق الدولية من مبادئ حقوقية إلى حد أن المشرع الدستوري الفرنسي قد اعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن جزءا من الدستور الوطني، بل لا تكون مبالغين في القول بأن المشروعية السياسية للدساتير قد باتت مرتهنة باحتوائها جل هذه المبادئ.

ليتسنى القول بأن الدساتير الوطنية تتشارك حماية الجنس البشري –في الحد الأدنى من مستويات حمايته على الأقل– ولو صيغت بلغات مختلفة، في أوساط غير متجانسة وقيم متباينة، وفي أقطار متباعدة، إلى الحد الذي يمكن معه القول

[28] Sajó, András, and Renáta Uitz, 'Constitutions and Constitutionalism', *The Constitution of Freedom: An Introduction to Legal Constitutionalism* (Oxford, 2017; online edn, Oxford Academic, 21 Dec. 2017), https://doi.org/10.1093/oso/9780198732174.003.0002, accessed 16 Nov. 2023.

بأنها تحوي فيما بينها قانونا دستوريا عالميا ؛ فثم اتجاه فقهي "قديم" متجدد " ينادي بتدويل قواعد القانون الدستوري، أو بالأدق بلورة قانون دستوري دولي يكفل حدا أدنى من المبادئ الحقوقية التي تستدعيها "إنسانية" الفرد، والتي لا تتوقف على ظروف الشعوب أو مقدراتها، هذا القانون الذي نجزم باشتداد عوده يوما ما، طال الأجل أو قصر، مجاله الرحب فكرة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، سيما تطبيقاتها الأكثر حداثة المتمثلة في الحقوق والحريات الرقمية. ومن ثم، فإن هذه الأخيرة تعد مدخلا جديدا لفكرة القانون الدستوري الدولي، أو بالأحرى تطبيقا حديثا لفكرة الدستورية العالمية سالفة الذكر[29].

وينوه حسين مقداد إلي أنه على فرض استجابة الجماعة الدولية لمقتضى فكرة "الدستورية العالمية"، فليس متصورا أن تذوب الدساتير الوطنية في وثيقة دستورية واحدة يقال لها "الدستور" العالمي"، وإنما الأقرب إلى التصور وما يثبته واقع التجربة في بواكيرها، أن تحوي الدساتير الوطنية من النصوص والمبادئ ما يمثل أساسا مشتركا للمصالح التي تحميها هذه النصوص أو تلك المبادئ؛ فالدساتير هي عناصر "معيارية" النظام العالمي constitutions are elements of a normative world order، هذه المعيارية التي تستهدفها فكرة الدستورية العالمية. وطالما أن الدساتير قد تعهدت الحريات الرقمية بالحماية، وأن هذه الحريات تأبى الخضوع لمعايير الحريات التقليدية، فإن ذلك يحمل على إقرار الدساتير الوطنية بتطور مفاهيم الحماية التي تكرسها لكافة الحريات الأخرى، فإن الحريات الرقمية تعد مدخلا عظيماً لدخول الدساتير إلى مرحلة جديدة من التنظيم القانوني؛ لترقى من كونها أعلى مراتب القانون الوطني،

[29] حسين مقداد: الحريات الرقمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧، هامش ص ٣١

إلى كونها لبنات جدار الشرعية الدستورية العالمية، وذلك بالطبع فيما تتشارك في إقراره من مبادئ من دون المبادئ الخلافية.[٣٠]

بينما تتجه دراسات القانون الدولي العام إل فرع القانون الدستوري الدولي حيث يتم اعتبار ميثاق الأمم المتحدة هو الميثاق الدستوري العالمي، ويتم تطبيق عناصر الدستورية على الميثاق لتوضيح مدى توفر عناصر الدستور في هذا الميثاق، وهناك دراسات حول الدساتير العالمية الوظيفية مثل الميثاق الأولمبي في مجال الرياضة، ومواثيق البيئة، وقواعد الاونسترال في التجارة الدولية، وغيره.

ويشير إلى فكرة الدستورية العالمية في الكتابات العربية أساتذة القانون العام.[٣١] حيث يعتمدوا في رؤيتهم على الاستناد في الدستور الى معايير دولية مثل مواثيق حقوق الانسان الدولية. بينما يستند أساتذة القانون الدولي العام إلى فكرة التدويل بصفة عامة وتدويل الدساتير بصفة خاصة.[٣٢]

---

[٣٠] حسين مقداد: الحريات الرقمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧، هامش ص ٣١

[٣١] صابر عبد الغني: مفهوم الدستورية في ضوء المادة الثانية للدستور دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة حلوان، مصر، ٢٠٢١.

وكذلك رسالة محمد عمار: نحو قانون دستوري دولي، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة حلوان، مصر، ٢٠٢١.

والدكتور حسين مقداد: الحريات الرقمية، مرجع سبق ذكره.

[٣٢] والدراسات المتعلقة بتدويل الدساتير وتدويل القانون مثل عبدالسلام أحمد هماش: دراسة في مفهوم التدويل واستخداماته في القانون الدولي العام، الجامعة الأردنية، مجلة علوم الشريعة والقانون، المجلد ٣٨، العدد٢، ٢٠١١.

عبد السلام هماش: طرق إدماج القانون الدولي في الأنظمة القانونية الوطنية، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث , مج٨, ع٢، ٢٠٢٢.

شاريهان جميل: تدويل الدساتير، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٣

ويستخدم مفهوم الدستورية كمرادف لمفهوم المشروعية ويستخدمه البعض في صيغة المشروعية الدستورية، بينما المفهوم الجديد للدستورية تركيزه يعتمد على حماية حقوق الإنسان في أي درجة قانونية سواء على مستوى الدستور أو على مستوى وثائق القانون الدولي. دون عناصر الدستور الأخرى؛ فالمفهوم الجديد للدستورية يتضمن حماية حقوق الانسان في كافة المستويات القانونية وتدرجها وسموها، حيث اقتصار المفهوم على النص الدستوري الوطني يعطي حماية حقوق الانسان على مستوى المواطن المتمتع بحق المواطنة وإخراج منها كل من هو غير مواطن حامل للجنسية، سواء كان أجنبي له جنسية أخرى أو بدون جنسية، فمفهوم الدستورية الحديث الذي يشمل الدستورية العالمية ينتمي الى الفكرة الهيومانية (الإنسانية) فالإنسان مواطن عالمي ويتمتع بحقوقه في أي نطاق جغرافي وعلى كافة المستويات.

فلا ينبغي ابعاد دور القواعد الدستورية في تنظيم العلاقة بين السلطات، على المستوى المحلي (السلطة القضائية والتنفيذية والتشريعي)، وعلى المستوى الدولي (الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي منظمات دولية وإقليمية ومحلية (حكومية وغير حكومية)، ودول، وتنظيم العلاقة بينهم.

بل هذا يجعلني اطرح فكرة الهيئات الخاصة أو (الجهات الفاعلة الخاصة) والتي أصبح لها سلطة بما تملكه من إمكانيات وقدرات وتعمل على تحقيق غاية (الصالح العام) أو يواجها الافراد بمفردهم دون حماية، فلابد أن تخضع هذه الجهات الخاصة لفكرة المشروعية وسيادة القانون ورقابة شبيهة بالرقابة على الجهات العامة، وخاصة إن النظم القانونية للجهات الفاعلة الخاصة تتضمن نظام خاص لتسوية المنازعات يعتمد على مراكز التحكيم كبديل للقضاء الوطني تقوم بالتفاوض والوساطة والتحكيم في منازعات الجهات الفاعلة الخاصة؛ فالعقود

التي تقدمها الجهات الخاصة مثل شركات الانترنت ولجان تنظيم الألعاب الأولمبية الدولية هي عقود ذات طبيعة خاصة بل هي عقود اذعان لا يستطيع الفرد العادي التفاوض عليها أما أن يقبلها كما هي وأما يخسر إمكانية الاستفادة من الخدمة المقدمة.

والجهات الفاعلة الخاصة تتمتع بممارسات واجراءات غير عادية على المستوى الوطني والمستوى الدولي يجعل تطبيق قواعد القانون الخاص عليها محل نظر.

لذا سأستخدم مصطلح (الدستورية) لكونه واضح ومعبر عن المقصد والغاية من المصطلح ولأن دلالته واضحة لا تحتاج الى شرح وتوضيح، فعندما نقف عند ارفف الكتب الدستورية الحديثة نستهجن عناوين مثل دستورانية ما بعد الربيع العربي، والدستورانية والقضاء الدستوري في افريقيا، وفي الدستورانية العربية الجديدة، واتساءل عن المقصود وبقراءة المؤلفات نجد ان المقصد هو الدراسات الدستورية سواء كانت بمفهومها التقليدي أو بمفهومها الحديث الذي يدخل فيه القانون الدستوري الدولي.

وبالإضافة ال ذلك أرى أنه يمكن التحدث عن تقسيم الدستورية العالمية بالاستناد إلى البعد الأيديولوجي النابع منها الدستورية، فيمكن أن نتحدث عن الدستورية الإسلامية بالاستناد الى مفهوم عالمية الإسلام، والدستورية الاشتراكية الأممية بالاستناد الى الأممية الاشتراكية، والدستورية العالمية بالاستناد إلى مفهوم العولمة وتأثرها بالعالم الغربي الليبرالي.

قدمت CHRISTINE E. J. SCHWO¨ BEL دراسة تناولت فيها بالعرض والتحليل لأغلب الدراسات والأفكار التي تتناول الدستورية العالمية، حيث توصلت أن جميع الكتاب الذين لديهم رؤية لدستور عالمي يفترضوا أن مفهوم الدستورية العالمية قابل للتطبيق عالميًا. بينما يلتزم عدد من الأكاديميين في جميع أنحاء العالم بفكرة الدستور العالمي، ومعظم الأكاديميين الأوروبيين وخاصة الألمان

مفتونون بالموضوع، ولكن غياب الأكاديميين من العالم غير الأوروبي في النقاش يطرح السؤال عما إذا كانت فكرة الدستورية العالمية هي نفسها فكرة عالمية.

وجدير بالذكر هنا أنها تناولت الدراسات الغربية والتي يسودها فكرة الدستورية العالمية من منظور العولمة الغربية، وغاب عن دراستها ربط الدستورية العالمية بمنظور فكري مرتبط بالرؤى والنظريات المرتبطة بالسياسة الدولية مثل نظريات القوميات المتعددة والتي تقدم رؤية مختلفة ومضادة للعولمة، هذه الرؤية المختلفة ممكن أن يخرج منها دراسات حول الدستورية العالمية تتضمن الأممية الاشتراكية لتدرس تأثير الفكر الاشتراكي في دساتير الدول الاشتراكية، وعالمية الإسلام لتدرس الدستورية الإسلامية وانتشارها الحضاري وليس الديني فقط في دساتير الدول الإسلامية.

تناولت CHRISTINE E. J. SCHWO¨ BEL فكرة أنه لا توجد وثيقة واحدة معترف بها حاليًا كدستور للعالم.[٣٣] وعرضت بالشرح والتحليل للعديد من الاقتراحات المقدمة حول مجموعة القواعد والمبادئ التي يمكن ويجب أن يتكون منها مثل هذا الدستور العالمي وأي عملية يفترض أنها ترقى إلى مستوى الدستور، **قامت كريستين إي جيه شووبيل بتصنيف رؤى الدستورية العالمية إلى أربعة أبعاد:** الدستورية الاجتماعية، الدستورية المؤسسية، الدستورية القانونية المعيارية، والدستورية التناظرية.[٣٤] ويمكني إضافة ابعاد أخرى مثل الدستورية الاشتراكية والدستورية الإسلامية، وأيضا يمكن استخدام البعد الوظيفي للدستورية في تصنيفات مثل الدستورية الرقمية والتي تتناول مفهوم الدستورية في المجال

[33] CHRISTINE E. J. SCHWO¨ BEL: Organic Global Constitutionalism, Leiden Journal of International Law, 23 (2010), pp. 529–553, Foundation of the Leiden Journal of International Law doi:10.1017/S0922156510000208

[34] CHRISTINE E. J. SCHWO¨ BEL: Organic Global Constitutionalism, Leiden Journal of International Law, 23 (2010), pp. 529–553, Foundation of the Leiden Journal of International Law doi:10.1017/S0922156510000208

الرقمي والانترنت، والدستورية الرياضية والتي تدرس أثر المعايير الرياضية الدولية وتدويلها ودمجها داخل التشريعات الوطنية على مستوى العالم، والدستورية البيئية التي تتناول ضرورة توحيد قوانين حماية البيئة في الدول على مستوى العالم، والدستورية الاقتصادية، وغيرها من المفاهيم في المجالات الوظيفية التي لها بعد عالمي والتي تتعامل مع المعايير العالمية القانونية كبعد دستوري يسمو بشكل أو بأخر على القوانين الوطنية وتبني الدول لهذه المعايير الدولية داخل تشريعاتها في شكل يشبه توحيد القوانين على مستوى العالم في هذه المجالات، وأيضا من خلال فض المنازعات في هذه المجالات الوظيفية من خلال التحكيم بشكل أساسي وليس من خلال القضاء الوطني.

المطلب الثالث: مظاهر الدستورية العالمية:

توجد مجموعة من النظريات الدستورية التي تقدم وجهات متعددة للدستورية العالمية، وهي في مجملها محاولات تحاول أن تضع أفكار العولمة وتدويل القانون الدستوري داخل الاطار الدستوري، من حيث أن الاطار الدستوري يتضمن ضمانات حماية حقوق الانسان في مفهوم الدستورية الحديث، بالإضافة إلى تنظيم العلاقات بين السلطات في ظل التطورات والتغيرات الحادثة، فالسلطات داخل الدولة طبقا للنظريات الدستورية الراسخة (السلطة التنفيذية– السلطة القضائية– السلطة التشريعية)، وبينما الدستورية العالمية تظهر السلطات في المجتمع الدولي في إطار القانون الدولي العام في الدول والمنظمات الدولية الحكومية بشكل أساسي، لكن التطورات الحديثة –وابرزها العولمة– أظهرت جهات فاعلة خاصة تعتبر سلطة أمر واقع، سواء في الشركات العابرة للحدود الوطنية، أو وجود التطورات التقنية مثل الانترنت الذي جعل شركات تقديم خدمات الانترنت تقدم خدمات عامة وفي كثير من الأحيان تمثل مصالح عامة، ولكنها شركات خاصة وغير حكومية، وأيضا المنظمات الدولية غير الحكومية

مثل اللجنة الأولمبية الدولية أو منظمات الغذاء العالمية أو غيرها من المنظمات غير الحكومية التي تمتد عبر الحدود الوطنية.

وحيث أنه هناك اتجاهين ضروريين لفهم التغيرات العالمية والاحتياج إلى قواعد قانونية تنظمها، الاتجاه الأول: هو البعد العالمي ووجود قواعد ومعايير ومبادئ تنظم السلوك على المستوى العالمي، الاتجاه الثاني: البعد الوطني وهو ادخال هذه القواعد والمعايير والمبادئ العالمية داخل التشريعات الوطنية لكي تضمن الدولة الوطنية تنفيذها على مستوى مواطنيها.

ومفهوم العولمة على الرغم من وجوده منذ منتصف التسعينات الا انه كان موجود قبل ذلك بمسميات أخرى، مثل الأممية الاشتراكية، عالمية الإسلام.

فمن وجهة نظر الإيدلوجية الشيوعية هناك المراحل الحتمية التاريخية لتحول المجتمعات من ضمنها مرحلة الاشتراكية ثم مرحلية الشيوعية والتي يتحول العالم كله إلى مجتمع عالمي، فبالنظر الى النظرية الدستورية المجتمعية فيما سيأتي سنجد تشابه كبير مع الفكر الشيوعي في القرن الماضي وتأثر كبير بأفكار كارل ماركس وفريدريك انجلز من حيث كون العولمة شبيهة بالشيوعية.

وفيما يلي عرض لبعض النظريات الدستورية التي تمثل الدستورية العالمية:

الفرع الأول: الدستورية الاجتماعية Social constitutionalism

الدستورية الاجتماعية هي رؤية للدستورية العالمية التي تنظر إلى المجال الدولي على أنه نظام للتعايش. المخاوف بشأن المشاركة والتأثير والمساءلة هي في صميم هذه الرؤى.[٣٥]

[35] Christine E. J. Schwöbel: Situating the debate on global constitutionalism, International Journal of Constitutional Law, Volume 8, Issue 3, July 2010, Pages 611–635, https://doi.org/10.1093/icon/moq021

الدستورية الاجتماعية هي التي تنظر إلى هدف الدستور باعتباره حماية وتنظيم التفاعلات الاجتماعية المختلفة بين الجهات الفاعلة الدولية، يضع دعاة الدستورية الاجتماعية تأكيدًا كبيرًا على مشاركة الفرد في النظام القانوني الدولي، وحماية الحقوق الفردية.[٣٦]

تتضمن رؤية غونتر تيوبنر Gunther Teubner للدستورية العالمية وجود عدد من "الدساتير المدنية العالمية global civil constitutions" التي تعبر عن "دسترة تعدد النظم الفرعية المستقلة للمجتمع العالمي constitutionalization of a multiplicity of autonomous subsystems of world society".[٣٧] تطبيق ظروف الدولة القومية بشكل غير نقدي على المجتمع العالمي.[٣٨] ويؤكد أن اللامركزية السياسية في المجتمع العالمي يجب أن تؤخذ في الاعتبار بشكل كاف. دستورية اليوم: الرقمنة والخصخصة والشبكات العالمية digitalization, privatization, and global networks. إلى جانب التركيز على المشاركة، يتطرق تيوبنر إلى أهمية الحقوق في الدستورية. إنه يميز بين الجزء التنظيمي والعفوي من الدستور، مع أن الأخير له توجه قيمي

Published: 01 July 2010
https://academic.oup.com/icon/article/8/3/611/623473

[36] Craig Eggett: The Role of Principles and General Principles in the 'Constitutional Processes' of International Law, Netherlands International Law Review (2019) 66:197–217

[37] Gunther Teubner, Globale Zivilverfassungen: Alternativen zur staatszentrierten Verfassungstheorie, 63 Zeitschrift für ausländisches öffentliches Recht und Völkerrecht (ZaöRV) 6 (2003); Gunther Teubner, Societal Constitutionalism: Alternatives to State-Centred Constitutional Theory? in Christian Joerges, Inger-johanne Sand, Gunther Teubner ed., Transnational Governance and Constitutionalism 8 (2004); see also Math Noortmann, Enforcing International Law: From Self-help to Self-contained Regimes (2005).

[38] Niklas Luhmann, Das Recht der Gesellschaft 582ff. (1993).

كوظيفة له. يهتم الجزء التنظيمي بالوظائف الرسمية مثل المشاركة. تعتبر الحقوق الفردية، بالطبع مركزية في العديد من الدساتير المحلية، تكون غالبًا في شكل وثيقة للحقوق a bill of rights، وهي أيضًا واحدة من الموضوعات الحاسمة للدستورية العالمية. في الدستورية الاجتماعية social constitutionalism، غالبًا ما تُعتبر الحقوق الفردية ضرورية، ولكنها ليست السمة المميزة – فالسمات المحددة هي بالأحرى الوظائف الديمقراطية[٣٩]. the democratic functions

مركزية هذا البعد من الدستورية العالمية هي مفاهيم المشاركة participation والتأثير influence والمساءلة accountability. يُنظر إلى المشاركة participation على أنها الشكل النهائي لتقييد السلطة المطلقة وبالتالي كشكل من أشكال السلطة المبررة. يعتقد دعاة الدستورية الاجتماعية social constitutionalism أن تحولًا قد حدث فيما يتعلق بشرعية القانون الدولي، مما سمح بتشكيل نظام قانوني شامل للتعايش. ضمن هذا النظام ظهرت العلاقات الاجتماعية التي يجب حمايتها وتعزيزها؛ يُعتقد أن الدستورية العالمية توفر إطارًا لهذا النظام الدولي الجديد. إن المشاركة كوسيلة لتقييد السلطة هي بالطبع فكرة مركزية للديمقراطية، وتحديداً الديمقراطية الدستورية. ظهرت حتى الآن ثلاثة مواضيع رئيسية للدستورية العالمية هي: (أ) الحد من السلطة the limitation of power ؛ (ب) تنظيم القانون the systematization of law ، و (ج) الحقوق الفردية individual rights. لقد أصبح من الواضح

[39] الحقوق الفردية هي السمة المميزة للدستورية المعيارية، على وجه الخصوص.

أن أول هؤلاء الثلاثة هو الشغل الشاغل لعلماء الدستورية الاجتماعية social constitutionalism.[٤٠]

البعض يستخدم مصطلح الدستورية المجتمعية societal constitutionalism

يعود إنجاز اقتراح الدستورية المجتمعية كموضوع بحثي إلى عالم الاجتماع الأمريكي ديفيد سكولي، وكان هناك محاولات سابقة عليه، مثل مفاهيم الدستور الاقتصادي التي اقترحها هوغو سينزهايمر Hugo Sinzheimer ١٩٧٦، وفرانز بوم Franz Böhm (١٩٦٦)؛ نظرية الحكومة الخاصة التي اقترحها فيليب سلزنيك Philip Selznick (١٩٦٩)؛ مفهوم راينهارت كوسيليك Reinhart Koselleck (٢٠٠٦) للدستور الاجتماعي. ومع ذلك كان Sciulli أول من طور نظرية مصقولة للدستورية المجتمعية. انطلاقًا من تفسير ماكس ويبر لمعضلة التبرير في المجتمع الحديث حاول تحديد القوى الحالية التي يمكنها مواجهة تيار التطور السريع، والذي كان يعتقد أنه يعزز الاستبداد المتزايد في المجتمع. من وجهة نظر Sciulli فإن الديناميكية الاجتماعية الوحيدة التي تصدت بفعالية لهذا التطور السريع في الماضي والتي قد تكون قادرة على التعامل معه في المستقبل، كانت موجودة في مؤسسات "الدستورية المجتمعية". في تطوير هذه الفكرة أعطى أهمية حاسمة للمأسسة الاجتماعية لـ

[40] Christine E. J. Schwöbel: Situating the debate on global constitutionalism, International Journal of Constitutional Law, Volume 8, Issue 3, July 2010, Pages 611–635, https://doi.org/10.1093/icon/moq021
Published: 01 July 2010
https://academic.oup.com/icon/article/8/3/611/623473

"التشكيلات الجماعية"، والتي يمكن ملاحظتها في أشكال التنظيم الخاصة بالمهن وغيرها من المؤسسات التداولية المنتجة للمعايير.[٤١]

تؤكد **الدستورية الاجتماعية social constitutionalism** على أن أساس الدستورية العالمية يكمن في التعايش في نظام اجتماعي دولي. إن الاهتمامات السياسية بالمشاركة، مع الديمقراطية الليبرالية كإطار نموذجي يمكن من خلاله تحقيق المشاركة، تشكل الرؤى الدستورية الاجتماعية للدستورية العالمية.

يمكن تقسيم هذا البعد للدستورية العالمية إلى فئتين فرعيتين:

أولاً: الفئة التي أُطلق عليها اسم "مدرسة المجتمع الدولي"

وثانياً، رؤى المجتمع المدني العالمي

تعطي مدرسة المجتمع الدولي، التي روج لها بشكل خاص باردو فاسبندر Bardo Fassbender وكريستيان توموشات Christian Tomuschat، وزنًا خاصًا لفكرة التحول النموذجي الذي يُزعم أنه حدث بعيدًا عن نظام يتمحور حول السيادة إلى نظام القانون الدولي الموجه نحو القيمة أو الموجه نحو الفرد. إن فكرة المجتمع الدولي كنظام متكامل، وبالتالي كنظام دستوري، موجودة في العديد من رؤى الدستورية العالمية.

وفي الواقع، فإن فكرة قيام مجتمع دولي بإنشاء نظام قانوني دولي تمر عبر معظم أفكار الدستورية العالمية مثل الخط الأحمر

أولاً: الفئة التي أطلق عليها اسم "مدرسة المجتمع الدولي" the international community school’

وثانيًا: رؤى لمجتمع مدني عالمي visions of a global civil society.

[41] Gunther Teubner: Societal Constitutionalism: Nine Variations on a Theme by David Sciulli, in: Paul Blokker and Chris Thornhill, Sociological Constitutionalism. Cambridge, Cambridge University Press 2016

أبرز العلماء البارزين في رؤية الدستورية العالمية global constitutionalism كمجتمع مدني عالمي، global civil society باعتبارها الفئة الفرعية الثانية من الدستورية الاجتماعية، هما غونتر تيوبنر Gunther Teubner وأندرياس فيشر– ليسكانو ..Andreas Fischer-Lescano

بينما يؤكد بعض المساهمين في النقاش حول الدستورية العالمية على ضرورة الاستغناء عن الدول في النظام الدولي، يرى آخرون –ومنهم تيوبنر وفيشر– ليسكانو– أن القانون العالمي والدستورية العالمية يمكن العثور عليها في فكرة قانون عالمي مدني. .a civil world law

يُعتقد أن أساس القانون العالمي يكمن في المجتمع المدني ,civil society، الذي يركز على الشرعية الشعبية .popular legitimacy[٤٢]

الفرع الثاني: الدستورية المؤسسية. Institutional constitutionalism

تتطلع الدستورية المؤسسية إلى حيث توجد السلطة في المجال الدولي وتسعى إلى إضفاء الطابع المؤسسي على هذه السلطة. تتعلق الأسئلة المتعلقة بإضفاء الطابع المؤسسي إلى حد كبير بمساءلة صانعي القرار. لا يُعتقد أن القوة تتطلب تحديدًا فحسب، بل تتطلب أيضًا تخصيصًا.[٤٣]

---

[42] CHRISTINE E. J. SCHWO¨ BEL: Organic Global Constitutionalism, Leiden Journal of International Law, 23 (2010), pp. 529–553, Foundation of the Leiden Journal of International Law doi:10.1017/S0922156510000208

[43] Christine E. J. Schwöbel: Situating the debate on global constitutionalism, International Journal of Constitutional Law, Volume 8, Issue 3, July 2010, Pages 611–635, https://doi.org/10.1093/icon/moq021
Published: 01 July 2010
https://academic.oup.com/icon/article/8/3/611/623473

تدعو الدستورية المؤسسية إلى وضع قيود على السلطة في المؤسسات على الصعيدين العالمي والمحلي.[٤٤] وهي تتعلق بتنظيم أنشطة المنظمات الدولية والإطار الدستوري المحتمل الذي تقدمه منظمات دولية محددة.

فتنظر الدستورية المؤسسية الى المنظمات الدولية كجهات فاعلة مؤثرة وتضع دستور عالمي، وتتناول مفاهيم مثل الحكومة العالمية، واعتبار ميثاق الأمم المتحدة دستور عالمي، والتحول من الدستورية الجزئية الى الدستورية الكلية Microconstitutionalism becoming macroconstitutionalism

تتكاثر مقترحات الدستورية داخل المنظمات حيث تؤثر المنظمات الدولية على النظم القانونية المحلية مثل المناقشات المتعلقة بالدستورية البيئية، الدستورية البيئية تعتبر جزئية ومتخصصة من حيث موضوعه، على الرغم من أنه عالمي من حيث نطاقه لأنه يشمل البيئة في نطاق العالم كله.

الدستورية المؤسسية تثير تساؤلات حول تحديد ومساءلة السلطة من خلال المشاركة والتمثيل (الانابة) وأهمية الشرعية فيما يتعلق بهما. يتم إبراز موضوع تقييد السلطة، ولا سيما إضفاء الطابع المؤسسي على السلطة كوسيلة لضمان هذا التقييد.[٤٥] الموضوعات المركزية لتقييد السلطة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وتنظيم القانون من خلالها.

فهذه الدستورية يتم وضعها من خلال المؤسسات مثل مؤسسات اللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الرياضية الدولية في مجال الرياضة، ومنظمات مثل منظمة

---

[44]Craig Eggett: The Role of Principles and General Principles in the 'Constitutional Processes' of International Law, Netherlands International Law Review (2019) 66:197–217

[45] Christine E. J. Schwöbel: Situating the debate on global constitutionalism, International Journal of Constitutional Law, Volume 8, Issue 3, July 2010, Pages 611–635, https://doi.org/10.1093/icon/moq021
Published: 01 July 2010
https://academic.oup.com/icon/article/8/3/611/623473

التجارة العالمية (WTO)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي في مجال الاقتصاد والتجارة، والأمم المتحدة (UN) ومنظماتها ولجانها.

تتمحور **الدستورية المؤسسية Institutional constitutionalism**، باعتبارها البعد الثاني للدستورية العالمية، في الغالب على تحديد توزيع السلطة بين المؤسسات في المجال الدولي.

ويمكن التمييز هنا بين أفكار الحكم العالمي المتعلقة بالدستورية، والأفكار التي تطرح ميثاق الأمم المتحدة باعتباره الدستور العالمي، والأفكار التي تقترح أن تصبح المنظمات الدولية المتخصصة والموضوعات قانونًا دستوريًا عالميًا.

ولا يرى أنصار الحوكمة العالمية أن هناك مركزاً واحداً للسلطة فحسب، بل إنهم يحددون العديد من مراكز القوة التي تتطلب الشرعية من خلال المساءلة.

تم اقتراح هذه الفكرة من قبل عدد من العلماء بما في ذلك آن بيترز، وإنجولف بيرنيس، ويورغن هابرماس.

تركز الدستورية المؤسسية على المؤسسات الدولية التي يتم تشكيلها من خلال عملية معاهدة متعددة الأطراف، فلقد أُطلق على ميثاق الأمم المتحدة اسم الدستور العالمي منذ نشأته تقريبًا

والمنظمات الأخرى والمجالات الخاضعة للقانون الدولي العام تقوم بإضفاء الطابع الدستوري على الطريقة التي تحول الدستورية من الجزئي الى الكلي والتي يشار إليها باسم "الدستورية المصغرة لتصبح دستورية كبيرة becoming (micro)constitutionalism (macro)constitutionalism[46]، ويتضح ذلك في منظمة التجارة العالمية كمنظمة دولية متخصصة، ولقانون البيئة الدولي كمجال متخصص.

[46] A. Peters, 'TheMerits of Global Constitutionalism', (2009) 16 Indiana Journal of Global Legal Studies 397, at 408. Citti from: CHRISTINE E. J. SCHWO¨ BEL: Organic Global Constitutionalism

تهتم الدستورية المؤسسية بالمحاسبة والمسائلة عن أفعال السلطة ومفهوم المسائلة متباين خصوصا فيما يتعلق بمن يجب أن يحاسب.

تتعلق الدستورية الكلية Macroconstitutionalism إلى حد كبير بفقدان الدول قدرتها على مساءلة المؤسسات، بينما تتعلق الدستورية المصغرة microconstitutionalism في الغالب بالمؤسسات التي تحاسب الدول على أفعالها.

الفرع الثالث: الدستورية المعيارية Normative constitutionalism

يحدد بعض فقهاء القانون الدولي معايير معينة على أنها تتمتع بطابع دستوري عالمي، شرعية هذه المعايير مستمدة من قيمتها الأخلاقية المتأصلة في المجتمع بدلاً من قيمتها الإجرائية في توزيع السلطة، الدستورية المعيارية تقدم الموضوعات الرئيسية للمثالية وتولي اهتمامًا خاصًا للحقوق الفردية.[٤٧]

تركز الدستورية المعيارية على تطوير أو تعزيز دور المعايير التي تعتبر أعلى هرميًا وتسمو على غيرها، وترى أن هناك نظام من القيم الدولية للمعايير ذات الأسس الأخلاقية القوية مثل قواعد حقوق الإنسان، وانه يوجد معايير جوهرها يتجاوز إرادة الدول، وتركز على أن للفرد المزيد من الحقوق والواجبات على

[47] Christine E. J. Schwöbel: Situating the debate on global constitutionalism, International Journal of Constitutional Law, Volume 8, Issue 3, July 2010, Pages 611–635, https://doi.org/10.1093/icon/moq021
Published: 01 July 2010
https://academic.oup.com/icon/article/8/3/611/623473

المستوى العالمي بغض النظر عن موطنه، وأن سبب وجود النظام الدولي هو حماية مصالح الإنسانية والحفاظ على كرامة الإنسان في مقابل سيادة الدولة.[٤٨]

القانون العالمي World law: الدستورية العالمية كإطار للقانون العالمي هي رؤية تشمل نظامًا قانونيًا وسياسيًا عالميًا. يهتم بمسائل المشاركة والحقوق الأساسية. تقدم أنجيليكا إمريش–فريتش حجتها لمفهوم القانون العالمي. في رأيها يشمل القانون العالمي العقود العالمية والمعاهدات العالمية والقانون الدولي العالمي[٤٩]

ما تصفه حاليًا بالدساتير غير الكاملة والمجزأة للنظام العالمي، مثل دستور الاتحاد الأوروبي أو ميثاق الأمم المتحدة، يمكن دمجها بطريقة تجسد دستورًا عالميًا:

هناك احتمالات لاستكمال الدستور العالمي المجزأ، ولا سيما إضفاء الطابع الديمقراطي عليه، وتنفيذ سيادة القانون (لا سيما الحماية القانونية) وربط دساتير منظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية في الشكل و / أو المحتوى. يمكن توحيد عمليات وضع الدستور غير المتوازنة جزئيًا في إطار الأمم المتحدة في دستور متماسك للعالم.

وتميز بين القانون العالمي والقانون الدولي: يتم تعريف القانون العالمي من خلال المستوى الأعلى من الأحكام الملزمة قانونًا، والتي ظهرت من خلال عمليات إضفاء الطابع المؤسسي والدستوري.

---

[48] Craig Eggett: The Role of Principles and General Principles in the 'Constitutional Processes' of International Law, Netherlands International Law Review (2019) 66:197–217

[49] Angelika Emmerich-Fritsche, Vom Völkerrecht zum Weltrecht, "Short-Summary" 1072–1073 (2007).

يمكن أن يصل القانون الدولي إلى مرتبة القانون العالمي إذا فقد سماته السابقة للقانون المشترك بين الدول، وبدلاً من ذلك اتخذ سمات القانون العالمي.[٥٠]

تركز مناهج الدستورية العالمية من منظور معياري على حماية الأبعاد الموجهة نحو الحقوق الدستورية وكذلك على المثالية الاجتماعية. يؤكد جميع مؤيدي الدستورية المعيارية أن النظام القانوني الدولي موجود، ومؤطر بمعايير عليا (دستورية) معينة. يُنظر إلى القانون الدولي على أنه ابتعد عن انشغاله بمصالح الدولة وإرادة الدولة نحو نسبية الحقوق والواجبات. وتغير من قانون توافقي شبه تعاقدي إلى قانون يتم تحديده –إلى حد كبير– من خلال قيم عالمية. وتظهر قيم مختلفة في المقدمة في الأوصاف السابقة للدستورية العالمية، القيم هي مصالح فردية مرتبطة –بشكل غير مفصل– بمفهوم ليبرالي للاستقلالية وغالبًا ما تُترجم إلى لغة حقوق الإنسان. المصطلحات المستخدمة لوصف الجانب المعياري للدستورية العالمية، بمعنى نظام القيم العالمي من أجل مستقبل أفضل (المثالية الاجتماعية)، عادة ما تكون على غرار "معايير المصلحة العامة" أو "المعايير الأساسية" أو "اعراف المجتمع الدولي."[٥١]

---

[50] Christine E. J. Schwöbel: Situating the debate on global constitutionalism, International Journal of Constitutional Law, Volume 8, Issue 3, July 2010, Pages 611–635, https://doi.org/10.1093/icon/moq021
Published: 01 July 2010
https://academic.oup.com/icon/article/8/3/611/623473

[51] Christine E. J. Schwöbel: Situating the debate on global constitutionalism, International Journal of Constitutional Law, Volume 8, Issue 3, July 2010, Pages 611–635, https://doi.org/10.1093/icon/moq021
Published: 01 July 2010
https://academic.oup.com/icon/article/8/3/611/623473

تشمل **الدستورية القانونية المعيارية Normative constitutionalism**

تلك الرؤى التي تركز على وجود نظام قانوني معياري يتضمن قيم مشتركة.

هناك ثلاثة أنواع من الدستورية القانونية المعيارية.

أولاً: رؤى لقانون عالمي (القانون العالمي هو مجموعة من القوانين التي تتجاوز حدود الدول؛ يُعتقد أنها راسخة في حقوق معينة قابلة للتطبيق عالميًا).

ثانيًا: الرؤى المتعلقة بالتسلسل الهرمي للقوانين (من المعتقد أنه في القانون الدولي، تتبنى الدول والمنظمات الدولية دور المشرع ويلتزم هؤلاء "المشرعون" بمجموعة من القواعد الأعلى التي تسمو على باقي القوانين).

وثالثًا: رؤى القواعد الأساسية (تتضمن بعض القواعد الأساسية قيمًا مركزية للمجتمع الدولي بحيث تشكل إطارًا لبقية القانون الدولي).

مثال على الدستورية القانونية المعيارية التي اقترحتها Erika deWet هي الفكرة القائلة بأن قواعد القانون تشكل الدستور العالمي كنظام قيم أساسية مشتركة بين جميع المجتمعات.

يمكن أن تُعزى هذه الرؤية إلى الفئة الفرعية المتعلقة بالمعايير الأساسية. بعيدًا عن الدستورية المؤسسية، لا تحتوي هذه الرؤى بالضرورة على عنصر مؤسسي؛ بل إن شرعيتها مستمدة من قيمتها المتأصلة (الأخلاقية).

وهكذا تؤكد الدستورية القانونية المعيارية على حماية أبعاد الدستورية الموجهة نحو الحقوق.[٥٢]

[52] CHRISTINE E. J. SCHWO¨ BEL: Organic Global Constitutionalism, Leiden Journal of International Law, 23 (2010), pp. 529–553, Foundation of the Leiden Journal of International Law doi:10.1017/S0922156510000208

الفرع الرابع: الدستورية التناظرية Analogical constitutionalism

يوضح هنا ان الدستورية العالمية لديها تشابهات بين سمات المجال الدولي وخصائص الأنظمة الدستورية المحلية والإقليمية. يحدد العلماء الذين يساهمون في هذا البعد من الدستورية العالمية المبادئ الدستورية لأنظمة قانونية معينة (معظمها أنظمة قانونية وطنية أو إقليمية خاصة بهم) ويجدون مبادئ موازية في المجال الدولي.[٥٣]

تتعلق الدستورية التناظرية analogical constitutionalism بنقل هياكل القانون الدستوري المحلي إلى المستوى الدولي، والمثال على ذلك اعتبار ميثاق الأمم المتحدة دستور مكتوب ورسمي للمجتمع الدولي، وكذلك عقد المقارنات التي توضح التماثل والتناظر بين الإطار الدستوري للاتحاد الأوروبي (EU) والقانون الدولي، حيث يمكن اعتبار نظام الاتحاد الأوروبي النموذج الأكثر تقدمًا للنظام الدستوري خارج الدولة.[٥٤]

ويستخدم فكرة القواعد الفوق الدستورية Meta-rules constitutionalism حيث انها تعتبر أشهر النماذج المعبرة للدستورية العالمية، وربما أقدم النسخ الدستورية العالمية في القانون الدولي العام، حيث تعبر عن فكرة أن القواعد

---

[53] Christine E. J. Schwöbel: Situating the debate on global constitutionalism, International Journal of Constitutional Law, Volume 8, Issue 3, July 2010, Pages 611–635, https://doi.org/10.1093/icon/moq021
Published: 01 July 2010
https://academic.oup.com/icon/article/8/3/611/623473

[54] Craig Eggett: The Role of Principles and General Principles in the 'Constitutional Processes' of International Law, Netherlands International Law Review (2019) 66:197–217

الفوقية تجسد المبادئ الدستورية للمجال الدولي. حيث اعتبار المبادئ العامة مصدر للقانون الدولي، وأن القانون الدستوري للمجتمع العالمي مدمج اليوم في ميثاق الأمم المتحدة. ويتضح ذلك من الحماية التي يوفرها المجتمع الدولي لقيم أساسية مثل حماية حقوق الانسان، وكذلك يستلهمون القواعد الدستورية الوطنية ويطبقوها في الإطار الدولي، ويعتبرون ان هناك تناظر أو تماثل بين القواعد الدستورية الوطنية والدولية وحاولوا المقارنة بين معاهدات الاتحاد الأوروبي والدستور العالمي.

تتمثل منهجية دعاة الدستورية التناظرية في العثور على أنماط مألوفة في الأنظمة القانونية المحلية والإقليمية والاستقراء منها إلى المجال الدولي. لفهم العناصر الأساسية للدستورية التي يطبقها هؤلاء العلماء، من الأفضل أن ينظر المرء إلى الدساتير المحلية أو الإقليمية التي يعرفونها هم أنفسهم. تنص الدستورية التناظرية على نقطة توحيد القانون الدستوري؛ ويستخدم نظام يعتقد أنه يعمل بشكل جيد (الاتحاد الأوروبي) ويستخدمونه كمبدأ توجيهي للمجال الدولي.

وبالتالي يتضح أنه:

١) تؤكد الدستورية الاجتماعية على الموضوع الرئيسي للحد من مركز واحد للسلطة من خلال المشاركة.

٢) تؤكد الدستورية المؤسسية على الموضوعات الرئيسية للحكم من خلال وضع وموقع السلطة ومؤسساتها (بمعنى وضع السلطة من خلال مؤسساتها).

٣) تؤكد الدستورية المعيارية على نظام القيم المشتركة من خلال حماية الحقوق الفردية والمثالية الاجتماعية.

٤) وتنظر الدستورية التناظرية إلى بعض الأنظمة الدستورية على أنها مخططات للنظام القانوني الدولي، وبالتالي فهي تؤكد على القانون كمنهج.

تشمل **الدستورية التناظرية analogical constitutionalism** رؤى دستورية عالمية على غرار الأنظمة الدستورية القائمة.

يمكن للدستورية التناظرية analogical constitutionalism أن تركز على القواعد الفوقية (كما اقترحت الكتابات المبكرة لألفريد فيردروس Alfred Verdross وكريستيان توموشات Christian Tomuschat)، أو على الأنظمة الدستورية المحلية (كما اقترح روبرت أوربمان RobertUerpmann)، أو على الدستورية الأوروبية (كما طرحها ماتياس كوم .Matthias Kumm) هذه الرؤية للدستور مبنية على فكرة وجوب توحيد العمليات القانونية على الصعيد الدولي.

يجب أن يُفهم وضع المعايير على أنه اقتراح للمعايير الإلزامية – العملية لتشكيل نظام قانوني ثابت، بغرض العمل كدليل للتنمية المجتمعية.[٥٥]

الموضوعات الرئيسية التي ظهرت مما سبق هي:

(أ) الحد من مركز واحد للسلطة من خلال المشاركة (كما هو موجود في الدستورية الاجتماعية). (ب) الموضوع الرئيسي للحكم من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على السلطة (كما هو موجود في الدستورية المؤسسية).

(ج) مركزية الحقوق الفردية (تم التأكيد عليها بشكل خاص في الدستورية لقانونية المعيارية). (د) رؤية مثالية لنظام القيم الاجتماعية (كما هو موجود أيضًا في الدستورية القانونية المعيارية).

(هـ) الموضوع الرئيسي لمنهجية أو توحيد القانون (كما يتضح من الدستورية المقارنة).

يمكن للمرء أن يضغط على الأبعاد الأربعة للدستورية العالمية بشكل أكبر، إلى الرؤى التي تركز إما على أفكار العمليات الديمقراطية (الدستورية الاجتماعية

[55] CHRISTINE E. J. SCHWO¨ BEL: Organic Global Constitutionalism, Ibid

والمؤسسية) أو على أفكار المبادئ الليبرالية (الدستورية القانونية المعيارية والتناظرية).[٥٦]

الفرع الخامس: الدستورية الاشتراكية:

العديد من دول العالم في مرحلة تاريخية اتخذت من الاشتراكية ايديلوجية وضمنت مبادئها في دستورها، ولكن لم تظهر محاولات لوضع دستور عالمي موحد للاشتراكية في صيغة قانونية، فالبيان الشيوعي وكتاب رأس المال تعتبر عناصر فكرية أكثر من كونها عناصر قانونية، والدراسات الاشتراكية حول رؤية الشيوعية للدولة وعلاقتها بالسلطات تعتمد على رؤية الدولة كأداة في أيادي الطبقة الحاكمة، وتقدم نقد لها، لكن توحيد طبقة العمال (البلورتالريا) على مستوى العالم وأن تقوم طبقة العمال بالحكم (ديكتاتورية البولتاريا) هي أفكار مطروحة في الأممية العمالية والفكر الاشتراكي بشكل عام.

ويعتبر الفكر الاشتراكي أسبق في تناول العولمة تحت مسمى الأممية، بل انه كان يرى أن التحول من الرأسمالية الى الاشتراكية يقود الى الأممية بشكل حتمي.

ويعد مجموعة من المفكرين الاشتراكين أبرز من قدموا شرح وتحليل لعناصر القانون الدستوري من وجهة نظر اشتراكية مثل موريس دوفرجيه، ورالف ميليباند، ونيكولاس بولانتزاس ويظهر تأثرهم ب(التوسير) في كتاباتهم.

قدم Ralph Miliband رؤية كارل ماركس للدولة في مقالته ماركس والدولة Marx and the State حيث قدم رؤية ماركس للدولة والحكومة (وهي عناصر في القانون الدستوري)

"في نقد فلسفة الحق عند هيجل، خصص ماركس مقطعًا طويلًا ومعقدًا للعنصر البيروقراطي في الدولة، ولمحاولته "تحويل هدف الدولة إلى هدف البيروقراطية وهدف البيروقراطية إلى هدف للدولة.

[56] CHRISTINE E. J. SCHWO¨ BEL: Organic Global Constitutionalism, Ibid

ونظر عن كثب إلى نوع من المجتمع تبدو فيه الدولة "فوق المجتمع"، «الدولة هي إذن السيد الأعلى. وتتكون السيادة هنا من ملكية الأرض بشكل مركز على نطاق وطني. ولكن من ناحية أخرى، لا توجد ملكية خاصة للأرض، على الرغم من وجود ملكية واستخدام خاص ومشترك للأرض.

وتحدث ماركس عن الحكومة الاستبدادية التي تتعالى على المجتمعات الدنيا، ويصف تلك الحكومة بأنها "الوحدة الشاملة التي تقف فوق كل هذه الهيئات المشتركة الصغيرة... وبما أن الوحدة هي المالك الحقيقي، والشرط الحقيقي المسبق للملكية المشتركة، فمن الممكن تمامًا أن تظهر كشيء ما منفصل ومتفوق على العديد من المجتمعات الحقيقية والخاصة... يظهر المستبد هنا كأب لجميع المجتمعات الأصغر العديدة، وبالتالي يحقق الوحدة المشتركة للجميع ماركس ينظر إلى الدولة، في ظل ظروف الاستبداد الآسيوي، باعتبارها القوة المهيمنة في المجتمع، المستقلة عن جميع أعضائه والمتفوقة عليهم، وأن الذين يسيطرون على إدارتها هم الحكام الحقيقيون للمجتمع.[٥٧]

وقدم رؤية لينين إن النقطة الأساسية التي تقوم عليها حجة لينين بأكملها، والتي يعود إليها مرارا وتكرارا، مستمدة من ماركس وإنجلز. هذا هو أنه في حين أن جميع الثورات السابقة قد "أتقنت" (أي عززت) آلة الدولة، فإن "الطبقة العاملة لا تستطيع ببساطة أن تستولي على آلة الدولة وأن تستخدمها لتحقيق أهدافها الخاصة"؛ وأنه يجب عليها بدلاً من ذلك تحطيم تلك الآلات وكسرها وتدميرها. إن الأهمية الأساسية التي يوليها لينين لهذه الفكرة غالبا ما تم تفسيرها على أنها تعني أن هدف الدولة والثورة هو مواجهة الثورة العنيفة بـ "الانتقال السلمي".

أحد المبادئ الأساسية للماركسية، وأحد اختلافاتها الأساسية مع الفوضوية، أنه بينما يجب على الثورة البروليتارية أن تحطم الدولة القديمة، فإنها لا تلغي الدولة

[57] Ralph Miliband: Marx and the State, The Socialist Register 1965, pp.278-296.

نفسها: فالدولة تبقى في الوجود، بل وتستمر لفترة طويلة قادمة، على الرغم من أنها تبدأ فورا في الذبول.

إن الأمر الأكثر لفتا للنظر في الإجابة التي قدمها لينين على مسألة طبيعة دولة ما بعد الثورة هو إلى أي مدى يأخذ مفهوم "اضمحلال" الدولة في كتابه "الدولة والثورة": حتى الآن، في الواقع، وأن الدولة، في غداة الثورة، لم تبدأ في الذبول فحسب، بل هي بالفعل في مرحلة متقدمة من التحلل.[٥٨]

ومن رؤية التحليلات المختلفة للماركسية والدولة نجد أن منظورهم للأممية والشيوعية كهدف يتخطى الدولة لتصبح الطبقة العالمية للعمال هي المسيطرة، وهو نفس منظور العولمة إطار الدستورية العالمية ولكن تهدف الى سيطرة رأس المال، وكأن النظريات الدستورية الحديثة هي انعكاس لتطور الفكر العالمي من صراع الحضارات ونهاية التاريخ إلى العولمة والقوميات المتعددة.

الفرع السادس: الدستورية الإسلامية:

تناول فكرة عالمية الإسلام العديد من المفكرين الإسلاميين، ووجود المسلمين في عدد كبير من الدول أثر على هذه الدول لتتضمن دساتيرها المرجعية الإسلامية للقوانين، ووجود دراسات متعددة حول الدستورية الإسلامية ومحاولة وضع نموذج للدستور الإسلامي (نحو دستور إسلامي)[٥٩]، ودراسات متعددة حول تقنين الشريعة الإسلامية[٦٠] أو "قوننة" الحديث وعلومه.

وحيث أن ذلك مشترك في العديد من الدول على مستوى العالم أصبحت رؤية النظرية الدستورية الإسلامية متاحة وقابلة للدراسة وذلك على الرغم من أن

---

[58] Ralph Miliband: Lenin's The State and Revolution, From The Socialist Register 1970, pp.309-319.

[٥٩] محمد سيد أحمد المسير: نحو دستور إسلامي (مشروع وضع مواده الأزهر الشريف)، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ٢٠٠٨م

[٦٠] عزة حسين: سياسات تقنين الشريعة النخب المحلية والسلطة الاستعمارية وتشكل الدولة المسلمة، ترجمة باسل وطفة، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، ٢٠١٨.

المصطلح غربي الا انه تغيب عن الدراسات الغربية المحاولات الإسلامية لوضع نموذج للدستور الإسلامي.[٦١]

المطلب الرابع: التعددية الدستورية.

ظهرت نظرية التعددية الدستورية بسبب الواقع العملي للاتحاد الأوروبي حيث كان هناك دساتير الدول الداخلة في الاتحاد الأوروبي في مقابل قوانين الاتحاد، واشكالية الوضع القانوني لقوانين الاتحاد الأوروبي بالنسبة لدساتير الدول في الهرم القانوني وهل تسمو على تلك الدساتير أم لا؟ وكانت هناك فكرة التعارض بين دساتير الدول في الاتحاد الأوروبي فهناك دساتير تعتمد النظام الجمهوري بينما هناك دساتير تعتمد النظام الملكي وهناك دساتير نظامها برلماني بينما أخرى نظامها رئاسي. ومن خلال نظرية التعددية الدستورية وضعت محاولات إيجاد الحلول لتستدعي هذه النظرية الوضع في الدول الاتحادية وعلاقة القوانين الاتحادية بالقوانين داخل الدول الداخلة في الاتحاد، فيأتي الى التفكير نماذج مثل الولايات المتحدة الامريكية ودولة الامارات العربية المتحدة.

في عام ١٩٩٨ ، عندما كانت الدستورية الكلاسيكية لا تزال تهيمن على العقلية القانونية للاتحاد الأوروبي ، حدد ماتياس كوم Mattias Kumm نهجًا أكثر تعددية للاندماج مع التركيز بشكل خاص على العلاقات غير المستقرة بين المحاكم الدستورية الوطنية ومحكمة العدل الأوروبية.[٦٢] بعد ذلك بعامين قدم

---

[61] DAWOOD I. AHMED & TOM GINSBURG: Constitutional Islamization and Human Rights: The Surprising Origin and Spread of Islamic Supremacy in Constitutions, VIRGINIA JOURNAL OF INTERNATIONAL LAW [Vol. 54:3 p: 615

[62] M. KUMM, "Who is the Final Arbiter of Constitutionality in Europe?: Three Conceptions of the Relationship between the German Federal Constitutional Court and the European Court of Justice," Common Market Law Review, 1999, No. 36, pp. 351-386. Citing from: Matej Avbelj and Jan Komárek (eds.): Four Visions of Constitutional Pluralism.

عرضًا فقهيًا مفصلاً لحل أو تجنب النزاعات الدستورية في الاندماج.[٦٣] كان الغرض منه المساهمة في تماسك النظام القانوني الأوروبي ككل من خلال إيجاد أفضل توازن مناسب بين الدستور الوطني ودستور الاتحاد الأوروبي في جميع الأشياء التي يتم النظر فيها. هذه هي الطريقة التي ظهرت بها نظرية ماتياس عن "الدستورية العالمية الأنسب best-fit universal constitutionalism".

تبعه ميغيل بواريس مادورو Miguel Poiares Maduro الذي تبنى نهجًا مشابهًا للغاية، ربما تجاوز التركيز الموجه نحو المحكمة – وطور رؤيته التعددية للاندماج. يمكن فهم هذا بشكل أفضل تحت عنوان "الدستورية الخطابية المتناغمة". كان الاهتمام النظري الرئيسي لميغيل على وجه التحديد: كيفية ضمان بقاء هذا التكامل التعددي المتباين في وئام – في نوع من التباين. يمكن العثور على الإجابة في ممارسة استطرادية بين جميع الفاعلين المعنيين الذين يجب ضمان أساسهم المشترك من خلال مجموعة من المبادئ المتزامنة.[٦٤]

من ناحية أخرى ذهب نيل ووكر Neil Walker إلى أبعد من ذلك. لقد ربط التطورات الجديدة في التكامل الأوروبي مع صورة أوسع لنموذج ويستفالي يدعى تدهوره، مصحوبًا بإحياء متزامن وتحديات غير مسبوقة للدستورية التي كان من المتوقع أن تقدم إجابات لعالم الشؤون الاجتماعية المجزأ والمتعدد المستويات

63 M. KUMM, "The Jurisprudence of Constitutional Conflict: Constitutional Supremacy in Europe before and after the Constitutional Treaty", 2005, European Law Journal, 11, 262-307. Citing from: Matej Avbelj and Jan Komárek (eds.): Four Visions of Constitutional Pluralism.

64 M.P. MADURO, "Contrapunctual Law: Europe's Constitutional Pluralism in Action", in N. WALKER (ed.), Sovereignty in Transition, Hart, Oxford, 2003, 501-537. Citing from: Matej Avbelj and Jan Komárek (eds.): Four Visions of Constitutional Pluralism.

والمعقد بشكل متزايد. نظريته عن الدستورية الفوقية المعرفية مكلفة بمعالجة هذه النقاط. يدعي نيل أنه بينما يتسم الواقع القانوني للتكامل الأوروبي بتعدد الأنظمة القانونية الموجودة كمواقع معرفية مختلفة، يمكن ربطها من خلال اللغة الوصفية التي توفرها الدستورية.[٦٥]

أخيرًا قاوم خوليو باكيرو كروز Julio Baquero Cruz إغراء التعددية وظل في الجانب المتشكك. في مقالته الأخيرة التي نُشرت بورقة عمل لروبرت شومان Robert Schumann [٦٦]، حذر من السعي الحماسي المفرط لحلول تعددية في التكامل، وبطريقة قوية جدًا وجه إصبعه النقدي إلى "الحركة التعددية Pluralist movement" زاعمًا أن الأخيرة قد تكون جيدة. تتصرف على نحو يضر بالتكامل وليس العكس. [٦٧]

لا ينبغي النظر إلى التعددية الدستورية ببساطة كحل –سواء كان عمليًا أو معياريًا– لمشكلة المطالبات الدستورية المتضاربة. بالأحرى يجب أن يُنظر إليه على أنه شيء متأصل في النظرية الدستورية نفسها. بهذه الطريقة سيكون التركيز على الدستورية بالمعنى المعياري العميق، لا سيما في إطار تعريف الدستورية

---

[65] N. WALKER, "The Idea of Constitutional Pluralism", 2002, Modern Law Review, 65, 317-359. Citing from: Matej Avbelj and Jan Komárek (eds.): Four Visions of Constitutional Pluralism.

[66] J. BAQUERO CRUZ, The Legacy of the Maastricht-Urteil and the Pluralist Movement, Robert Schuman Centre for Advanced Studies (RSCAS) Working Paper No. 2007/13, European University Institute; an updated version has been published in, 2008, European Law Journal 14, 389-422. Citing from: Matej Avbelj and Jan Komárek (eds.): Four Visions of Constitutional Pluralism.

[67] Matej Avbelj and Jan Komárek (eds.): Four Visions of Constitutional Pluralism, EUROPEAN UNIVERSITY INSTITUTE, DEPARTMENT OF LAW, Italy, EUI Working Paper LAW No. 2008/21, ISSN 1725-6739

كنظرية معيارية للسلطة. ومن الممكن **تحديد ثلاثة أبعاد للدستورية** مفهومة بهذه الطريقة المعيارية.[٦٨]

البعد الأول يشير إلى الدستورية كمجموعة من الأدوات القانونية والسياسية لتقييد السلطة، باختصار: الدستورية كقيد للسلطة.

البعد الثاني يتعلق بدور الدستورية في خلق إطار عمل تداول عقلاني حر ومستنير وذاتي يمكن من خلاله التحكيم في الرؤى المتنافسة المختلفة للصالح العام وجعلها متوافقة مع بعضها البعض بطريقة تحاول موازنة الاهتمامات الديمقراطية في سيطرة قلة على العملية السياسية مع مخاوف من استبداد الكثيرين.

والبعد الثالث هو مفهوم الدستورية كنوع من مستودع المفاهيم السائدة للصالح العام في مجتمع سياسي معين.

لكني أرى هذه الأبعاد الثلاثة كأداة دستورية لترشيد الديمقراطية، بمعنى تعزيز تعظيم دور المشاركة، ولكن أيضًا وفي نفس الوقت التمثيل النيابي. وتتطلب الأغراض والأهداف الأساسية للدستورية الأخذ في الاعتبار نطاق المشاركة وكثافتها وأيضًا التأثير المتباين للقرارات المختلفة على الأشخاص المختلفين.

والتعددية الدستورية في الاتحاد الأوروبي لها بعد أوسع: فهي تشير إلى تعددية السلطات الدستورية. هذه الادعاءات الدستورية المعيارية الصالحة على قدم

[68] Matej Avbelj and Jan Komárek (eds.): Four Visions of Constitutional Pluralism, EUROPEAN UNIVERSITY INSTITUTE, DEPARTMENT OF LAW, Italy, EUI Working Paper LAW No. 2008/21, ISSN 1725-6739

المساواة يتم دعمها أو تطويرها الآن من قبل ولايات قضائية مختلفة. هذا بعد جديد من أبعاد التعددية الدستورية المتأصلة في الدستورية نفسها.[٦٩]

وظهرت محاولات فقهية لنقل التعددية الدستورية من المستوى الإقليمي إلى المستوى العالمي، حيث تكون المعايير الدولية لها تأثير على الدساتير الوطنية، ورؤية التعددية الدستورية على المستوى العالمي يمكن توضيحها من خلال تقسيمها إلى تعددية دساتير وطنية وتعددية دساتير وظيفية:

فالتعددية الوطنية نسبة إلى دساتير الدول وتعددها على مستوى العالم وتأثرها بالمعايير الدولية مثل مواثيق حقوق الانسان حيث أصبحت بشكل أو بأخر جزء من الدساتير الوطنية والتي –تقريبا– لا يخلو أي دستور من باب يتضمن حقوق الانسان، وكان المصدر الأساسي لإدخال حقوق الانسان وحمايتها في الدساتير الوطنية هي المعايير الموجودة في المواثيق والاعلانات الدولية لحقوق الإنسان.

والتعددية الوظيفية نسبة لدور ووظيفة النصوص القانونية، مثل الدستور الاقتصادي حيث يتم النظر الى المواد القانونية التي تحمي الحقوق الاقتصادية وتنظم العلاقات في المجال الاقتصادي في الدستور بكونها وثيقة دستورية، وكذلك الدستورية الرقمية والدستورية البيئية والدستورية الرياضية، وهي في الواقع مجموعة المجالات التطبيقية لتدويل وعولمة القوانين، هذه المجالات التي خلقت ضرورة لوحدة القوانين المنظمة لها على مستوى العالم بسبب كونها تنظم عمليات وعلاقات عبر وطنية على مستوى العالم كله، وأأكد هنا على (توحيد) وليس تعددية، حيث تأتي القوانين من خارج الدول على المستوى الدولي سواء تم

[69] Matej Avbelj and Jan Komárek (eds.): Four Visions of Constitutional Pluralism, EUROPEAN UNIVERSITY INSTITUTE, DEPARTMENT OF LAW, Italy, EUI Working Paper LAW No. 2008/21, ISSN 1725-6739

وضعها من خلال اتفاقيات دولية حكومية وقعت عليها الدول وصدقت عليها ووافق عليها مجلسها النيابي، أو جاءت من خلال معايير دولية وضعتها مؤسسات دولية غير حكومية (مثل اللجنة الأولمبية الدولية) أو مؤسسات حكومية مثل (مؤسسات تابعة للأمم المتحدة) كمكتب مكافحة الجريمة أو غيرها، ويتم النظر هنا الى التعددية الدستورية على المستوى الدولي لتعدد النصوص (معايير– مبادئ– قواعد) القانونية في مواثيق متعددة، ينظم كل ميثاق أو نص منها مجال وظيفي محدد مثل الرياضة أو البيئة أو التجارة الدولية، أو محاولات لوضع نص دولي ميثاق اتفاقية حول الانترنت والأنشطة الرقمية.

حيث بدأت الجهات الفاعلة غير الحكومية (المجتمعية) في العمل جنبًا إلى جنب مع المنظمات السياسية الدولية، والعابرة للحدود والوطنية – المكونة من الدول – في مهمة التنظيم الاجتماعي العالمي. وبما أن القانونية أصبحت تدريجياً إحدى القطع الأثرية للحياة الاجتماعية عبر الوطنية، يجب علينا أيضًا تصور الهياكل التي تنظم إنتاج القانون خارج الدولة. تنص الفرضية القوية التي تقوم عليها فكرة دستورية عبر وطنية ناشئة على ما يلي: "دستور المجتمع العالمي" سوف يظهر "بشكل متزايد في دسترة تعددية النظم الفرعية المستقلة للمجتمع العالمي"، وبالتالي فإنه يتخذ شكل "تعدد الدساتير المدنية".[٧٠]

وكما وضح تيوبنر والمراقبون الآخرون التعددية القانونية عبر الوطنية، يجب فصل مفهوم الدساتير القانونية عن جذورها السياسية وتوسيع نطاقها لتشمل المستوى العالمي، حيث لا تشكل الدول فحسب الدساتير (والنظم القانونية) بل أيضًا الجهات الفاعلة من النظام الخاص والمختلطين بين الخاص والعام وشبه

[70] Pablo Holmes: Transnational Constitutional Pluralism, its Promises and Pitfalls, Artigos • Sequência (Florianópolis) (82) • May-Aug 2019 • https://doi.org/10.5007/2177-7055.2019v41n82p61

العام، مع "السلطة" وتعمل كأنظمة دستورية قائمة بذاتها. إلى جانب الدساتير الوطنية التي لا تزال قائمة والدستورية العالمية العامة للمنظمات الدولية وعبر الوطنية مثل منظمة التجارة العالمية(WTO) ، وصندوق النقد الدولي(IMF) ، والبنك الدولي، والأمم المتحدةUN) ، ومنظمة الدول الأمريكية (OAS) والاتحاد الأوروبي (EU) والاتحاد الأفريقي(AU) ، ستكون هناك نظم دستورية ناشئة عن القطاعات الاجتماعية للاقتصاد والعلوم والثقافة والتكنولوجيا ووسائل الإعلام وأيضًا من الشركات والمنظمات عبر الوطنية (كالجامعات، والمنظمات غير الحكومية، وما إلى ذلك)، وبالتأكيد يبدو أن التعددية الدستورية عبر الوطنية تدفع بمفهوم الدستور إلى أبعد مما ينبغي –وقد تعرضت لانتقادات بسبب ذلك– من خلال توسيع مفهوم الدستور إلى أي ترتيب قانوني مستثمر لبعض النوايا المستقلة (مثل lex sportiva أو lex mercatoria)، يخاطر المرء بعدم القدرة على معرفة ماهية الدستور على الإطلاق. قد يتحول المفهوم إلى عديم الجدوى؛ لأنه يرقى إلى مستوى أي فكرة عن النظام، بغض النظر عن مدى احتمال أن يكون هذا النظام عارضًا. يمكن القول إن شركة أو جمعية أو عائلة أو حتى مجموعة من الأصدقاء لها دستور. علاوة على ذلك، تكسر الدستورية المجتمعية التمييز بين القانون العام والخاص، وتصور المعايير القانونية على أنها بناء اجتماعي ناشئ عن عفوية الحياة الاجتماعية وتفهم الدساتير على أنها ظاهرة اجتماعية "مدنية"، وبالتالي لا تقدم معادلاً واضحًا لأفكار مثل " الصالح العام "أو" المصلحة العامة ". هناك بالتأكيد مشاكل دستورية على المستويين العالمي وعبر الوطني، مثل انتهاكات الحقوق التي ترتكبها الجهات الفاعلة عبر

الوطنية أو مشاكل الشرعية فيما يتعلق بالتنظيم عبر الوطني. لكن وجود "مشاكل دستورية نموذجية" قد لا يكون كافياً للسماح بالخطاب حول الدساتير.[٧١]

مظاهر التعددية الدستورية:

١- تعدد المصادر الدستورية: ونرى ذلك في الاتحاد الأوروبي. يُستمد القانون الدستوري الأوروبي من مصادر دستورية مختلفة، وليس من وثيقة دستورية واحدة، وهذه المصادر وطنية وأوروبية.

٢- تعددية الاختصاصات أو المواقع الدستورية المختلفة: هذا هو الحال بشكل خاص فيما يتعلق بالفصل الدستوري، فهو مرتبط بالجانب الأكثر شهرة للتعددية الدستورية الأوروبية.

٣- التعددية التفسيرية: إنها تعددية لا تقوم فقط على مصادر مختلفة، ولكن على تفسيرات متنافسة لنفس المصدر للدستور من قبل مؤسسات غير منظمة بطريقة هرمية.

٤- تعددية السلطات: لدينا بشكل متزايد أشكال جديدة من السلطة العامة والخاصة التي تتحدى الفئات الفقهية القانونية التقليدية وتثير أسئلة دستورية لأنها تؤثر على آليات المساءلة المرتبطة بتلك الفئات القانونية.

٥- تعددية الأنظمة السياسية: هذا له نتيجتان أو بعدين. الأول هو أن التعددية السياسية في الاتحاد الأوروبي يتم التعبير عنها في شكل أكثر راديكالية لأن الآراء السياسية المختلفة للدستور لا تدعمها مجموعات سياسية مختلفة فحسب،

[71] Pablo Holmes: Transnational Constitutional Pluralism, its Promises and Pitfalls, Artigos • Sequência (Florianópolis) (82) • May-Aug 2019 • https://doi.org/10.5007/2177-7055.2019v41n82p61

بل مجتمعات سياسية مختلفة. إنه شكل من أشكال التعددية السياسية أكثر راديكالية مما لديك عادة على مستوى مجتمع سياسي واحد.[٧٢]

ظهرت في ٢٠٠٧ معاهدة لشبونة (المعروفة مسبقاً باسم معاهدة الإصلاح) هي اتفاقية دولية لتعديل معاهدتين سابقتين اللتين شكلتا الأساس الدستوري لتأسيس الاتحاد الأوروبي .(EU) تم توقيع اتفاقية لشبونة من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٧، ودخلت حيز التنفيذ في ١ ديسمبر ٢٠٠٩. هذه المعاهدة تعدل معاهدة ماستريخت (١٩٩٣)، المعروفة بشكلها المعدَّل باسم معاهدة الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٧)، واتفاقية روما (١٩٥٧)، المعروفة بشكلها المعدل باسم معاهدة أداء الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٧)، كما تعدِّل البروتوكولات المرفقة بمعاهدة تأسيس الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (EURATOM).

من أهم التعديلات التي تضمنتها المعاهدة الانتقال من التصويت بالإجماع ليصبح بالأغلبية، منح صلاحيات أكبر للبرلمان الأوروبي بحيث يتم إنشاء سلطة تشريعية من مجلسين بمشاركة مجلس الاتحاد الأوروبي، تجميع شخصية معنوية للاتحاد الأوروبي إضافة إلى إنشاء منصب رئيس المجلس الأوروبي والممثل السامي للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. كما قامت المعاهدة أيضاً باعتبار وثيقة حقوق وميثاق الحقوق الأساسية ملزمين قانوناً. كما منحت المعاهدة للمرة الأولى الدول الأعضاء الحق القانوني بمغادرة الاتحاد.[٧٣]

---

[72] Matej Avbelj and Jan Komárek (eds.): Four Visions of Constitutional Pluralism, EUROPEAN UNIVERSITY INSTITUTE, DEPARTMENT OF LAW, Italy, EUI Working Paper LAW No. 2008/21, ISSN 1725-6739

[73] https://www.europarl.europa.eu/factsheets/en/sheet/5/the-treaty-of-lisbon

ويستند المنظرين وفقهاء النظريات الحديثة حول الدستورية إلى نقد علماء علم الاجتماع الدستوري الموجه إلى النظرية الدستورية التقليدية والتي تربط وجود الدستور بوجود دولة، حيث من وجهة نظرهم أينما نشأت في المجتمع تشكيلات اجتماعية معينة– سواء كانت أنظمة وظيفية أو منظمات رسمية أو أنظمة عابرة للحدود الوطنية– فإن هذه التشكيلات تؤدي إلى نشوء دساتيرها الخاصة، والتي تتحدى الادعاء بفرضية بأن دساتير الدول تحتكر كل ما يتعلق بالدستور، إين ما وجد مجتمع وجد الدستور (Ubi societas, ibi constitutio)[٧٤].

يصف ثورن هيل Thornhill هذا الاتجاه في علم الاجتماع الدستوري بالمصطلحات التالية: "كرد مضاد لمبدأ الدستور الذي يدعي أن الدستور يجب أن يكون مرتبطًا بالدولة بشكل قاطع، يضع هذا المبدأ نظرية للتعددية الدستورية عبر الوطنية. من هذا المنظور يتم فصل جميع أنظمة الاتصالات عن مراكز السيطرة القانونية / السياسية، وتنتج –بشكل عفوي إلى حد ما– بنية دقيقة ذاتية التنظيم داخليًا، تتجاوز الحدود الجغرافية. ويتم استبدال الحدود الإقليمية أو حدود الدول القومية بحدود وظيفية كنقاط مرجعية للأساس الدستوري constitutional foundation والصلاحية الدستورية constitutional validity.[٧٥]

---

[74] Gunther Teubner: Societal Constitutionalism: Nine Variations on a Theme by David Sciulli. (in: Paul Blokker and Chris Thornhill, Sociological Constitutionalism. Cambridge, Cambridge University Press 2016) https://www.jura.uni-frankfurt.de/59903648/Sciulli-VariationenENG-FINAL.pdf

[75] Chris Thornhill: A Sociology of Constitutions: Constitutions and State Legitimacy in Historical-Sociological Perspective. Cambridge: Cambridge University Press, 2011. نقلا عن Gunther Teubner: Societal Constitutionalism: Nine Variations on a Theme

وبالتالي فإن التعددية الدستورية عبر الوطنية تشكل بعدًا أساسيًا في علم الاجتماع الدستوري، ولا ينبغي النظر الى علم الاجتماع الدستوري بنظرة انه ليس بقانون فعلم الاجتماع هو الإطار العام للعلوم الإنسانية وعلم القانون هو احد فروع علم الاجتماع، فهو علم يدرس تنظيم العلاقات بين البشر، والفرق هو نوعية الالزام بالقواعد والعادات والمعايير.

يرى Febbrajo أن التعددية الدستورية العابرة للحدود الوطنية تستند إلى نقد ثلاثي المستويات للتفكير الدستوري التقليدي[٧٦]:

أولاً: تنتقد التعددية الدستورية التفكير التقليدي للبناء القانوني المركزي، والذي يختزل الدساتير في معايير قانونية بسيطة في درجة أعلى -simple higher order legal norms. وعلى النقيض من ذلك تؤكد التعددية الدستورية على أولوية إضفاء الطابع الدستوري على المجتمع (رؤية Kjaer ٢٠١٤: ١٢٢ وما يليه).[٧٧]

ثانياً: ترفض التعددية الدستورية التحليل التقليدي لمركزية الدولة، والتي تقصر وجود الدساتير في القطاع العام فقط، وتدعي التعددية الدستورية أنه يمكن العثور على دساتير في قطاعات أخرى وبشكل مساوي للقطاع العام، بل وتتزايد أهميتها، في المؤسسات الاقتصادية، وفي الأسواق، وفي الجامعات الخاصة، والمؤسسات، وشركات الإعلام، والوسطاء في الإنترنت، وغيرها من المؤسسات "الخاصة" رؤية Vesting.[٧٨]

---

[76] Alberto Febbrajo, : 'Constitutionalism and Legal Pluralism' in Alberto Febbrajo and Giancarlo Corsi (eds.), Sociology of Constitutions: A Paradoxical Perspective Abingdon: Ashgate, 2016, pp. 68-96. : نقلا عن Gunther Teubner: Societal Constitutionalism: Nine Variations on a Them

[77] Kjaer, Paul F. (2014). Constitutionalism in the Global Realm: A Sociological Approach. London: Routledge, 2014, نقلا عن Gunther Teubner: societal constitutions

[78] Thomas Vesting: Die Medien des Rechts: Computernetzwerke. Weilerswist:

ثالثا: يقدم Viellechner خلال نقده القومية المنهجية[٧٩] رؤية واضحة لعمليات الدستور العالمي، ويحدد الظواهر الدستورية في الأنظمة العابرة للحدود الوطنية، سواء في القطاع العام أو الخاص.[٨٠]

تعليق الباحث: الواقع العملي في المجالات القانونية عبر الوطنية يوضح انه ليس هناك تعددية، ولكن توحيد للقوانين من اعلى من خلال فرض لقوة الامر الواقع؛ فالجهات الفاعلة عبر الوطنية تضع النظم القانونية عبر الوطنية وتفرضها من خلال وسائل مختلفة وتسعى لتوحيدها في العالم كله، وبالنسبة التعددية الدستورية في الاتحاد الأوروبي هي تشير الى الدساتير المتعددة للدول الأوروبية في ظل سمو القانون الأوروبي.

وجدير بالذكر إن التعددية القانونية أصبحت مرحلة تاريخية فبعد أن كان هناك تعدد في القوانين الوطنية التي تحكم مجال ما مثل مجال الرياضة أصبح هناك قانون واحد أو نموذج واحد يتم فرضه في جميع الدول، أو فرض مبادئ محددة لتدخل في قوانين الدول، وأصبح توحيد القوانين هو الاتجاه السائد في المجالات ذات السمة العالمية مثل قوانين البيئة والانترنت والالكترونيات والتجارة الدولية فنماذج القوانين موضوعة للأخذ بها مثل قوانين الأونسيترال (قانون الأونيسترال للتوفيق التجاري الدولي– دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المنشآت المحدودة المسؤولية (٢٠٢١)– دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري (٢٠١٨)– قانون الأونسيترال النموذجي بشأن

Gunther Teubner: Societal constitutionalنقلا عن Velbrück, 2015,

[٧٩] قومية منهجية (Methodological nationalism): هي توجه فكري ونمط في البحث العلمي يتصور الدولة القومية باعتبارها الوحدة الوحيدة للتحليل أو كحاوية للعمليات الاجتماعية.

[80] Lars Viellechner: 'Constitutionalism as a Cipher: On the Convergence of Constitutionalist and Pluralist Approaches to the Globalization of Law.' Goettingen Journal of International Law 4, 2012: 599-623. نقلا عن Gunther Teubner: Societal constitutions

السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (٢٠١٧)- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية (٢٠٠١)- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (١٩٩٦)- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، لعام ٢٠١٨ (المعدِّل لقانون الأونسيترال النموذجي للتوفيق التجاري الدولي، لعام ٢٠٠٢).

المبحث الثاني: الدستورية العالمية في القانون الدولي

تمهيد:

قامت نظريات الدستورية العالمية كتطور مهم يواجه التطور العالمي من حيث العولمة وسهولة الاتصال ووجود مجالات انتقلت من اطار الدولة الى الاطار العالمي حيث لا تستطيع الدولة بمفردها السيطرة عليها والتعامل معها بسبب امتداد تلك الأنشطة الى خارج الدولة مثل الانترنت والاتصالات الرقمية والتأثير العالمي على البيئة، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاحداث الرياضية العالمية وقبلهم جميعا التجارة العالمية وغيرها من المجالات حيث انعكس تطور المجالات وتحولها الى العالمية الى احتياج لوجود اطر قانونية عبر وطنية، وسبق تلك التطورات ظهور عصبة الأمم والأمم المتحدة في محاولات لتنظيم مؤسسي للعالم. بينما المجالات الوظيفية نظمت نفسها في منظمات عالمية عبر وطنية مثل منظمة التجارة العالمية واللجنة الأولمبية الدولية وغيرها.

تنتشر الدراسات في القانون الدولي حول اعتبار ميثاق الأمم المتحدة دستور عالمي يسمو على دساتير الدول، وتوجد دراسات تعتبر الميثاق الأولمبي دستور عالمي لقانون الرياضة. وظهرت دراسات تقدم lex Marcato و lex electronica وغيرها من النظريات التي تضع وتوضح القوانين العابرة للحدود الوطنية.

أود الإشارة الى انه بعد ان كان الاتجاه فيما سبق هو دسترة القانون الدولي (القانون الدستوري الدولي) حول وضع قواعد دستورية في القانون الدولي، أصبح الامر الان يركز على ادخال القواعد القانونية الدولية من القانون الدولي الى داخل الأنظمة القانونية الوطنية وخاصة الدساتير الوطنية حتى تستمد قوتها من الوثيقة الدستورية وتتخذ موضعها في الهرم القانوني داخل الدولة لتسمو على التشريعات البرلمانية، فيما أطلق عليه مصطلح تدويل القانون، فأصبحت تلك

الدراسات يهتم بها دارسي القانون العام وخاصة القانون الدستوري أكثر من دارسي القانون الدولي العام، وتتمثل أبرز النماذج في ادخال القواعد الدولية في التشريعات الوطنية Lex sportive، Lex electric، قانون البيئة العالمي، وغيرها.

تقسيم: المطلب الأول: النظم القانونية عبر الوطنية.
المطلب الثاني: تدويل الدساتير الوطنية.
المطلب الثالث: إضفاء الطابع الدستوري على المواثيق الدولية.

المطلب الأول: النظم القانونية عبر الوطنية

النظم القانونية عبر الوطنية Transnational Legal Orders هي نظرية تعبر عن تأثير العولمة على الحدود بين السلطة العامة والخاصة، وتأثيرها على عمليات تشريع القانون، حيث حولت العولمة موقع الحدود بين السلطة العامة والخاصة من خلال نمو القوى غير الحكومية في مختلف قطاعات المجتمع، وتأثير ذلك على ظهور عمليات وضع القوانين اللامركزية معزولة نسبيًا عن الدول الوطنية، وليكس ماركاتو LEX MERCATORIA قانون التجارة العالمي مثال نموذجي لنظام قانوني مستقل عبر وطني، يعبر عن القانون العابر للحدود حيث برزت نظريات قدمها فقهاء القانون مثل جونتر تيوبنر وكلير كاتلر.[٨١]

يستخدم النظام القانوني عبر الوطني لمواجهة مشاكل تتجاوز قدرة الدولة بمفردها مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالبشر، وعدم إمكانية الوصول إلى الأدوية المنقذة للحياة، وعدم محاسبة مرتكبي الجرائم، ومخاطر تغير المناخ، والتأثيرات المختلفة على البيئة، والازدواج الضريبي عبر الحدود، والمنافسة الضريبية الضارة، وعدم كفاية الائتمان المحلي، مشاكل الاستقرار النقدي والمشاكل القانونية عبر الوطنية المتعلقة بالأنترنت.

---

[٨١] وضع كل من تيوبنر وكاتلر نظريات حول القواعد القانونية العابرة للحدود ووضحا إنها أكثر مرونة من القواعد الوطنية، وإنها تتقبل التعددية القانونية داخل الدول، فالقواعد القانونية العابرة للحدود في نظرهما هي (معايير) اشبه في وضعها بالأعراف والتقاليد في المجتمعات البدائية، وفي نظري الخاص أن تطبيق تدويل القانون عبر الوطني هو يعتبر نموذج للرؤية الهيجيلية والماكسية حول الحتمية التاريخية وتطور المجتمعات فالوصول الى المجتمع الشيوعي الذي يطبق معايير واعراف بدلا من القواعد هو مجتمع شبيه بمجتمع العولمة التي تنظر له نظريات العولمة وتدفع العالم نحوه.

إذا كان النظام القانوني الوطني يشير إلى نظام قانوني داخل دولة قومية تمارس الولاية القضائية السيادية، وإذا كان النظام القانوني العالمي يشير إلى نظام قانوني يغطي جميع الدول والمحليات، فإن النظم القانونية عبر الوطنية تشمل الأنظمة القانونية التي تختلف في نطاقها الجغرافي من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف إلى القوانين الخاصة العابرة للحدود الوطنية إلى هيئات الإدارة الإقليمية إلى النظام التنظيمي العالمي، قد تنطبق هذه النظم القانونية العابرة للحدود الوطنية على الأنشطة العابرة للحدود أو قد يكون لها ببساطة آثار في أكثر من ولاية قضائية واحدة.[٨٢]

القانون والنظام Law and Order:

–القانون والنظام هما مصطلحان غالبًا ما يستخدمان معًا، لكن لهما معاني ووظائف مختلفة داخل المجتمع. في حين أن كلا المفهومين يتعلقان بالحفاظ على السلام والوئام، إلا أنهما يختلفان في نطاقهما والغرض منهما وأساليب إنفاذهما.

باختصار، القانون والنظام مفهومان مختلفان، ولكنهما مترابطان .

يحدد القانون Law القواعد rules واللوائح regulations التي تحكم سلوك الإنسان، في حين يشير النظام Order إلى حالة السلام والامتثال لهذه القوانين

[82] Halliday, Terence C. and Shaffer, Gregory, Transnational Legal Orders (May 12, 2015). Chapter 1, Transnational Legal Orders, Cambridge University Press, 2015, UC Irvine School of Law Research Paper No. 2015-56,p:13 Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2605625

داخل المجتمع. وكلاهما ضروري للحفاظ على مجتمع فعال ومتناغم، حيث القانون يوفر الإطار، والنظام يضمن مراعات القوانين.[٨٣]

يعرف **النظام القانوني عبر الوطني Transnational legal order**:

أنه مجموعة من القواعد القانونية الرسمية والمنظمات والجهات الفاعلة المرتبطة بها والتي تنظم بشكل رسمي فهم وممارسة القانون عبر الولايات القضائية الوطنية.[٨٤]

يجمع إطار عمل Transnational Legal Orders TLO بين ثلاثة مفاهيم:

(١) يركز على مسألة النظام (order)، وهو مفهوم مركزي في علم اجتماع القانون فيما يتعلق بإنشاء وتسوية التوقعات السلوكية المعيارية العامة.

(٢) يدرس دور القانون في عمليات التنظيم هذه، بما في ذلك استخدام الشكل القانوني والمؤسسات القانونية؛ و

(٣) ويفحص الطبيعة العابرة للحدود الوطنية للترتيب المعياري.[٨٥]

---

[83] Read more at: https://edurev.in/question/292698/Difference-between-law-and-order

[84] Halliday, Terence C. and Shaffer, Gregory, Transnational Legal Orders (May 12, 2015). Chapter 1, Transnational Legal Orders, Cambridge University Press, 2015, UC Irvine School of Law Research Paper No. 2015-56,p:7 Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2605625
Tomasz Tadeusz Koncewicz: Understanding the Transnational Legal Order – Part 1: Of Pressures and Ambitions, reconnect-europe, Published on December 18, 2020, https://reconnect-europe.eu/blog/understanding-the-transnational-legal-order-part-1-of-pressures-and-ambitions/

[85] GREGORY SHAFFER, TOM GINSBURG, TERENCE C. HALLIDAY: Constitution-Making and Transnational Legal Order, Cambridge University Press 2019, p:7,8. doi: 10.1017/9781108561792

وبجمع هذه المفاهيم الثلاثة معًا، فهو يعرّف النظام القانوني العابر للحدود الوطنية بأنه: "مجموعة من القواعد القانونية الرسمية والمنظمات والجهات الفاعلة المرتبطة بها والتي تأمر بشكل رسمي بفهم وممارسة القانون عبر الولايات القضائية الوطنية".

يمكن أن يكون هذا النظام القانوني هو النظام الدستوري نفسه، أو قد يكون قواعد قانونية مدرجة في الدساتير، مثل حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الأقليات، وحقوق الملكية، والدين، وما إلى ذلك.

وفي الحالة الأخيرة، يمكن لدستور واحد أن يشتمل على معايير تشكل جزءًا من نظم قانونية عبر وطنية متعددة.[٨٦]

القانون عبر الوطني Transnational law يشمل كل القوانين التي تنظم الأفعال أو الأحداث التي تتجاوز الحدود الوطنية والتي لا تتناسب مع الفئات القانونية القياسية.[٨٧]

النظام القانوني عبر الوطني على المستوى الإقليمي يتمثل في الاتحاد الأوروبي المادة ٢ من معاهدة الاتحاد الأوروبي (TEU) وميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية) وعلى المستوى الدولي يتمثل في (منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان).

المصطلح الجديد "المشروعية عبر الوطنية" transnational legality.

تشمل المشروعية عبر الوطنية "أبعاد المشروعية التي تتجاوز القانون في حد

---

[86] GREGORY SHAFFER, TOM GINSBURG, TERENCE C. HALLIDAY: Constitution-Making and Transnational Legal Order, Cambridge University Press 2019, p:7,8. doi: 10.1017/9781108561792

[87] P. Jessup, Transnational law. Storrs lectures on jurisprudence, (1956) , citied from= Tomasz Tadeusz Koncewicz: Understanding the Transnational Legal Order

ذاته، والاهتمام بالطرق التي تصبح بها وسائل القانون عبر الوطني متاحة للمشاركين الجدد ذوي الغايات البديلة، باستخدام القوانين ضد القانون، للضغط من أجل الإصلاح".

ومن خلال فهمها بهذه الطريقة، فإن المشروعية العابرة للحدود الوطنية سوف تعمل كمقياس للمشروعية وإطار مرجعي للنظام القانوني العابر للحدود الوطنية. ومن خلال الانتماء إلى النظام القانوني العابر للحدود الوطنية، فإن الجهات الفاعلة فيه سوف تحد من خياراتها من خلال الالتزام بممارسات النظام القانوني العابر للحدود الوطنية وفهمه للمشروعية.[٨٨]

إذا أردنا النظر إلى المؤسسات الوطنية والعالمية المعنية بوضع الدستور من خلال عدسة الجهات الفاعلة المتنافسة التي تدافع عن معايير النظم القانونية عبر الوطنية التجارية المنافسة، فإن المعايير الأساسية المتنازع عليها ستشمل ما يلي:

(١) القواعد الموضوعية (مثل حقوق الإنسان المختلفة).

(٢) المعايير الإجرائية المتعلقة بعمليات الحكم (مثل التمثيل وطرق صنع القرار، مثل الانتخابات).

(٣) المعايير المؤسسية (مثل التوزيع الهيكلي للسلطة بين المؤسسات)؛ و

(٤) معايير العملية المتعلقة بالطرق ذاتها التي يتم بها كتابة الدساتير واعتمادها.

فيما يتعلق بالمعايير الموضوعية والمؤسسية، تبين أن بعض القواعد في الدستور هي "أساسية" وبعضها "هامشية" وأنها تتغير مع مرور الوقت. على سبيل المثال، لم تذكر دساتير القرن الثامن عشر سوى القليل عن الأحزاب السياسية، وركزت

[88] Tomasz Tadeusz Koncewicz: Understanding the Transnational Legal Order – Part 1: Of Pressures and Ambitions, reconnect-europe, Published on December 18, 2020, https://reconnect-europe.eu/blog/understanding-the-transnational-legal-order-part-1-of-pressures-and-ambitions/

على ما يُعرف بحقوق "الجيل الأول". فقد قدمت دساتير القرن العشرين مفاهيم جديدة، مثل "تقرير المصير"، وتضمنت قوائم أطول كثيراً من الحقوق. كما أدخلوا آليات جديدة، بما في ذلك "مؤسسات الفرع الرابع" " fourth branch institutions" لمراقبة واستكمال الهيكل الكلاسيكي ثلاثي الفروع للحكومة. وحتى لو لم تكن هناك "نهاية للتاريخ" فيما يتعلق بمعايير الديمقراطية الليبرالية، فمن الجدير بالذكر أنه حتى الدكتاتوريات في عصرنا تحاول إضفاء الشرعية على نفسها من خلال الانتخابات. ومع ذلك وبسبب المخاطر فان الاستقرار على المعايير المؤسسية التي تؤثر على التخصيص الهيكلي للسلطة أمر صعب.[٨٩]

النظام العابر للحدود الوطنية يكون قانونيًا عندما يشمل منظمات أو شبكات قانونية دولية أو عبر وطنية، ويشرك بشكل مباشر أو غير مباشر العديد من المؤسسات القانونية الوطنية والمحلية، ويتخذ شكلاً قانونيًا يمكن التعرف عليه. إن الجانب القانوني في النظام القانوني عبر الوطني.

ويتم إنتاج المعايير من قبل، أو بالاشتراك مع، منظمة أو شبكة قانونية تتجاوز أو تمتد عبر الدولة القومية. وداخل الدولة القومية، تشمل مؤسسات القانون الأساسية الهيئات التشريعية، والإدارات التنفيذية، والوكالات، والمحاكم، وغالبًا ما يُنظر إليها من حيث الفصل بين السلطات.

على المستوى الدولي وعبر الوطني قد تكون المؤسسة المماثلة ذات الصلة التي تنتج القواعد القانونية العابرة للحدود الوطنية هيئة شبه تشريعية تشارك في وضع القوانين الثانوية، مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، مؤتمر الأطراف في اتفاقية ما، مثل أعضاء اتفاقية التجارة في الأنواع المهددة بالانقراض (CITES) الذين يجتمعون مرة كل ثلاث سنوات تقريبًا لمراجعة قوائم

[89] GREGORY SHAFFER, TOM GINSBURG, TERENCE C. HALLIDAY: Constitution-Making and Transnational Legal Order, Cambridge University Press 2019, p:10,11. doi: 10.1017/9781108561792

الأنواع المهددة بالانقراض أو المهددة؛ أو اليونيدروا[٩٠] UNIDROIT ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص. ويمكن أن تكون هيئة شبه تنظيمية مثل منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA). أو يمكن أن تكون محكمة، مثل محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ومحكمة العدل الأنديزية[٩١]، والمحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية. أو هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية (WTO).[٩٢]

[٩٠] اليونيدروا: المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص هو منظمة حكومية دولية مستقلة تعنى بتوحيد القانون الخاص وخصوصاً القانون التجاري الدولي على مستوى العالم. ويقوم المعهد بدراسة وسائل وأساليب لتحقيق التوافق والتنسيق بين القوانين الخاصة للدول.

[٩١] Court of Justice of the Andean Community : تأسست محكمة العدل التابعة لمجموعة دول الأنديز في عام ١٩٧٩ بموجب اتفاق كارتاخينا وبدأت العمل في يناير ١٩٨٤ في كيتو ، الإكوادور ؛ كان يعرف في الأصل باسم حلف الأنديز.

[92] Halliday, Terence C. and Shaffer, Gregory, Transnational Legal Orders (May 12, 2015). Chapter 1, Transnational Legal Orders, Cambridge University Press, 2015, UC Irvine School of Law Research Paper No. 2015-56,p:7 Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2605625

الخصائص الأساسية لإطار عمل النظام القنوني عبر الوطني TLO.

أولاً: يتناول أولئك الذين يستخدمون مفهوم TLO العمليات الطارئة والديناميكية والتفاعلية التي بموجبها يصبح "القانون الأولي incipient law" الذي تم إنشاؤه ملزمًا وموثوقًا من خلال دمجه في القانون الوطني والممارسة القانونية عبر الولايات القضائية، هذه العمليات التوليدية عابرة للحدود الوطنية في نطاقها، وتتضمن التفاعل بين المحلية والوطنية والعابرة للحدود الوطنية، ووضع القوانين والتنفيذ والممارسة.

ثانياً: يشمل هذا المفهوم للنظام القانوني كلاً من القواعد القانونية الإلزامية mandatory legal norms الملزمة binding والمدعومة بالإكراه backed by coercion، فضلاً عن القواعد غير الملزمة non-binding norms التي تضعها الهيئات العابرة للحدود الوطنية والموجهة إلى الدول القومية (يشار إليها غالبًا باسم القانون "الجامد hard " و"اللين soft") في الأدبيات القانونية).

تهدف الجهات الفاعلة إلى أن توفر معايير القانون اللين توجهًا مشتركًا ووسائل اتصال من شأنها أن تشكل السلوك في نهاية المطاف، مثل سنها أو الاعتراف بها وإنفاذها بموجب القانون الوطني.

ثالثًا: يمكن تطوير هذه المعايير الملزمة وغير الملزمة من قبل الهيئات العامة، مثل منظمة التجارة العالمية أو اليونيدروا، والهيئات الخاصة، مثل المحكمة الجنائية الدولية أو المنظمة الدولية لتوحيد القانون الدولي. ومن ثم، فهي تنطوي على وضع القوانين العابرة للحدود الوطنية في القطاعين العام والخاص.

وتقوم جهات فاعلة متنوعة، مثل الشبكات البيروقراطية للموظفين العموميين، والشبكات الهجينة بين القطاعين العام والخاص، وجمعيات الأطراف الخاصة البحتة، بتطوير هذه المعايير ونقلها.

رابعًا: يتبنى مفهوم TLO منظورًا واقعيًا قانونيًا يتكون فيه القانون من كل من القوة والعقل، ويمارس سلطته من خلال الإكراه والمعيارية التي ترتكز على

المنطق والعمليات القانونية. يستثمر الفاعلون في القانون على وجه التحديد لتعزيز تصوراتهم لمصالحهم وأهدافهم المعيارية.

غالبًا ما تنتصر الجهات الفاعلة الاقتصادية والجيوسياسية الأكثر قوة في عكس مصالحها وأهدافها وتعزيزها في القانون.

وليس من المستغرب أن تنعكس القواعد القانونية الأميركية والأوروبية في كثير من الأحيان في القواعد العابرة للحدود الوطنية.

ومع ذلك يمكن للقواعد القانونية العابرة للحدود الوطنية أن تنقل في الوقت نفسه المعيارية خارج نطاق سيطرة رعاتها الأوليين.

تماشيًا مع الواقعية القانونية، يظل عقل القانون وسلطته في توتر مستمر وديناميكي يشكل مكونًا لـ TLOs، تمامًا كما هو الحال في القانون الوطني الذي يُنظر إليه بشكل منفصل.

وبخلاف ذلك فإن هذا المشروع يهتم بوجهات النظر التي يتم تناولها في كل من النظريات الوظيفية ونظريات الصراع في علم اجتماع القانون وفي كل من النظريات العقلانية والبنائية للقانون الدولي وعبر الوطني.[٩٣]

خامسًا: من هذا المنظور العملي، سيختلف القانون عبر الوطني في وزن سلطته باعتباره انعكاسًا لتصورات شرعية نمط إنتاجه وخصائص أخرى، مثل خصائصها العقلانية والتناسبية وسيادة القانون، ولا يمكن اختزال وزن القانون في القوة والإكراه.

[93] Halliday, Terence C. and Shaffer, Gregory, Transnational Legal Orders (May 12, 2015). Chapter 1, Transnational Legal Orders, Cambridge University Press, 2015, UC Irvine School of Law Research Paper No. 2015-56,p:7 Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2605625

مستويات صياغة الدستور

قد يبدو من الغريب أن تصبح عملية كتابة الدستور ـ العملية الأكثر تورطاً في خلق الهوية الوطنية ـ مشبعة بشكل روتيني بالتأثير العابر للحدود الوطنية قبل أن تبدأ الدستورية الليبرالية والديمقراطية في الانهيار كنموذج معياري. أولاً: من المحير كيف يمكن لمعظم الممارسات القانونية الوطنية أن تخضع لتأثير نظام قانوني عابر للحدود الوطنية في المقام الأول. ومن المحير أيضاً كيف يمكن لبعض الديمقراطيات الدستورية الليبرالية سابقاً أن تفلت من الجاذبية المعيارية للدستورية الليبرالية والديمقراطية بينما لا يزال النظام القانوني العابر للحدود الوطنية قائماً رسمياً.[٩٤]

تؤكد نظرية TLO أن صنع القوانين في عالم مترابط يتطلب تحقيقًا تجريبيًا في وقت واحد في التفاعل بين المستويات الدولية / عبر الوطنية والوطنية والمحلية لوضع القوانين والممارسة. إن الأهمية الواضحة لما هو عابر للحدود الوطنية في عملية وضع الدستور الوطني تسلط الضوء على الروابط بين الأنظمة القانونية وعلم الاجتماع والسياسة في المنظمات الدولية. هنا تتقاطع سياسات النظم القانونية عبر الوطنية مع علم اجتماع ناشئ للمنظمات الدولية يعتمد على نظريات البيئة الاجتماعية للمساحات الاجتماعية خارج الدولة بالنسبة للجهات الفاعلة في وضع المعايير بشكل عام، ووضع القوانين العالمية على وجه الخصوص.[٩٥]

---

[94] Kim Lane Scheppele: Autocracy under Cover of the Transnational Legal Order, in book: constitution-making and transnational legal Order, Edited by GREGORY SHAFFER& TOM GINSBURG& TERENCE C. HALLIDAY, Cambridge University Press, 2019, P:190:191 doi: 10.1017/9781108561792

[95] GREGORY SHAFFER, TOM GINSBURG, TERENCE C. HALLIDAY: Constitution-Making and Transnational Legal Order, Cambridge University Press 2019, p:11. doi: 10.1017/9781108561792

فيما يتعلق بصياغة الدستور الوطني، فإن هذا يتطلب تتبع الانتظام في التأثيرات العابرة للحدود الوطنية على تطوير النصوص الدستورية الوطنية، مثل المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، والموضوعية ومعايير القانون غير الملزمة الإجرائية فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي والمشاركة، ومن الضروري تمييز أنماط مشاركة وتأثير المستشارين الخارجيين والاستشاريين من المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية، ومع ذلك فإن دراسة تفاعل هذه العمليات مع الممارسات الوطنية والمحلية يمثل تحديًا أكبر.[٩٦]

التحدي التجريبي الكبير، من وجهة نظر نظرية TLO، هو كيفية تقييم تسوية TLO. على النقيض من مفهوم النظام المعياري الذي لا يوجد إلا في القواعد المكتوبة عبر الوطنية، بحكم التعريف، يمكن القول بأن منظمة التجارة العالمية يتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها فقط عندما يكون هناك توافق بين القواعد القانونية العابرة للحدود الوطنية والوطنية والمحلية من حيث الممارسة، ولقد تركز الاهتمام الأكبر في عملية وضع الدستور على تسوية المعايير من قبل الدولة. ومن باب الملاءمة جزئياً، يمكن ملاحظة هذه التسوية في نص دستوري مكتوب يظل مستقراً على مدى عدد من السنوات. إنها مسألة أخرى تمامًا أن نحدد تجريبيًا ما إذا كانت المعايير الواردة في النص الوطني قد تم تبنيها محليًا، أو من قبل السكان بشكل عام، أو من قبل مترجمي المعايير وناقليها في الحياة اليومية داخل الدولة القومية.

تقدم ثلاث طرائق محتملة رؤى تجريبية حول الدرجة التي تصل بها المعايير الوطنية إلى ما هو أبعد من التسويات التي وافق عليها القادة الوطنيون وتدفقها خارج العاصمة الوطنية.

---

[96] GREGORY SHAFFER, TOM GINSBURG, TERENCE C. HALLIDAY: Constitution-Making and Transnational Legal Order, Cambridge University Press 2019, p:11. doi: 10.1017/9781108561792

أولاً: يمكن ملاحظة الأدلة على تسوية المعايير دون الوطنية والمحلية بقدر ما تقوم النخب والممارسون القانونيون، مثل القضاة والشرطة والمدعين العامين وموظفي الخدمة المدنية بتطوير واستيعاب الفهم الدستوري، ويستخدم المحامون المحليون القيود والحقوق والاتفاقيات الدستورية نيابة عنهم. من عملائهم.

ثانياً: يمكن العثور على الأدلة في الطرق التي يضغط بها المجتمع المدني والحركات الاجتماعية من أجل فرض المعايير الدستورية، ثم الاستيلاء على ممارساتها من خلال الشكاوى القانونية، والحملات الإعلامية، وغير ذلك من الوسائل.

ثالثاً: يمكن ملاحظة تغلغل المعايير في عمق المجتمع في تطور الوعي الشعبي الأوسع والإشارات إلى الدستور التي تعكس شكلاً من أشكال الخطاب الدستوري الشعبي (مثل الدراسات الاستقصائية وتحليل الخطاب).[٩٧]

اليات النظم القانونية عبر الوطنية : تماشيًا مع النظرية الاجتماعية حول العولمة والقانون، يحدث النظام القانوني العابر للحدود الوطنية من خلال آليات متنوعة، مثل الإكراه coercion، والمعاملة بالمثل reciprocity، والنمذجة modeling، والتفاوض negotiation، والإقناع persuasion، والتعلم learning، والتنشئة الاجتماعية socialization، وهذا هو الحال بالنسبة لتسوية ومواءمة المعايير الدستورية لمعالجة قضايا معينة، دراسة دور عمليات التنشئة الاجتماعية، النمذجة، الخبرة والإقناع من خلال ما يشبه "الكلية غير المرئية" من الخبراء الذين يقدمون استشارات خارجية.

وتظهر دراسات دور الآليات القسرية، حيث قد يتم سحب المساعدات أو الحصول على الائتمان، كما حدث بعد الإطاحة برئيس هندوراس زيلايا (لانداو)، أو استخدام القوة، كما حدث في تيمور الشرقية وعدد من الحالات في غرب

[97] GREGORY SHAFFER, TOM GINSBURG, TERENCE C. HALLIDAY: Constitution-Making and Transnational Legal Order, Cambridge University Press 2019, p:12. doi: 10.1017/9781108561792

أفريقيا. ومع ذلك، فإن وضع الدستور لا يتضمن عادة المعاملة بالمثل أو مراجعة النظراء، وهي الآليات التي تم تحديدها في سياقات العلاقات الدولية الأخرى.

من منظور TLO، transnational legal order لا تعمل هذه الآليات ببساطة في اتجاه من أعلى إلى أسفل. وهي تشمل نقل وتحميل القواعد من الأسفل إلى المعاهدات الدولية، ونصوص القانون غير الملزم، وممارسات المنظمات الدولية. وهي تشمل أيضًا عمليات الانتشار الأفقي من خلال التنشئة الاجتماعية، والإقناع، والنمذجة، والتعلم، بالإضافة إلى التهديدات القسرية.[٩٨]

العلاقة بين القانون الدولي والقوانين الداخلية: القوانين الداخلية تختلف فيما بينها في ترتيب هذه العلاقة، بين قوانين داخلية تعترف بسمو القانون الدولي على القانون الداخلي الوطني أو تسمو قواعده على الدستور، وسمو القانون الدولي على التشريعات الداخلية ويكون في مستوى الدستور، أو وضع القانون الدولي في مستوى التشريعات الوطنية العادية، لكن فقهاء القانون الدولي وقضاة المحاكم الدولية يؤكدان على سمو القانون الدولي على القوانين الداخلية، ويستندوا الى قواعد الاتفاقيات الدولية مثل المواد ٢٧ و٤٦ من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات وهما يوضحان عدم إمكانية التذرع بالقوانين الداخلية للتحلل من الالتزامات الدولية، والمادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة: "إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء "الأمم المتحدة" وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق"[٩٩].

---

[98] GREGORY SHAFFER, TOM GINSBURG, TERENCE C. HALLIDAY: Constitution-Making and Transnational Legal Order, Cambridge University Press 2019, p:13, doi: 10.1017/9781108561792

[٩٩] علي معزوز: مظاهر تدويل الدساتير الوطنية في مجال الحقوق والحريات الأساسية من خلال هيمنة المصادر الدولية، حوليات جامعة الجزائر ١، المجلد ٣٥ عدد خاص/٢٠٢١م، ص ٢١٠– ٢٢٨م.

المطلب الثاني: تدويل الدساتير الوطنية

موضوع تدويل الدساتير الوطنية يتعلق بمسألة توحيد القواعد الدستورية التي تبدو ضرورية لتعزيز العلاقات الدولية، أو –بصورة أوسع– يهتم بأثر القانون الدولي والعلاقات الدولية على القانون الدستوري.[١٠٠]

إن تدويل القانون يتصل بنفوذ وتأثير القانون الدولي على صياغة ومضمون القواعد المتعلقة بالنظام القانوني الداخلي للدول، التدويل ينتج من تزايد القواعد الوطنية التي تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الدولية، ومن تزايد القواعد الدولية التي تنظم العلاقات بين اشخاص القانون الخاص، حيث إن الانسجام بين المفاهيم الأساسية في مختلف فروع القانون الخاص يؤدي إلى تنظيم موحد بين عدة دول.

وتدويل القانون العام يتحقق بتطور مواد دستورية قابلة لأن تكون موضوعا لتنظيم دولي من اجل الوصول إلى توحيد القانون العام بما يحقق مصالح الافراد، وأن القوانين الدستورية الوطنية تتقارب بشكل خاص في الحماية الدولية للحقوق اللصيقة بالشخصية، وتطور النصوص الدستورية فيما يخص موقف الدولة من القانون الدولي، حيث كانت هناك حركة تتجه الى توحيد القانون العام وإزالة الحدود بين القانون الدستوري والقانون الدولي، والحديث عن قانون دستوري دولي يربط بين المجتمع الدولي والمجتمع الداخلي للدول الوطنية من خلال نصوص دستورية ذات طابع دولي؛ فتدويل الدساتير يأخذ صورة تنظيم القانون الدولي للنظام الدستوري الداخلي للدول الوطنية، مثلما حدث في دستور البوسنة والهرسك الذي قد صيغ من خلال معاهدة دولية، فتدويل الدساتير هو تأثير وتحكم العلاقات الدولية والمعايير الدولية على القواعد الدستورية.[١٠١]

---

[١٠٠] هيلين تورار: تدويل الدساتير الوطنية، ترجمة باسيل يوسف بجك، منشورات الحلبي القانونية، بيروت، ٢٠١٠م، ص ١١:١٢

[١٠١] هيلين نورار: تدويل الدساتير الوطنية، مرجع سابق ص٢٥.

تدويل القانون الدستوري The Internationalization of Constitutional Law: يعني أن الدول التي تكتسب الوضع الدولي لدولة ذات سيادة معترف بها من الدول ومن منظمة الأمم المتحدة تلتزم بنموذج دستوري موحد على نحو متزايد، حتى أن بعض الكتاب يقولوا إن الوثائق التأسيسية للمنظمات الدولية تعتبر بمثابة دساتيرها وحتى أنها تكشف عن دستور عالمي موحد، ليس على المستوى الشكلي، بل على المستوى الموضوعي.

ويعني أن هناك أحكامًا قانونية ذات طبيعة دستورية تكون أكثر أو أقل إلزامًا وتقييدًا للدول، في العديد من مصادر القانون الدولي، مثل الاتفاقيات الدولية العالمية أو الإقليمية، والأعراف والفقه القانوني لجميع المحاكم الدولية أو الهيئات الأخرى ذات الطبيعة السياسية أو شبه القضائية، ويمارس القانون الدولي سلطة "دستورية" خاصة، وعلاوة على ذلك فإنه يعني إضفاء الطابع المؤسسي الواضح بشكل متزايد على الإطار الدولي والسيطرة، من خلال وساطة المنظمات الدولية، سواء العالمية أو الإقليمية.

وفي هذا السياق لا ينبغي لنا أن ننسى أن نذكر تدخل مجلس الأمن، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في الحياة الدستورية لدول مثل ليبيريا، وهايتي، وسيراليون، وكوت ديفوار، ولبنان، والبوسنة، وكمبوديا، وناميبيا، والكونغو، وكوسوفو. وفي بعض الحالات ينتهي بنا الأمر إلى "دساتير دولية" وضعتها الأمم المتحدة وادارتها وراقبتها. ولنتذكر هنا ممارسة مجلس الأمن لهذه الوظيفة التشريعية، التي تثير الطعن على وجه التحديد لأنها تتجاوز "ميثاقها"، والتي أنشأ بموجبها المحاكم الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو رواندا (القراران رقم ٨٢٧ و٩٥٥) أو تدخل في مجال الإرهاب (القراران رقم ١٣٧٣ و٢٠٠١) أو في مجال انتشار أسلحة الدمار الشامل (القراران رقم ١٥٤٠ و٢٠٤).

وهناك العديد من الهيئات القضائية الدولية على نفس المنوال، مثل محاكم حقوق الإنسان أو المحاكم الإدارية الدولية؛ ثم هناك إنشاء هيئات للمراقبة المحددة

لمعاهدات دولية بعينها والتي لها آثار مباشرة على القانون الدستوري، بالإضافة إلى هذه الجوانب القانونية، تعكس التدويل توحيد المعايير في الثقافة القانونية الدستورية، وذلك بفضل تضخم وتسريع وسائل الاتصال وتكثيف الاتصال بين النخب التي تمثل الثقافة الدستورية، إن أنشطة المنظمات غير الحكومية والجمعيات الدولية للمحامين والطلاب والقضاة والخبراء في القانون الدستوري تساهم بقوة وتعزز هذا الاتجاه نحو التوسع العالمي للثقافة القانونية الدستورية.[١٠٢]

ومن القراءات المختلفة يمكنني القول إن تدويل الدساتير لها اتجاهيين اتجاه يسعى الى إقامة دستور دولي موحد مثل الدراسات حول كون ميثاق الأمم المتحدة هو الدستور العالمي، أو دراسات متعلقة بكون الميثاق الأولمبي هو الدستور العالمي للرياضة، واتجاه نحو ادخال المعايير الدولية داخل الدساتير الوطنية، وهي عملية تتوافق لضرورة تطور المجتمع نحو العولمة وضرورة توافق القوانين الداخلية في الدول مع المعايير الدولية خاصة في المجالات العابرة للحدود لتجنب المشكلات الناتجة عن تعدد القوانيين داخل الدول والتنازع بينها، فعند توحيدها والاتفاق على مضمون واحد متوافق مع المعايير الدولية تصبح القوانين واحدة ومتفق عليها، والدولة هي الضامن لتنفيذ هذه المعايير ووضعها في النص الدستوري يمنحها السمو اللازم لضمان تطبيقها فوق وقبل وفي مواجهة أي تشريع وطني أخر.

وبالتالي تدويل الدستور عن طريق وضع معيار (معاهدة– اتفاق– ميثاق) دولي تلتزم به الدول، ومن ثم يتم إدخال هذه المعايير الدولية إلى النص الدستوري الوطني داخل الدول.

---

[102] YADH BEN ACHOUR: An International Constitutional Court Bulwark against the Erosion of Constitutional Democracy, in book: CONSTITUTIONALISM, HUMAN RIGHTS, AND ISLAM AFTER THE ARAB SPRING, Edited by Rainer Grote And Tilmann J. Röder, Oxford University Press 2016, P:747: 748.

وهناك من يرى أن تدويل الدساتير لا يقتصر على النص أو الوثيقة الدستورية، ولكنه يمتد الى تدويل المواضيع ذات الطبيعة الدستورية، ويتم تقسيم تدويل الدستور إلى تدويل الدستور بإرادة الدولة وتدويل الدساتير بغير إرادة الدولة:

تدويل الوثيقة الدستورية بإرادة الدولة: بتضمين نصوص من القانون الدولي أحكاما من القانون الدستوري، أو الاعتراف بسمو القانون الدولي على الداخلي.

تدويل الوثيقة الدستورية بغير إرادة الدولة: وضع الدستور عن طريق معاهدة دولية، أو التأثير في صياغة الدستور من قبل جهات دولية (هامشي أو كلي).

تدويل موضوعات من اختصاص القانون الدستوري بإرادة الدولة:

-انضمام الدولة للمعاهدات الشارعة مثل اتفاقيات حقوق الانسان.

-اختصاصات المحاكم الدولية والتحكيمية.

-انضمام الدولة لمنظمات إقليمية أو اتحادات دولية.

-قبول الدولة للولايات القضائية الإقليمية والدولية.

تدويل موضوعات من اختصاص القانون الدستوري بغير إرادة الدولة:

-انتقال عرف دولي لمرحلة الزامية مثل القواعد الامرة وقواعد حماية البيئة.

-عمليات حفظ السلام الدولية بقرار من مجلس الأمن.[١٠٣]

وتتجه الدراسات إلى تأسيس قانون دستوري دولي، وإنشاء محكمة دستورية دولية على غرار محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، حيث دع الرئيس التونسي السابق منصف المرزوقي إلى انشاء محكمة دستورية دولية.[١٠٤] نشر في عام ١٩٩٩ مقال عن محكمة فوق وطنية (يمكن لهيكل قضائي فوق وطني ومستقل أن يتصرف في حالة تزوير الانتخابات ويذكّر الدول باحترام الحريات.

---

[١٠٣] فاطمة أحمد الشافعي: نحو انشاء محكمة دستورية دولية تطبق مبادئ القانون الدستوري في ظل قواعد القانون الدولي العام، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على الماجستير، كلية القانون جامعة قطر، ٢٠٢٠، ص ٣٠.

[١٠٤] محمد عمار علي: نحو قانون دستوري دولي، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة حلوان، ٢٠٢١، ص ٧.

محكمة عالمية للديمقراطية).[١٠٥] وفي عام ٢٠٠٤ نشر السيد المرزوقي عملاً بعنوان " الشر العربي"، يعود فيه بمزيد من التفاصيل إلى ملاحظة عدم الفعالية المادية للسلطات الدولية وإلى الحاجة الأكثر إلحاحًا لإنشاء محكمة تحكم في الأفعال التي تتعارض مع حكم القانون الدولي. (القانون على المستوى الدولي). ويكتب عن مشروع إنشاء المحكمة الدستورية الدولية: "إذا كان لمفهوم عالم القانون أن يكون له معنى، فلا بد من وجود هيكل قضائي، يمكن للمجتمع المدني الوطني أو الدولي أن يلجأ إليه للمطالبة بالعدالة في مواجهة ذلك قوة مذنبة بانتهاك النصوص التي تحدد اليوم الشرعية الدولية. سيكون ذلك بمثابة محكمة دستورية في دولة ديمقراطية، ولكن على نطاق عالمي".[١٠٦]

وتناول البروفيسور التونسي عياض بن عاشور، العميد السابق لكلية العلوم القانونية بتونس، هذه الفكرة في دورة ألقاها في الأكاديمية الدولية للقانون الدستوري (مؤسسة تونسية). وفي عام ٢٠١١، قام بتشكيل لجنة من الخبراء مكونة من ثمانية أساتذة من جنسيات مختلفة، من أجل تزويد هذا المشروع بالأدوات الرسمية ووسائل النشر. وبعد ذلك تقرر إنشاء محكمة خاصة مهمتها دعم مشروع المحكمة الدستورية الدولية، برئاسة رئيس الجمهورية التونسية. وتضم هذه اللجنة لجنة قانونية (تتكون من أعضاء لجنة الخبراء السابقة) ولجنة مسؤولة عن الشؤون اللوجستية. وتتمثل مهمتها الأولى في نشر المشروع لضمان دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حتى يصبح مشروعًا عالميًا.

---

[105] Marzouki (M. M.), « Une structure judiciaire supranationale et indépendante qui pourrait agir en cas de scrutins truqués et rappeler les États au respect des libertés. Une cour mondiale de la démocratie », Libération, 8 novembre 1999. https://www.liberation.fr/tribune/1999/11/08/une-structure-judiciaire-supranationale-et-independante-pourrait-agir-en-cas-de-scrutins-truques-et-_290047/

[106] Marzouki (M. M.), Le mal arabe - Entre dictatures et intégrismes : la démocratie interdite, éd. l'Harmattan, Paris, 2004 ;

شرح المشروع أيضا القانون المطبق على المحكمة الدستورية الدولية. وحول هذه النقطة، يرى هؤلاء المحررون، مكررين كلمات المحرض على هذه المحكمة، أن العناصر الأساسية لهذا التشريع العالمي موجودة بالفعل في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بحقوق الإنسان. الحقوق المدنية والسياسية(ICCPR) ، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .(ICESCR) ويذكرون مرة أخرى أن الأمم المتحدة لا تفتقر إلى الأدوات القانونية، ولكنها تفتقر إلى الكفاءة.[١٠٧]

ويشيرون إلى "المعيارية الدستورية الدولية"، التي تم تعريفها في المشروع على أنها مجموعة من "القواعد التي تتعلق بحقوق المواطنين وحرياتهم، وبأساس السلطة السياسية، وتلك المتعلقة بالحقوق والحريات". تنظيم السلطة السياسية والقضائية. هناك بلا شك دستورية دولية وسنقتصر على ما يتبع معايير القانون التقليدية أو غير الملزمة ذات النطاق العالمي. يهدف هذا البيان الذي أدلى به المحررون إلى إظهار ترسيخ الإجماع الدولي حول مفهوم الديمقراطية. ويستشهد البروفيسور عياض بن عاشور بعدة أمثلة لأحداث دولية تسير في هذا الاتجاه، مثل المؤتمر الدولي حول الديمقراطية الذي عقد في وارسو يومي ٢٦ و٢٧ يونيو ٢٠٠٠ بمبادرة من الولايات المتحدة وبولندا. المؤتمر الذي ضم أكثر من مائة وسبعة دول والذي سمح باعتماد إعلان حول عالمية الديمقراطية في العالم. ومن ثم، فبعيداً عن موافقة الدول، سيتم فرض معايير معينة عليهم تهدف إلى حماية البشر أو المبادئ الديمقراطية.[١٠٨]

---

[107] Constance Remy: Le projet de création d'une Cour constitutionnelle international, Les Cahiers Portalis 2019/1 N° 6, Pages 189 à 194

[108] Constance Remy: Le projet de création d'une Cour constitutionnelle international, Les Cahiers Portalis 2019/1 N° 6, Pages 189 à 194

في سنة ٢٠١٣ عرض المنصف المرزوقي الفكرة لأول مرة في خطاب أمام الأمم المتحدة بمناسبة الجمعية العامة السنوية لرؤساء الدول، وفي سنة ٢٠١٤ بنفس المناسبة سلم مسودة المشروع للأمين العام السيد بان كي مون.[١٠٩]

تلعب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية دورا كبيرا في تدويل القواعد القانونية بشقيها الموضوعي والإجرائي، فالاتفاقية هي مصدر لإنتاج القواعد القانونية التي تنظم العلاقات الدولية، وتعد اتفاقيات التجارة العالمية (جات) أبرز مثال على ذلك؛ فقواعدها ملزمة للدول المنضمة اليها، وكذلك تعتبر مبادئ منظمة التجارة العالمية هي الإطار المنظم الذي يرجع اليه واضعي القوانين داخل الدولة خلال تشريعهم؛ فيلتزمون بالقواعد الدولية التي تؤثر على السلطة الوطنية. [١١٠]

ويقف دور المعاهدات والاتفاقيات الدولية عند وضع المبادئ العامة أو الخطوط العريضة ويترك للدول وضع جزئيات القوانين ودقائقها داخل هذا النطاق؛ لكن التطور الحاصل وتطور مفهوم السيادة نتج عنه وضع القواعد الدقيقة لموضوع الاتفاقية.

---

[١٠٩] المنصف المرزوقي: في ضرورة المحكمة الدستورية الدولية، المجلس العربي، جنيف، ٢٦ يونيو ٢٠٢٢،
https://arabcouncil.foundation/2022/10/%D9%81%D9%8A-%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A/9-26-%D9%8A%D9%88/
تاريخ الدخول/ ٨ ديسمبر ٢٠٢٤م

[١١٠] وليد عبد العزيز علي حسن: فكرة السيادة في ظل نظام العولمة (دراسة تطبيقية على الوظيفة التشريعية للدولة)، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة المنوفية، ٢٠١٨م
أحمد فتحي سرور: نظرات في عالم متغير، دار الشروق– مصر، ٢٠٠٧.

وظهر الالزام ووجوب تطبيق مبادئ وقواعد المعاهدات الدولية بحيث تشمل قواعد واحدة تلتزم الدول بأن تجعل قوانينها الداخلية تتلاءم مع الاتفاقية.

فلا يكفي التصديق على الاتفاقية وجعل القضاء الداخلي يطبق قواعدها في احكامه، بل يجب إدراج قواعدها القانونية في التشريع الداخلي، فالدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تلتزم بتعديل قوانينها لتتوافق مع احكام الاتفاقيات، اما بالتعديل أو بوضع قانون جديد. [١١١] والالتزام باللجوء إلى جهاز تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية.

- **<u>الاتفاقيات تدخل قواعدها واحكامها في القوانين الوطنية</u>** من خلال تشريع (تعديل– سن) بما يتوافق مع احكام الاتفاقية.

إذا كانت المسألة تقبل توحيد القواعد القانونية الموضوعية التي تنظمها، فيتم تأسيس القواعد مباشرة، اما لو القواعد مختلف عليها فيتم اللجوء إلى وضع قاعدة تحل تنازع القوانين في المسألة، وذلك بواسطة اتفاقيات تنازع القوانين مثل الاتفاقية الأوروبية لتحديد القانون الواجب التطبيق على الالتزامات العقدية ١٩٨٠.

- **<u>اعداد قوانين نموذجية استرشادية:</u>** هناك العديد من الجهود الدولية لإعداد قوانين نموذجية تسترشد بها الدول عند اعداد قوانينها أو تعديلها لتتوافق مع المعايير الدولية. مثل الأونسيترال – القانون النموذجي الذي أعدته لجنة القانون التجاري التابعة للأمم المتحدة، بشأن التحكيم التجاري الدولي ١٩٨٥م– وايضا قانون تونس النموذجي أعدته منظمة اليونسكو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ١٩٧٦.

---

[١١١] وليد عبد العزيز علي حسن: فكرة السيادة في ظل نظام العولمة (دراسة تطبيقية على الوظيفة التشريعية للدولة)، مرجع سبق ذكره.

محمد إبراهيم موسى: تدويل القواعد القانونية وكيفية تجاوزه، بحث في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة ٢٠٠٢

يساعد اعداد هذه النماذج على التوافق بين القوانين الداخلية للدول باعتمادها واقتباسها منها، وتوحيد المصطلحات الدولية وتوحيد القواعد التي تحكم العلاقات الدولية في مجال معين، مثل إصدار غرفة التجارة الدولية مجموعتين من المعايير التجارية المتعلقة بالمصطلحات التجارية الدولية المستخدمة في المبيعات الدولية، ومجموعة تتعلق بالقواعد والأعراف المتعلقة بالاعتماد المستندي، ويبرز دور المعاهد والهيئات مثل معهد توحيد القانون بروما unidroit في توحيد القواعد القانونية، ودور التطور التكنولوجي وثورة المعلومات والانترنت في تقريب الاتصال ووجود التبادل التجاري الكتروني، الأمر الذي جعل لجنة التجارة الدولية التابعة للأمم المتحدة تضع قانون التجارة الالكترونية ١٩٩٦، الذي كان المصدر الرئيسي لمعظم التشريعات الوطنية المتعلقة بالتجارة الالكترونية.

- **الدول الكبرى القوية وأثرها على التدويل:** يضع الكونجرس الأمريكي بعض التشريعات التي لا تتعلق بالداخل الأمريكي، ولكنها ذات صلة بالخارج، مثل القوانين الخاصة بالمنح للدول الأخرى أو القوانيين التي تفرض العقوبات أو تفرض المقاطعة على دول أخرى، وإصدار القوانين التي تراقب المنتجات الاستراتيجية لحظر وصولها لدول معينة، والقوانين الي تراقب تداول المعلومات، وقوانين مكافحة التحالفات التي تفرض عقوبات على شركات لا تحمل الجنسية الامريكية ولا تعمل داخل أراضيها، وقوانين تمنع شركات من العمل في روسيا وإيران وليبيا.
- **القضاء وتدويل القواعد القانونية:** يظهر تدويل القواعد القانونية في القضاء على مستويات مختلفة، مثل المحاكم الدولية مثل محكمة العدل الدولية والمحاكم الإقليمية مثل محاكم الاتحاد الأوروبي، وكذلك التحكيم مثل محكمة التحكيم الرياضية CAS، ومراكز التحكيم التجاري، ويثار تساؤل حول تطبيق السوابق القضائية في تدويل القوانين هل تلزم القضاء اللاحق عليها وتختلف الإجابة

طبقا لكل نظام والمعايير الموضوعة داخله، وكذلك مدى خلق القضاء داخل الدولة للقواعد القانونية التي يتم تدويلها وعدم قصر احكامه على تنفيذ قواعد المعاهدات المصدق عليها، حيث يقوم القضاء الوطني بخلق قواعد قانونية سواء في نظم القانون العام أو نظم القانون المدني على عدة مستويات، القضاء في النظام العام من طبيعته خلق القواعد القانونية والاخذ بالسوابق القضائية كقواعد، لكن نظام القانون المدني يلتزم بالقواعد السابقة الموضوعة من خلال المشرع، بينما يظهر وضع المبادئ الاسترشادية للقضاء من خلال القضاء في محكمة النقض المصرية (استرشادية) ودائرة توحيد المبادئ في القضاء الإداري (ملزمة).

- **أثر اختلاف النظم القانونية على تدويل القواعد القانونية:** رأينا أن تأثر القضاء بتدويل القوانين يختلف باختلاف النظم القانونية بين نظم لاتينية (نظام القانون المدني) يمثلها القانون الفرنسي، ونظم انجلو–ساكسونية أو انجلو–أمريكية (نظام القانون العام)، وأيضا في النظم القانونية الإسلامية والصينية الاسيوية، فما هو وضع القواعد القانونية العالمية داخل النظم المختلفة فالقاعدة موحدة كيف تدخل في نظم مختلفة؟ وما هو وضعها داخل النظم التي تعتمد نظام المعايير والسوابق القضائية؟ بينما هناك نظم أخرى تعتمد النص الثابت، وما هو وضعها في القضاء؟
- **مستوى تدويل القواعد القانونية:** هل تسمو القاعدة القانونية التي تم تدويلها فوق الدستور؟ ما هو وضع القاعدة القانونية التي تم تدويلها؟

عند دراسة هرم كلسن حول تدرج القواعد القانونية وتطبيق نظريته على القواعد القانونية التي تم تدويلها، أرى أن وضع هذه القواعد القانونية يختلف حسب النظام القانوني لكل دولة، فالدول التي تضع في دستورها نص الزامي بالالتزام بالمعايير الدولية تكون تلك القواعد دستورية، وإذا كانت تكتسب قيمتها القانونية من نص تشريعي تكتسب قيمتها أو تدرجها التشريعي من النص الوطني

التي اكتسبت وضعها منه، فهذه القواعد تكتسب مستواها أو مدى سموها في الهرم القانوني طبقا لرؤية الدولة نفسها واكسابها لهذه القواعد قوة معينة.[١١٢]

وتتمثل طرق تدويل الدساتير في:

اثناء وضع الدستور الوطني:

الاستعانة بالخبراء الأجانب

الاستعانة باستشارات من لجان دولية مثل لجان الأمم المتحدة.

النقل والاقتباس من المعايير الدولية

بعد وضع الدستور:

استعانة القضاء الدستوري بالمعايير الدولية في احكامه، بشكل مباشر لكون الدستور نص عليها، أو بشكل غير مباشر كاللجوء اليها للتفسير الدستوري في المواد المشابهة.

صور تدويل الدساتير:

التبني الصامت للمعايير الدولية: وهي أن تقتبس لجان وضع الدستور والجمعية التأسيسية لوضع الدستور المعايير الدولية دون الإشارة اليها، مثل نقل أحكام المواثيق الدولية المعنية بحقوق الانسان (شرعة حقوق الانسان) واقتباسها في مواد ونصوص دستورية.

الإشارة الى اعتبار المعايير الدولية نص دستوري: تشير بعض الدساتير في موادها إلى المعايير الدولية لحقوق الانسان أو الى أي اتفاقية دولية واعتبارها جزء لا يتجزأ من دستورها، مثل الكتلة الدستورية في الدستور الفرنسي والتي تشير الى اتفاق البيئة ٢٠٠٤م.

تتمثل ازدياد تأثير مصادر القانون الدولي على الدساتير في ادراج المعاهدات في الدساتير والتشريعات الداخلية:

[١١٢] أحمد سعد محمد حسين: التوازن بين سيادة الدولة واستقلال الرياضة، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة حلوان، ٢٠٢٣م، ص ١١٤: ١١٦.

–تطبيق المعاهدات الدولية في النطاق الداخلي للدول:

–النص في الدساتير على مكانة القانون الدولي، حيث تنص الدساتير على ادماج احكام المعاهدات في نصوصها مثل الإعلان العالمي لحقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة.

–احترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة، حيث تنص بعض الدساتير على احترام احكام الميثاق مثل الدستور الجزائري والدستور الروسي

–أثر ميثاق الأمم المتحدة على الدساتير الوطنية، حيث تنص مجموعة من المواد على احكام متعلقة باستخدام القوة ودور الدولة والانتخابات الحرة النزيهة والديمقراطية، وهي احكام متعلقة بالقانون الدستوري.[١١٣]

[١١٣] شاريهان جميل مخامره: تدويل الدساتير، رسالة لاستكمال نيل درجة الماجستير، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٣، ص ٩٥ز

المطلب الثالث: إضفاء الطابع الدستوري على المواثيق الدولية

توجد العديد من الدراسات التي تعد العديد من المواثيق الدولية مثل (ميثاق الأمم المتحدة– الميثاق الأولمبي) دساتير عالمية، حيث يتم تطبيق مفاهيم القانون الدستوري على مواثيق القانون الدولي.

ظهرت فكرة دسترة القانون الدولي "Constitutionalizing of international law بقوة خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، ومنطق هذه الفكرة يتمثل في فهم وتفسير بعض القواعد الدولية باعتبارها ذات خصائص دستورية، وترقى لتكون دستورا دوليا.[١١٤]

كان إضفاء الطابع الدستوري على القانون الدولي أحد أكثر التطورات ازدهارًا في مجال الدراسات القانونية الدولية في السنوات الأخيرة.[١١٥] الأساس المنطقي الرئيسي للدستورية الدولية كمشروع قانوني معياري وتحليلي هو توفير إطار يمكن من خلاله ممارسة السلطة وإضفاء الشرعية عليها خارج قبضة الدولة. يكمن أحد الأسباب الرئيسية لازدهار الخطاب الدستوري الدولي مؤخرًا في إمكاناته المعيارية، حيث إن النظام القانوني الدولي الدستوري سيكون بمثابة الإطار المعياري الأساسي لتنظيم مؤسسات السلطة والسلطة على الصعيد العالمي. ستصبح الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون ركائز هذا النظام العالمي الجديد.

---

[١١٤] محمد عادل محمد عسكر: دراسة حول فكرة دسترة القانون الدولي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، العدد ٥٨ أكتوبر ٢٠١٥م. ص ٤٩١.

[115] Alexis Galán: New wine, old wineskins: on the geographical assumptions of international constitutional law, Journal of International Relations and Development (2016) 19, 222–241. doi:10.1057/jird.2016.1; published online 5 February 2016

إن صعود الدستورية في القانون الدولي هو استجابة للتغييرات التي طرأت على ممارسة القانون الدولي والدولة على مدار العقود الماضية. لم يعد القانون الدولي يتألف من مجموعة دنيا من القواعد التي تنظم العلاقات بين الدول ذات السيادة المطلقة. بدلاً من ذلك فقد أصبح بناء معقد ومؤسسي، مما يؤثر بشكل حاسم على القرارات والعلاقات في مختلف المجتمعات والمجالات. على سبيل المثال أدى ظهور القانون الجنائي الدولي وحقوق الإنسان إلى الحد بشدة من قدرة الدول على ارتكاب انتهاكات ضد سكانها. وبالمثل فإن المؤسسات العامة والخاصة بما في ذلك منظمة التجارة العالمية (WTO) وصندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الائتماني، أصبحت تلعب دورًا حاسمًا في تحديد كيفية تنفيذ العلاقات الاقتصادية. المفاهيم التقليدية مثل الحكم والسلطة والشرعية والقانون لها فائدة محدودة في شرح وتقييم صعود مثل هذه المؤسسات.

تعرضت المقاربة الدستورية للقانون الدولي لانتقادات مختلفة. من بين هؤلاء قيل إن الدستورية خارج الدولة مستحيلة ببساطة بسبب أصولها التاريخية. ظهرت الدستورية جنبًا إلى جنب مع الدولة القومية نتيجة لسلسلة من الظروف الطارئة والخاصة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. لذلك يجادل النقاد بأن الدولة وحدها هي التي يمكنها توفير الشروط المسبقة اللازمة التي تسمح بظهور الدستورية؛ تعتبر هذه لتشمل العروض التوضيحية والمؤسسات المركزية. ووفقًا لوجهة النظر هذه تنشأ الدستورية من خلال توفير الموارد المعيارية المتعلقة بالدولة تحديدًا –أي المصممة من قبل الدولة ومن أجلها– على هذا الأساس، يُقال إن امتداد الدستورية إلى ما وراء الدولة أمر غير مناسب ولا يمكن تصوره.

رفض علماء الدستور الدوليون هذا النقد بإيجاز، بينما يعترفون بصعود الدستورية إلى جانب الدولة، يجادلون بأنه –كمسألة مفاهيم– لا توجد صلة ضرورية بين

الدستورية والدولة. وفقًا لذلك يفترضون أنه عندما يكون هناك مجتمع به هياكل معيارية معينة، يمكن التذرع باللغة الدستورية. علاوة على ذلك يجادل آخرون ليس فقط بأن الدستورية يمكن أن تمتد إلى مستويات مختلفة، ولكن أيضًا أن الدولة على هذا النحو لم تعد ضرورية، وأن الدستورية الدولية تهدف إلى أن تكون بمثابة دليل لإطار جديد للسلطة القانونية اللامركزية للدولة.

يتم إنتاج القواعد القانونية في أشكال قانونية معترف بها، حيث يتم التمييز القانوني عن الأشكال الأخرى للنظام الاجتماعي من حيث إن القانون يتم إضفاء الطابع الرسمي عليه من خلال استخدام النصوص الرسمية، سواء كانت هذه النصوص تأخذ شكل قواعد مكتوبة، أو معايير، أو قواعد نموذجية، أو أحكام قضائية، وتشمل هذه النصوص القانونية القانون الموضوعي والإجرائي في شكل تشريعي وتنظيمي وسوابق قضائية في البيئات الوطنية ونظائرها (أو التشابه الأسري) في البيئات العابرة للحدود الوطنية، أي المعاهدات والقوانين، والقوانين النموذجية[١١٦] والقواعد والمبادئ التوجيهية الإدارية، وقرارات المحكمة– المماثلة. وهناك تشابه بين ما تنتجه الهيئات الدولية وعبر الوطنية وما تنتجه الهيئات الوطنية، على الرغم من أن النصوص الرسمية قد تتخذ في كثير من الأحيان شكل قانون غير ملزم على المستوى عبر الوطني.[١١٧]

---

[١١٦] القانون النموذجي أو جزء من التشريع النموذجي، هو مثال مقترح لقانون، تتم صياغته مركزيًا ليتم نشره واقتراح سنه في هيئات تشريعية مستقلة متعددة. A model act, also called a model law

[117] Halliday, Terence C. and Shaffer, Gregory, Transnational Legal Orders (May 12, 2015). Chapter 1, Transnational Legal Orders, Cambridge University Press, 2015, UC Irvine School of Law Research Paper No. 2015-56,p:7 Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2605625

على سبيل المثال، تنتج الأونسيترال واليونيدروا اتفاقيات أو قوانين نموذجية، وتقوم الهيئات التنظيمية الدولية، مثل الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، بإصدار قواعد مصاغة بلغة قانونية.

يقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بصياغة وتوقيع "ترتيبات" مشروطة – تسمى رسميًا الترتيبات الاحتياطية، ولكنها تسمى عادة اتفاقيات التكيف الهيكلي – والتي تعتمد على نماذج مشتركة وتحدد شروطًا لمزيد من التمويل المرتبط بالتغييرات في القوانين والممارسات الوطنية.

تصدر المحاكم وهيئات التحكيم الإقليمية والدولية، وكذلك الوطنية، أحكامًا في المنازعات القانونية تفسر وتوضح وتطور وتطبق القواعد القانونية، سواء كان ذلك ينطوي على تفسير المعاهدات، أو القانون الدولي العرفي، أو العقود التجارية، أو تقييم مدى الالتزام بالقوانين والممارسات الوطنية أو المحلية أو التجارية معها.

تتم هذه العملية من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى، وتتضمن تشكيل القواعد القانونية ونقلها وممارستها والتفاعل المتكرر بين المستويات المختلفة للتنظيم الاجتماعي التي من خلالها تصبح القواعد القانونية مؤسسية.

وكثيراً ما تنطوي هذه العملية على قدر كبير من التنافس في ضوء وجهات النظر والقيم والأولويات والتبعات التوزيعية المختلفة. إذا تم إضفاء الطابع المؤسسي عليها، فإن القواعد القانونية توجه التوقعات الاجتماعية والتواصل والعمل.[١١٨]

[118] Halliday, Terence C. and Shaffer, Gregory, Transnational Legal Orders (May 12, 2015). Chapter 1, Transnational Legal Orders, Cambridge University Press, 2015, UC Irvine School of Law Research Paper No. 2015-56,p:7 Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2605625

المبحث الثالث: أثر المعايير الدولية على الدساتير الوطنية

يتضح أثر المعايير الدولية على الدساتير الوطنية في تبني ضمانات حماية حقوق الانسان حيث تتبنى أغلب الدساتير الوطنية تلك الحقوق الموجودة في المواثيق الدولية بشكل صامت في الغالب بدون الإشارة للاقتباس منها، وأحيانا بالإشارة اليها وإنها جزء من الدستور.

ويتم ادخال المعايير الدولية في الدساتير الوطنية خلال وضع الدستور، سواء من لجنة الخبراء التي تصيغ مسودة الدستور أو من خلال مناقشات الجمعيات التأسيسية للدستور، وقد تستعين لجان وضع الدساتير بخبراء أجانب أو استشارات من مؤسسات دولية لكي تساعدها في وضع دستورها الوطني.

وتظهر دور المحاكم الدستورية الوطنية في رقابة دستورية التشريعات الوطنية، فالمحاكم الدستورية لها دور تفسيري تفسر به الدستور وتوضح مقصده، وفي بعض الأحيان تستعين المحاكم الدستورية في تفسيرها للنصوص الدستورية بالمعايير الدولية واحكام المحاكم الدستورية في الدول الأخرى خاصة في المواد المتشابهة في الدساتير والمقتبسة من المعايير الدولية.

ونلاحظ أنه من الممكن توضيح أثر المعايير الدولية على القانون الدستوري الوطني في عدة مستويات:

مستوى وضع الدستور: فمن خلال لجان الخبراء القانونيين الذين يضعوا المسودات الأولى يتضح تأثرهم الكبير بالأخذ والنقل عن المعايير الدولية خاصة معايير حقوق الانسان بالإضافة للتأثر بالدساتير المقارنة خاصة في الدول التي تتبع نظامها القانوني، فنجد الدول المتبعة النظام القانوني اللاتيني تنقل عن النظام الفرنسي، ودول تنقل عن النظام الانجلو–ساكسوني، وهي متأثرة بشكل ما بمرحلة الاستعمار في الدولة الوطنية وهو طبقا لرؤية مدرسة التابع نوع من

التبعية القانونية، ونجد أن المعايير الدولية نفسها تجد مصدرها في الغالب من النظم القانونية الوطنية الاستعمارية بالأساس.

والدساتير قد تشير بشكل ما إلى المواثيق الدولية وتوضح التزامها بها، وقد تأخذ منها أحكامها في العديد من النصوص خاصة تلك المواد المتعلقة بشرعة حقوق الانسان.

مستوى الرقابة الدستورية: تقوم المحاكم المختصة بالرقابة على دستورية القوانين الوطنية برقابة مدى التزام المشرع الوطني بأحكام الدستور، وطبقا للدساتير الوطنية تنظر في تلك التشريعات، سواء في حالة وجود نص مباشر بالاعتداد بالمعايير الدولية وقيمتها الدستورية فتسمو هذه المعايير الدولية على القانون الوطني وتراقب المحكمة المختصة عدم مخالفة القانون للمعايير الدولية.

أو بشكل غير مباشر عندما تلتمس المحاكم الدستورية في رقابتها المعايير الدولية وتراعيها طبقا لرؤيتها التفسيرية.

والتفسير الدستوري لا يحدث بمعزل عن غيره فعندما يفسر القضاة الأحكام الدستورية التي تحمي الحقوق الفردية، فإنهم كثيرًا ما يسترشدون بالأحكام القضائية الصادرة في دول أخرى لديها أحكام مماثلة تتعلق بالحقوق في دساتيرها. قد يعترض أصحاب السيادة على ممارسة الاقتراض (الاقتباس) القضائي. ومع ذلك، لا يمكنهم منع نشر الأفكار عبر الحدود الوطنية مثلما لا يمكنهم منع انتقال الفيروس عبر الحدود الوطنية. وأي محاولة للقيام بذلك محكوم عليها بالفشل.[١١٩]

[119] David L. Sloss: Sovereignty and National Constitutions, 17 U. ST. THOMAS L.J. 625 (2021). Available at: https://ir.stthomas.edu/ustlj/vol17/iss3/4

لذا يتناول هذا المبحث مرحلة وضع الدساتير والاستعانة بالمعايير الدولية والمنظمات الدولية التي تؤدي دور استشاري وتوجيهي في مرحلة وضع الدساتير.

وكذلك أوضح نماذج من تأثر الدساتير الوطنية بالمعايير الدولية.

ودور القضاء الدستوري الوطني في تبني المعايير الدولية.

المطلب الأول: مرحلة وضع الدساتير وتأثرها بالمعايير الدولية.

الدولة الوطنية لا تزال هي الأداة المركزية في صنع القوانين، والاعتراف بالقانون، وإنفاذ القانون، ولا يمكن تجاوزها ببساطة من خلال النظام القانوني العابر للحدود الوطنية، ونشر القواعد القانونية العابرة للحدود الوطنية يمكن أن يؤدي إلى ظهور دور المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وذلك من خلال تشكيل القوانين واللوائح المحلية وتفسيرها، أو من خلال الاعتراف بأعراف الأعمال والمعايير الخاصة، ومن ثم فإن الأنظمة القانونية العابرة للحدود الوطنية ترتبط عادة في مرحلة ما بقانون الدولة القومية وممارساتها، بما في ذلك من خلال إنفاذ العقود والتعهدات الخاصة.[١٢٠]

السبب الرئيسي الذي يجعلنا نلاحظ أوجه التشابه بين الدساتير الوطنية في جميع أنحاء العالم هو أن تلك الدساتير هي نتاج للقوى العابرة للحدود الوطنية التي تشكل عمليات كتابة وتفسير الدساتير؛ فعندما تتبنى دولة ما دستوراً جديداً، فإن عملية الصياغة لا تتم في خزان منعزل، بل يقتبس القائمون على الصياغة بحرية من النماذج الموجودة عن طريق نسخ ولصق النصوص من الدساتير الوطنية الأخرى ومن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.[١٢١]

---

[120] Halliday, Terence C. and Shaffer, Gregory, Transnational Legal Orders (May 12, 2015). Chapter 1, Transnational Legal Orders, Cambridge University Press, 2015, UC Irvine School of Law Research Paper No. 2015-56,p:7 Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2605625

[121] David L. Sloss: Sovereignty and National Constitutions, 17 U. ST. THOMAS L.J. 625 (2021). Available at: https://ir.stthomas.edu/ustlj/vol17/iss3/4

الفرع الأول: التأثر بالمعايير الدولية

سيكون من الخطأ تطوير مفهوم للقانون عبر الوطني يكون مستقلاً تماماً عن القانون الوطني والمؤسسات القانونية. يتم تسهيل وتنظيم القوانين الخاصة من خلال القوانين العامة، وتشارك الدولة القومية في تحولها الخاص في النظام القانوني العابر للحدود الوطنية؛ وبالتالي فإن الأنظمة القانونية العابرة للحدود الوطنية ليست مستقلة بشكل كامل عن المؤسسات القانونية للدولة الوطنية.

ومن الأمثلة على ذلك: فإن دليل الأونسيترال التشريعي لعام ٢٠٠٧ بشأن المعاملات المضمونة موجه إلى الهيئات التشريعية في جميع أنحاء العالم بهدف تسهيل منح الائتمان.

يستخدم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF) أدوات تشخيصية، مثل تقارير الالتزام بالمعايير والقوانين (ROSCs) لتوفير القواعد القانونية المتعلقة بالمعايير المالية التي يتعين على المشرعين الوطنيين سنها.

تعتمد هيئة الدستور الغذائي معايير سلامة الأغذية التي يتم تشجيع الدول الأعضاء على اعتمادها على المستوى الوطني، مع تحفيز أكبر من خلال قواعد منظمة التجارة العالمية.

تعمل لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على تعزيز مبادئ باريس لتبني الدول الوطنية تحسين ممارسات حقوق الإنسان.

يقوم البنك الدولي ومشاريع العدالة العالمية بتصميم مؤشرات سيادة القانون لتحفيز التغيير من خلال المؤسسات القانونية المحلية.

قد تكون القواعد القانونية عبر الوطنية الأولية ملزمة وقد لا تكون كذلك.

والواقع أن القاسم المشترك بين هذه الصكوك هو أنها ليست صكوكاً قانونية ملزمة في حد ذاتها؛ بل تهدف الجهات الفاعلة إلى التحفيز من خلال هذه

الأدوات على اعتماد القواعد القانونية الملزمة والموثوقة والاعتراف بها وإنفاذها في الدول القومية.[١٢٢]

يتضمن أيضا وضع القوانين الخاصة، حيث تقوم المؤسسات الخاصة العابرة للحدود الوطنية بوضع معايير رسمية يتم استخدامها في العقود، وإذا لزم الأمر يتم الاعتراف بها وتنفيذها في نهاية المطاف من قبل المحاكم الوطنية.

تصدر غرفة التجارة الدولية (ICC) في باريس قواعد تتعلق بخطابات الاعتماد، المعروفة باسم العادات والممارسات الموحدة(UCP) ، والتي تدمجها البنوك في العقود وتنفذها المحاكم.

ونظرًا لاستخدامها السائد في التجارة، تؤثر هذه المعايير على الأعراف التجارية وتشكل بدورها تفسير معنى قوانين القانون العام الوطني على خطابات الاعتماد، وبالتالي تصبح المعايير جزءًا لا يتجزأ من الأنظمة القانونية الوطنية، تصدر غرفة التجارة الدولية أيضًا مصطلحات التجارة الدولية (INCOTERMS) لدمجها في عقود البيع الدولية والتي يتم الاعتراف بها مرة أخرى وتطبيقها من قبل المحاكم الوطنية باعتبارها القانون السائد بين الأطراف المتعاقدة، سواء من خلال تفسير العقود أو العرف التجاري.

وبالمثل تصدر هيئات وضع المعايير الدولية الخاصة، مثل المنظمة الدولية للمعايير (ISO) واللجنة الكهروتقنية الدولية(IEC) ، معايير المنتجات التي تعتمدها الشركات الخاصة والجمعيات التجارية حول العالم.

وتخضع علامات "التجارة العادلة" التي أنشأتها هيئات خاصة، مثل الملابس والقهوة والأخشاب التي يتم حصادها على نحو مستدام، للعقود الوطنية وقانون المستهلك.

---

[122] Halliday, Terence C. and Shaffer, Gregory, Transnational Legal Orders (May 12, 2015). Chapter 1, Transnational Legal Orders, Cambridge University Press, 2015, UC Irvine School of Law Research Paper No. 2015-56,p:7 Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2605625

يتم دمج هذه القواعد والمعايير المختلفة التي وضعها القطاع الخاص، بالإضافة إلى المزيد من الأعراف التجارية غير الرسمية، في العقود ويتم الاعتراف بها وتنفيذها من قبل الوكالات والمحاكم الوطنية وهيئات التحكيم الدولية.

وهي بذلك تؤثر على مسؤولية الأطراف في المنازعات والفهم العام لتوزيع مخاطر الخسارة بالنسبة للسلع والخدمات في التجارة الدولية.

قرارات التحكيم التجاري الخاص، على الرغم من أنها صدرت خارج أنظمة القانون العام الرسمية، يتم التحقق من صحتها من خلال الاعتراف بأحكام التحكيم وتنفيذها من قبل هذه الأنظمة، مما يؤدي مرة أخرى إلى إنشاء روابط عبر وطنية بين المؤسسات الخاصة عبر الوطنية والأنظمة القانونية الوطنية.[١٢٣]

وعلى نحو مماثل، تعمل المنظمات الدينية على تطوير معايير يمكن تدوينها في النصوص، كما ينعكس في القانون الكنسي للكاثوليكية الرومانية، والقرآن في الإسلام، والتوراة والتلمود في اليهودية.

وتقوم الشخصيات والمؤسسات الدينية، مثل المجامع الأرثوذكسية الشرقية، والمجالس المسكونية الرومانية الكاثوليكية، والأئمة والقضاة المسلمين، والحاخامات اليهود، بتفسير هذه النصوص.

هذه المعايير لها نطاق جغرافي عابر للحدود الوطنية.

ومع ذلك، ولأغراض هذا المشروع الجماعي، فإننا ننظر إليها من حيث النظام الديني حتى يتم الاعتراف بها ضمن القانون الوطني أو المحلي ويتم تطبيقها وإنفاذها من قبل المؤسسات القانونية الوطنية أو المحلية.

---

[123] Halliday, Terence C. and Shaffer, Gregory, Transnational Legal Orders (May 12, 2015). Chapter 1, Transnational Legal Orders, Cambridge University Press, 2015, UC Irvine School of Law Research Paper No. 2015-56,p:7 Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2605625

في العديد من الدول القومية، تعترف الدولة رسميًا بالقانون الديني والمؤسسات الدينية كمفسرين ومنفذين لهذه المعايير، ولا سيما في الدول الإسلامية وفي إسرائيل فيما يتعلق بالكثير من قانون الأسرة.

في هذه الحالات تكون المعايير قانونية مستمدة من القواعد الدينية، تمامًا كما نعتبر معايير الأعمال الخاصة معايير قانونية عندما تكون خاضعة للاعتراف والتنفيذ من خلال مؤسسات الدولة القومية.

ويتم تطوير معايير قانون المنافسة عبر الوطنية من خلال شبكة المنافسة الدولية وهي منظمة غير الرسمية (ICN)[١٢٤] وكذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[١٢٥] وهي منظمة رسمية. وتعمل شبكات المسؤولين الماليين الذين تمارس ضغوطهم من قبل البنوك الخاصة والجهات الفاعلة الأخرى على تطوير معايير القانون المالي العابر للحدود الوطنية.

وقد تعكس القواعد القانونية العابرة للحدود الوطنية الناتجة تلك القواعد الوطنية الموجودة مسبقًا، مثل تلك الخاصة بالدول القومية القوية، أو قد تعكس معايير وضعتها أطراف وشبكات خاصة من خلال عمليات تصاعدية، ومع ذلك تميل هذه الأطراف –سواء كانت دولًا قومية أو جهات فاعلة غير حكومية– إلى تجنيد المنظمات والشبكات الدولية وعبر الوطنية لإضفاء الشرعية على المعايير وبالتالي تعزيز سلطتها.

---

[١٢٤] ICN International Competition Network شبكة المنافسة الدولية هي شبكة افتراضية غير رسمية تسعى إلى تسهيل التعاون بين هيئات قانون المنافسة على مستوى العالم. تم تأسيسها في عام ٢٠٠١ بعد نشر التقرير النهائي للجنة الاستشارية لسياسة المنافسة الدولية إلى المدعي العام الأمريكي ومساعد المدعي العام لمكافحة الاحتكار.

[١٢٥] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organisation for Economic Co-operation and Development) هي منظمة اقتصادية حكومية دولية تضم ٣٨ دولة عضو، تأسست في عام ١٩٦١ لتحفيز التقدم الاقتصادي والتجارة العالمية.

والقواعد القانونية لا يتم إنتاجها ببساطة من خلال منظمة أو شبكة قانونية دولية أو عبر وطنية؛ بل إن هذه المنظمات والشبكات تشكل جزءًا من عملية تشكيل القواعد القانونية، ونقلها، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وهذه المنظمات والشبكات مهمة ليس فقط لإنتاج القواعد القانونية، ولكن أيضًا لتوصيلها وتفسيرها ومراقبتها وإنفاذ الالتزام بها، بما في ذلك من خلال مراجعة النظراء والفصل فيها (في بعض الأحيان).[126]

قام البروفيسور David S. Law ديفيد لو بتحليل النصوص الدستورية ووضح أن الدساتير الوطنية هي نتاج قوى عابرة للحدود الوطنية. حيث قام بتحليل "مجموعة مكونة من ٦١٥ نصًا دستوريًا، مستمدة من مجموعة متنوعة من المصادر وتشمل ما يقرب من ثلثي جميع الدساتير الجديدة أو المؤقتة التي تم إنتاجها على الإطلاق."[١٢٧] يستخدم تحليله نوعًا من تحليل المحتوى الآلي المعروف باسم نمذجة الموضوع، والذي "يقسم مجموعة النص إلى موضوعات مكونة له من خلال تحديد أنماط تكرار الكلمات وتكرارها." وفي سياق نمذجة الموضوع، فإن كلمة الموضوع "هي مصطلح فني يشير ببساطة إلى مجموعة من الكلمات التي لها هناك احتمال خاص للظهور جنبًا إلى جنب.»، الاستنتاج المركزي الذي توصل إليه البروفيسور لو مذهل: «إن كتابة الدستور هي مقياس للهيمنة الجيوسياسية، نفوذ الممارسة الفنية وغير السياسية في التصميم المؤسسي.»

---

[126] Halliday, Terence C. and Shaffer, Gregory, Transnational Legal Orders (May 12, 2015). Chapter 1, Transnational Legal Orders, Cambridge University Press, 2015, UC Irvine School of Law Research Paper No. 2015-56,p:7 Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2605625

[127] David S. Law, Constitutional Dialects: The Language of Transnational Legal Orders, in CONSTITUTION-MAKING AND TRANSNATIONAL LEGAL ORDER, supra note 5, at 110, 116. Citied from = David L. Sloss: Sovereignty and National Constitutions, 17 U. ST. THOMAS L.J. 625 (2021). Available at: https://ir.stthomas.edu/ustlj/vol17/iss3/4

ويشير تحليله إلى أن معظم الدساتير في العالم تندرج ضمن واحدة من أربع فئات: دساتير الكومنولث التي نشأت من الاستعمار البريطاني؛ دساتير أمريكا اللاتينية المستمدة من الاستعمار الإسباني؛ الدساتير الفرانكفونية التي نشأت عن الاستعمار الفرنسي؛ والدساتير الاشتراكية هي نتيجة ثانوية لانتشار الأيديولوجية الاشتراكية، ويخلص لو إلى أن استخدام نمذجة الموضوع لتحليل النصوص الدستورية "يصور صعود وسقوط الإمبراطوريات" من خلال الكشف عن "العلامات اللغوية للأنظمة القانونية العابرة للحدود الوطنية المتنافسة".[١٢٨]

ومن أهم المعايير الدولية المتعلقة بوضع الدساتير الوطنية:

المذكرة التوجيهية للأمين العام بشأن المساعدة المقدمة من الامم المتحدة لعمليات (وضع الدستور)، المذكرة التوجيهية للأمين العام بشأن نهج الامم المتحدة إزاء المساعدة في مجال سيادة القانون، المذكرة التوجيهية للأمين العام بشأن الديمقراطية،[١٢٩] تقرير الأمين العام: تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانوني وتنسيقها.[١٣٠]

---

[128] David S. Law, Constitutional Dialects: The Language of Transnational Legal Orders, in CONSTITUTION-MAKING AND TRANSNATIONAL LEGAL ORDER, supra note 5, at 110, 116. Citied from = David L. Sloss: Sovereignty and National Constitutions, 17 U. ST. THOMAS L.J. 625 (2021). Available at: https://ir.stthomas.edu/ustlj/vol17/iss3/4

[١٢٩] للمزيد مراجعة: حقوق الانسان ووضع الدستور: منشور من منشورات الأمم المتحدة صادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة حقوق الانسان مكتب المفوض السامي، HR/PUB/17/5، ٢٠١٨

[١٣٠] A / 67/290 الأمم المتحدة الجمعية العامة ٢٠١٢ August ، الدورة السابعة والستون البند ٨٤ من جدول الأعمال المؤقت* سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

الفرع الثاني: المنظمات الدولية المؤثرة على وضع الدساتير الوطنية

هناك العديد من المؤسسات الدولية التي تعطي توجيهات بشأن عمليات وضع الدستور لكي يكون الدستور متوافقا مع المعايير الدولية المتعلقة بوضع الدساتير والتي تهدف الى ضمان الحقوق والحريات وضمان ان يعبر الدستور عن عملية ديمقراطية من خلال وضعه من ممثلين لكافة فئات المجتمع وان يهدف لعمليات ديمقراطية.

لا توجد مؤسسة مركزية تنظم بشكل رسمي ممارسة وضع الدساتير، لكن توجد شبكة فضفاضة من المؤسسات والجهات الفاعلة التي تعمل في هذا المجال من خلال سياقات متعددة، وغالبًا ما تسعى الأمم المتحدة إلى تأكيد هيمنتها، وتحاول بعض المؤسسات تعزيز المعايير الموضوعية، بينما تركز مؤسسات أخرى على عملية وضع الدستور؛ ولكن كل هذا يفتقر إلى المؤسسية، ولا توجد، ولن توجد، أداة قانونية عابرة للحدود الوطنية أو نص قانوني ملزم بشأن وضع الدساتير، والواقع أنه قد يكون من الأفضل أن نفكر في وضع الدساتير باعتباره مجالاً تتنافس فيه منظمات أخرى معنية بوضع الدساتير على النتائج. وقد يشمل وضع الدساتير المعاصرة في دولة نامية: مجموعات داخلية مختلفة تسعى إلى الحصول على حصة في السلطة؛ ووحدات مختلفة عديدة داخل الأمم المتحدة تدفع باتجاه مجموعات مختلفة من المعايير التي قد تكون غير متسقة مع بعضها البعض؛ ومجتمع حقوق الإنسان؛ ونظام قانوني "للعدالة الانتقالية"؛ ومجموعة تدفع باتجاه الفيدرالية؛ ومجموعة تدقيق النوع الاجتماعي؛ والمؤسسات المالية الدولية؛ والجهات المانحة الثنائية التي تتجادل بشأن البنود المتعلقة بالدين وحقوق النفط؛ وغير ذلك الكثير. وسوف يكون لهذه المجموعات القانونية المختلفة

أجندات مختلفة ولن تكون متوافقة مع بعضها البعض. والنتيجة هي مجموعة محدودة من المنافسات التي تجري في مجال محدد زمنياً وجغرافياً.[١٣١]

وفي أعقاب صدور التقريرين من الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي بعنوان "أجندة السلام" (١٩٩٢) و"أجندة التحول الديمقراطي" (١٩٩٦)، أصبح مشاركة النساء والرجال العاديين في وضع الدستور الوطني جزء من أجندة أوسع لبناء السلام تهدف إلى إنشاء المؤسسات الديمقراطية وتعزيزها وتقويتها، وبالتالي تحقيق السلام الدائم والاستقرار في الدول التي خرجت من الصراعات والدول التي تمر بمرحلة انتقالية من الحكم الاستبدادي.[١٣٢] وأثر ذلك على عمليات وضع الدستور حول العالم وضرورة وجود تمثيل مناسب لجميع فئات المجتمع في لجان وضع الدستور وفي الجمعيات التأسيسية، وفتح باب تلقي المقترحات من جميع المواطنين العاديين لضمان المشاركة المجتمعية في وضع الدستور سواء على المستوى التمثيلي النيابي أو المستوى المباشر، ويتضح هذا الأمر في عمليات وضع الدساتير الحديثة في مصر، حيث كانت لجان وضع الدساتير بها ممثلين للفئات المختلفة للمجتمع ومنظمات المجتمع المدني، فمثلا دستور

[131] Tom Ginsburg: Constitutional Advice and Transnational Legal Order, , in book: constitution-making and transnational legal Order, Edited by GREGORY SHAFFER& TOM GINSBURG& TERENCE C. HALLIDAY, Cambridge University Press, 2019, P:27 :191 doi: 10.1017/9781108561792

[132] Abrak Saati: Participatory Constitution-Making as a Transnational Legal Norm: Why Does It “Stick” in Some Contexts and Not in Others? UC Irvine Journal of International, Transnational and Comparative Law, 2017, 113-136, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2959915

٢٠١٤ تم وضعه من لجنة الخمسين لإقرار التعديلات الدستورية التي تعد من لجنة الخبراء (لجنة العشرة).[١٣٣]

تتأثر صناعة الدساتير الحديثة بشكل كبير بمجموعة من المؤسسات التي تعمل كممارس قانوني عابر للحدود الوطنية.

تشمل الجهات المؤسسية الرائدة المشاركة في تقديم المشورة للدول فيما يتعلق بوضع الدستور ما يلي:

•المنظمات الحكومية الدولية، مثل الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

•منظمات تابعة لحكومات وطنية معينة، مثل المعهد الأمريكي للسلام (بتمويل من حكومة الولايات المتحدة) ومعهد ماكس بلانك للقانون العام المقارن والقانون الدولي (بتمويل أساسي من الحكومة الألمانية).

•المنظمات التابعة للأحزاب السياسية الوطنية، بما في ذلك المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي.

•لجنة البندقية، وهي أحد أجهزة مجلس أوروبا.

• منظمات غير حكومية مستقلة (NGOs)، مثل مجموعة القانون الدولي العام والسياسة (PILPG)، ومقرها واشنطن العاصمة.[١٣٤]

---

[١٣٣] لمراجعة الطريقة التي وضع بهاد دستور ٢٠١٤: رمزي طه الشاعر: النظام الدستوري المصري في اطار دستور ٢٠١٤ مقارنا بالدساتير السابقة، دار نصر للطباعة الحديثة، الطبعة الأولي، ٢٠١٩، ص ٥٧٤، ص ٥٢٤

[134] David L. Sloss: Sovereignty and National Constitutions, 17 U. ST. THOMAS L.J. 625 (2021). Available at: https://ir.stthomas.edu/ustlj/vol17/iss3/4

ولقد أصدر الأمين العام للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩ توجيهات بشأن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة لعمليات صنع الدستور، تظهر تلك الوثيقة التوتر تجاه دور المستشارين الخارجيين. فمن ناحية، توجه التوجيهات موظفي الأمم المتحدة إلى "تعزيز امتثال الدساتير لحقوق الإنسان الدولية وغيرها من القواعد والمعايير...". . . [بما في ذلك] الحقوق التي حددها القانون الدولي للفئات التي قد تتعرض للتهميش والتمييز. . .، بما في ذلك النساء والأطفال والأقليات والشعوب الأصلية، [وغيرهم]." ومن ناحية أخرى، تنص التوجيهات صراحة على أن وضع الدستور هو "عملية وطنية سيادية، لكي تكون مشروعة وناجحة، يجب أن تكون مملوكة للوطن ولا شك أن القادة السياسيين في العديد من البلدان قد يقاومون فكرة تدوين الحقوق المتساوية للنساء والأقليات في دساتيرهم الوطنية. وهكذا يعتقد انه "هناك مفارقة أن المنظمة الدولية التي تشارك في فرض أفكار معينة هي أيضًا الهيئة التي تحث على المشاركة المحلية في العملية، وتحمي المشاركة كقيمة أساسية للعملية."[١٣٥]

في إطار الأمم المتحدة، لا يقل عدد الإدارات المختلفة التي تعمل على تقديم المساعدة في صياغة الدستور عن خمسة: إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالإضافة إلى بعثات محددة إلى بلدان معينة، ويتم إرشاد هذه الإدارات إلى الركيزتين الأساسيتين المتمثلتين

[135] David L. Sloss: Sovereignty and National Constitutions, 17 U. ST. THOMAS L.J. 625 (2021).
Available at: https://ir.stthomas.edu/ustlj/vol17/iss3/4

في الملكية المحلية لعملية صياغة الدستور والحاجة إلى أن تظل العملية ضمن الخطوط الحمراء التي حددها المجتمع الدولي.[١٣٦]

ونشأت دولة ناميبيا في عام ١٩٩٠ على يد الأمم المتحدة، واستخدمت جمعيتها التأسيسية المبادئ الدستورية لعام ١٩٩٢ الواردة في تقرير من الأمين العام وأيدها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٤٣٥.

ونتذكر عمليات وضع الدستور في كل من العراق وأفغانستان، وذلك بعد التدخل الدولي في تغير النظم الحاكمة فيهما –تحت مسمى الحق في التدخل– حيث لعبت الأمم المتحدة والولايات المتحدة دوراً رئيسياً، بالإضافة الى المستشارين الدستورين الأجانب مثل ياش بال غاي ونوح فيلدمان.

تم صياغة الدستور العراقي في عملية من خطوتين. أولاً: أصدرت سلطة التحالف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة قانون إدارة دولة العراق للفترة الانتقالية (TAL) كدستور مؤقت في ٢٨ يونيو ٢٠٠٤، والذي وضع إطارًا قانونيًا لعملية صياغة الدستور النهائي، وعلى هذا الأساس تم انتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية في ٣٠ يناير ٢٠٠٥، كبرلمان مؤقت مكلف بصياغة دستور دائم، وقد صاغت لجنة عراقية قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية، بمشورة من خبراء الولايات المتحدة والأمم المتحدة. وقد تم اختيار بعض أعضاء اللجنة من مجلس الحكم العراقي(IGC) ، الذي تم تعيينه من قبل سلطة التحالف المؤقتة بعد الحرب

[136] Kim Lane Scheppele: Autocracy under Cover of the Transnational Legal Order, in book: constitution-making and transnational legal Order, Edited by GREGORY SHAFFER& TOM GINSBURG& TERENCE C. HALLIDAY, Cambridge University Press, 2019, P:194, doi: 10.1017/9781108561792

واحتلال العراق من قبل قوات التحالف لإدارة البلاد؛ ولم يكن الأعضاء الآخرون ينتمون إلى مجلس الحكم العراقي.[١٣٧]

وفي السنوات الأولى بعد عام ١٩٩٠، شاركت منظمات أميركية مثل مؤسسة آسيا ومؤسسة التمويل الوطني للديمقراطية التي أنشئت حديثاً في دعم الدستور في بلدان متعددة، وكان لدى كل من المؤسسة العسكرية الأميركية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية تحيز نحو الدساتير، في حين ركز المانحون الآخرون على مؤسسات مثل القانون المدني أو الإصلاح القضائي، وفي حالات مثل كمبوديا أو تيمور الشرقية بعد الصراع، لعبت الأمم المتحدة دوراً رسمياً نشطا في الإدارة الانتقالية.[١٣٨]

وكذلك عملية صياغة الدستور المؤقت لدولة جنوب السودان شارك فيها عدد لا يحصى من الجهات الفاعلة والمستشارين الخارجيين، بما في ذلك الأمم المتحدة، وPILPG وهي مجموعة مقرها واشنطن تسمى مجموعة القانون الدولي العام والسياسة the Public International Law and Policy Group (PILPG) ()، وthe US Institute of Peaceمعهد الولايات المتحدة للسلام، وغيرها الكثير. وعندما دخل الدستور المؤقت حيز التنفيذ جاء العديد من المستشارين للمساعدة في تنفيذ الإطار الدستوري الجديد. باختصار كانت فكرة

[137] SHAIKH HUMAM HAMOUDI: Lessons from the Iraqi Constitution-making Process, in book: CONSTITUTIONALISM, HUMAN RIGHTS, AND ISLAM AFTER THE ARAB SPRING, Edited by Rainer Grote And Tilmann J. Röder, Oxford University Press 2016, P:847

[138] Tom Ginsburg: Constitutional Advice and Transnational Legal Order, , in book: constitution-making and transnational legal Order, Edited by GREGORY SHAFFER& TOM GINSBURG& TERENCE C. HALLIDAY, Cambridge University Press, 2019, P:41 doi: 10.1017/9781108561792

وضع الدستور في حد ذاتها فكرة عابرة للحدود الوطنية: إذ كانت الصياغة عملية عابرة للحدود الوطنية؛ وكان التنفيذ أيضًا عبر الحدود الوطنية إلى حد ما.[١٣٩] وكان اتفاق السلام الشامل بين الفصائل المتحاربة في السودان وجنوب السودان في عام ٢٠٠٥ تضمن مشروع قانون موسع للحقوق يقال إن مستشارًا قانونيًا أمريكيًا لأمانة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (IGAD) للسلام في السودان، برعاية وزارة الخارجية الأمريكية، وهي منظمة إقليمية، ممولة في المقام الأول من قبل دول خارجية، والتي عملت من بين مهام أخرى على تسهيل مفاوضات السلام بين مناطق الشمال والجنوب في السودان ، وقد أدى اتفاق السلام الشامل بدوره إلى دستور مؤقت، ثم دستور انتقالي لا يزال يحكم دولة جنوب السودان الشابة اليوم، وقد زعمت العديد من المنظمات، بما في ذلك شركة محاماة أمريكية، والمعهد الديمقراطي الوطني، ومعهد ماكس بلانك الألماني للقانون العام المقارن والقانون الدولي، أنها أثرت على أحكام الحقوق في الدستور المؤقت، وفي وقت لاحق، تمت صياغة الدستور الانتقالي لجنوب السودان لعام ٢٠١١ بمساعدة مجموعة قانون المصلحة العامة والسياسات (PILPG) ومقرها واشنطن العاصمة، فضلاً عن منظمات دولية أخرى مثل معهد ماكس بلانك للقانون المقارن والأجنبي، ومعهد السلام الأمريكي، ومنظمة قانون التنمية الدولية، كانت مشاركة كل هؤلاء اللاعبين تعني أن واضعي الدستور في جنوب السودان اضطروا إلى قضاء قدر كبير من الوقت في التنسيق مع الجهات المانحة، في حين حاولوا استيعاب النصائح العديدة والمتضاربة في بعض الأحيان التي تلقوها. .[١٤٠]

---

[139] GREGORY SHAFFER, TOM GINSBURG, TERENCE C. HALLIDAY: Constitution-Making and Transnational Legal Order, Cambridge University Press 2019, p:2. doi: 10.1017/9781108561792

[140] Tom Ginsburg:, مرجع سابق

وبعد الربيع العربي شهدت الدول بعد الثورات مساعدات في التدريبات الدستورية في ليبيا وتونس واليمن مجموعة من الجهات الفاعلة الأجنبية، وقد شاركت كل من المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، ومنظمة ديموكراسي ريبورتنج إنترناشيونال (منظمة غير حكومية ألمانية)، والأمم المتحدة، والمنظمات الحزبية الأمريكية ـ المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي ـ في بلدان مختلفة، وفي تونس شاركت مؤسسات ألمانية مختلفة مثل مؤسسة كونراد أديناور وهانز سيدل، وكذلك المؤسسات الفرنسية ومعهد ماكس بلانك للقانون العام المقارن والقانون الدولي العام في هايدلبرغ، فقط في مصر تم استبعاد المنظمات الأجنبية.[١٤١] ففي ليبيا انتخبت الهيئة التأسيسية الموكلة بوضع دستور جديد لليبيا في عام ٢٠١٤م، إلا أن عملية الصياغة تم عرقلتها بالأزمات السياسية والأمنية والتدخلات الخارجية، وادخال تعديلات متعددة على مشروع الدستور الليبي ٢٠١٧ بحجة أن المشروع لا يتماشى مع المعايير الدولية الموجودة في القانون الدولي لحقوق الانسان طبقا للتقرير المشترك بين بعثة الامم المتحدة في ليبيا ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان: "تقرير أوضاع حقوق الانسان في ليبيا ٢٠١٥م"، حيث خضع مشروع الدستور الليبي ٢٠١٧م لانتقادات من لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان ولجنة الحقوقيين الدوليين.[١٤٢]

---

[141] Tom Ginsburg: P: 42 مرجع سابق

[١٤٢] سالمة يوسف موسى عمار: دسترة القانون الدولي لحقوق الانسان بين الرضائية والالزام، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون جامعة المراقب، الخمس ليبيا، المجلد الحادي عشر العدد الأول، يونيو ٢٠٢٣م، ص ١٤٣.

المطلب الثاني: تأثر الدساتير الوطنية بالمعايير الدولية.

تأثرت العديد من الدساتير الوطنية بالمعايير الدولية، وهناك نصوص مباشرة تشير إلى المعايير الدولية ودو الاتفاقيات والمواثيق الدولية ومكانها في الهرم القانوني داخل الدولة سواء تسمو على القوانين الوطنية أو تكون في مرتبتها، وهناك دساتير تقتبس من المعايير الدولية بشكل صامت، وهناك تأثر بالدستورية الوظيفية حيث الاقتباس أو الإشارة الى المعايير الدولية في مجال وظيفي محدد مثل مجال الحقوق الرقمية، أو الحقوق البيئية، أو المعايير الدولية الرياضية، أو حماية حقوق الانسان وحرياته.

وفي هذا المطلب سأتناول:

الدساتير الوطنية التي تنص على المعايير الدولية في نصوصها.

تأثير المعايير الدولية على الدساتير في مجال الرياضة.

تأثير المعايير الدولية على الدساتير في مجال حقوق الانسان.

الفرع الأول: الدساتير الوطنية التي تنص على المعايير الدولية في نصوصها

يوجد العديد من الدساتير التي تنص على المعايير الدولية في ميثاقها، وهي لا تكتفي بالتأثر بالمعايير الدولية واقتباس بعضها ووضعها كمواد في الدستور، ولكن تنص على اللجوء الى المعايير الدولية في مواد داخل الدستور.

ومعظم الدساتير تنص على كيفية ابرام الاتفاقيات الدولية والتصديق عليها وتضع في دساتيرها احكام المواثيق الدولية بحقوق الانسان، وهناك دساتير تشير صراحة الى مواثيق دولية وإقليمية وتضعها في موضع النصوص الدستورية.

فنجد أن دستور مصر الصادر عام ٢٠١٤ في المادة ٩٣ ينص على:

«تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي **تصدق عليها** مصر، وتصبح لها قوة القانون **بعد نشرها** وفقاً للأوضاع المقررة».

وتوضح هذه المادة التزام الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتكفل جميع الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات بالإضافة إلى الحقوق المنصوص عليها في الدستور والقوانين المصرية، وبالتالي تعتبر هذه الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الانسان في مصاف التشريعات الوطنية (وتصبح لها قوة القانون) وذلك يتطلب إجراءين ضروريين لاعتبارها تشريع وطني: التصديق، والنشر.

حكم المحكمة الدستورية عن ان المعاهدات والاتفاقيات الدولية لا تعتبر جزء من الدستور المصري:

(كما نعى المدعى على هذين النصين مخالفة المواثيق والمعاهدات الدولية.

وحيث إنه عن نعى المدعى مخالفة كل من النصين المطعون فيهما للمواثيق والمعاهدات الدولية، فقد جاء مجهلاً، دون تحديد المواثيق والمعاهدات الدولية

المُـدعى مخالفتهما لها، هذا فضلاً عن أن المعاهدات والاتفاقيات الدولية لا تعتبر جزءًا من دستور جمهورية مصر العربية، وإنما تكون لها بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها، وفقًا للأوضاع المقررة، قوة القانون. ومن ثم فإن الفصل فيما إذا كان النصان المطعون فيهما قد وقعا بالمخالفة لها، هو مما يخرج عن ولاية المحكمة الدستورية العليا، التي مناطها – على ما جرى به قضاؤها – مخالفة النص لقاعدة تضمنها الدستور، ولا شأن لها بالتعارض بين نصين قانونيين جمعهما قانون واحد أو تفرقا بين قانونين مختلفين، ما لم يكن هذا التعارض منطويًا بذاته على مخالفة دستورية، مما يتعين معه الالتفات عن هذا النعي.)[١٤٣]

دستور زيمبابوي: المادة ٤٦ (١) تنص على أن المحاكم في زيمبابوي – عند تطبيق أحكام إعلان الحقوق (الذي يتضمن المادتين ٥١ و٥٣) – "يجب أن تأخذ في الاعتبار القانون الدولي وجميع المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان". التي تعد زيمبابوي طرفًا فيها" و"يجوز لها أن تنظر في القانون الأجنبي ذي الصلة".

دستور جنوب افريقيا: المادة ٣٩ تنص على أن المحاكم في جنوب أفريقيا "يجب أن تأخذ في الاعتبار القانون الدولي" و"يجوز لها أن تنظر في القانون الأجنبي".[١٤٤]

---

[١٤٣] حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى ٤ لسنة ٤٠ – دستورية – المحكمة الدستورية العليا – مرفوعة علنية تم الحكم رقم ٤ لسنة ٤٠ بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٣م.

[144] https://constituteproject.org/constitutions?lang=ar&q=%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9&status=in_force

دستور الأردن ١٩٥٢ (المعدل ٢٠١٦): المادة ٢١: تحدد الاتفاقات الدولية والقوانين اصول تسليم المجرمين العاديين.

دستور فرنسا ١٩٥٨ (المعدل ٢٠٠٨)

(يعلن الشعب الفرنسي رسميًا تمسكه بحقوق الإنسان ومبادئ السيادة الوطنية مثلما حددها إعلان ١٧٨٩ وكما أكدت عليها وأكملتها ديباجة دستور عام ١٩٤٦ وكذلك تمسّكه بالحقوق والواجبات التي أقرها ميثاق البيئة عام ٢٠٠٤.

وبموجب هذه المبادئ ومبدأ الشعوب في تقرير مصيرها، تمنح الجمهورية للأقاليم الواقعة ما وراء البحار التي أعربت عن إرادتها بالتمسك بتلك المبادئ مؤسسات جديدة تقوم على المثل العليا المشتركة للحرية والمساواة والإخاء وُضِعت لتحقيق تطورها الديمقراطي).

يتم الإشارة الى هذا النص في افتتاحية دستور فرنسا للتعبير عن وجود مواد خارج الوثيقة الدستورية تعتبر جزء من الدستور، وهي في هذا النص اعلان حقوق الانسان والمواطن الفرنسي ١٧٨٩، وديباجة دستور ١٩٤٦، والحقوق والواجبات في ميثاق البيئة ٢٠٠٤م.

الكتلة الدستورية[١٤٥] التي تتضمن نصوص دستور ٤ أكتوبر ١٩٥٨ وتعديلاته حتى دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية الحالي، نصوص اعلان حقوق الانسان والمواطن الصادر سنة ١٧٨٩، المبادئ الأساسية التي اعترفت

[١٤٥] عبارة الكتلة الدستورية تحدد مجموعة المعايير التي يستند إليها المجلس الدستوري للحكم على دستورية القوانين، والمجلس الدستوري نفسه هو الذي وضع قائمة النصوص التي تشكل كتلة الدستورية، دستور ٤ أكتوبر ١٩٥٨ بأكمله بما في ذلك ديباجته، النصوص المشار إليها في الديباجة: (إعلان حقوق الإنسان والمواطن (DDHC) لعام ١٧٨٩م، ديباجة دستور عام ١٩٤٦م، الميثاق البيئي لعام ٢٠٠٤م.)

بها قوانين الجمهورية الفرنسية المشار اليها في ديباجة دستور ١٩٤٦، الميثاق البيئي لسنة ٢٠٠٤، حيث أن هذه الكتلة الدستورية نص عليها في الدستور الفرنسي أنها جزء من الدستور، وتخضع بالتالي لها القوانين محل المخالفة الدستورية[١٤٦]

في عام ١٩٥٨ كان الدستور هو النص الوحيد الذي له قيمة دستورية، وفي سنة ١٩٧١م أعطى المجلس الدستوري قيمة دستورية لديباجة دستور ١٩٤٦ (في القرار رقم ٧١-٤٤ د.ك)، ولأول مرة انتقد قانوناً لانتهاكه المبادئ الأساسية التي تعترف بها قوانين الجمهورية، ويمثل قرار عام ١٩٧١ ذكرت ديباجة دستور ١٩٤٦ مبادئ معينة، وهذه السوابق القضائية تسمح للمجلس الدستوري بإعطائها قيمة مساوية لقيمة الدستور: "

-المبادئ الضرورية بشكل خاص لعصرنا(PPNNT) هذه هي المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية المدرجة بشكل شامل (الحق في الإضراب، والحق في عيش حياة أسرية طبيعية، والحق في الحماية الصحية، وما إلى ذلك).

-المبادئ الأساسية التي تعترف بها قوانين الجمهورية (PFRLR) التي يعترف بها المجلس الدستوري (حرية تكوين الجمعيات، وحرية التعليم، واستقلال القضاء الإداري، واستقلال أساتذة الجامعات، وما إلى ذلك).

-مبادئ القيمة الدستورية التي تشمل استمرارية الدولة والخدمات العامة أو الحفاظ على كرامة الإنسان ضد أي شكل من أشكال الاستعباد والمهانة.

---

[١٤٦] أمل لطفي: الرقابة اللاحقة على دستورية القوانين في فرنسا، طبعة خاصة لدبلوم القانون العام جامعة حلوان دفعة ٢٠١٨/٢٠١٩

وذلك بالتوسيع التدريجي لكل من الكتلة الدستورية وأن شروط إحالته، جعلت المجلس الدستوري قد أثبت نفسه كضامن لسيادة القانون.[١٤٧]

وقد منح الدستور الفرنسي المعاهدات الدولية مكانة رفيعة في النظام الدستوري الفرنسي، فهي تعلو على القوانين العادية، ولا تصل إلى مرتبة الدستور، كما تتميز رقابة المجلس الدستوري الفرنسي على دستورية المعاهدات الدولية بانها رقابة سابقة على التصديق على المعاهدة الدولية، وليس لاحقة عليه.[١٤٨]

[147] Qu'est-ce que le bloc de constitutionnalité ? Institutions de la République, Publié le 28 juillet 2020, https://www.vie-publique.fr/fiches/275483-quest-ce-que-le-bloc-de-constitutionnalite, تاريخ الدخول: ٢٠٢٤/١٢/٤م.

[١٤٨] شيماء نجم: الرقابة الدستورية على قرارات المنظمات الدولية، منشورات قانونية أرشيف رقمي، الأحد ١٤ يناير ٢٠٢٤م، https://manshurat.org/content/lrqb-ldstwry-l-qrrt-lmnzmt-ldwly، تاريخ الدخول: ٢٠٢٤/١٢/٤م

الفرع الثاني: تأثير المعايير الدولية على الدساتير الوطنية في مجال الرياضة:

وردت الرياضة في العديد من الدساتير الوطنية سواء كانت دساتير مرنة او دساتير جامدة، وتنوعت النصوص الدستورية حول الرياضة من الحماية الشديدة من الدولة ومسئولية الدولة الكاملة عن الرياضة مثل دستور اليونان وبين استقلال الرياضة مثل دستور البرازيل، وسوف اتناول هنا بعض هذه الدساتير على سبيل المثال وليست كدراسة شاملة لجميع الدساتير التي وردت بها الرياضة، ويرى دكتور أحمد عبد الظاهر في كتابيه (الجرائم الرياضية في القانون المصري)، (القانون الجنائي للألعاب الرياضية دراسة مقارنة) على الرغم من عدم استخدام الفقه اصطلاح "القانون الدستوري الرياضي" أو "القانون الرياضي الدستوري"، يبدو سائغا من وجهة نظره استعمال هذا المصطلح للدلالة على الأطر الدستورية الحاكمة للأنشطة الرياضية. ويعني بذلك النصوص الدستورية ذات الصلة بالحق في الرياضة، والتي وجدت تطبيقا لها من خلال أحكام المحاكم الدستورية في العديد من الدول. فعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بحق الأفراد في متابعة المباريات التي تلعبها المنتخبات الوطنية، أصدرت بعض المحاكم الدستورية ومحكمة العدل الأوربية أحكاما في هذا الشأن، كذلك أصدرت المحاكم الدستورية العديد من الأحكام بشأن نصوص التشريعات الرياضية.[١٤٩]

[١٤٩] أحمد عبد الظاهر: الجرائم الرياضية في القانون المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٨، ص ١٧

أحمد عبد الظاهر: القانون الجنائي للألعاب الرياضية دراسة مقارنة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠١٧ ص ١٧

ونجد بعض الدراسات التي طبقت نظريات القانون الدستوري على القانون الرياضي مثل دراسة كين فوستر إعادة النظر في قانون الرياضة العالمي حيث طبق نظريات الفقيه الدستوري تيوبنر على قانون الرياضة العالمي باعتباره نظام قانوني مستقل عابر للحدود الوطنية خارج عن سيطرة الدول الوطنية وأوامرها القانونية، والقول بأن المحاكم والهيئات التشريعية الوطنية ليس لها اختصاص على الرياضة أي انه قانون بلا دولة، وكذلك أنطوان دوفال في دراسته الميثاق الأولمبي دستور عابر لحدود الدول بدون دولة حيث طبق نظريات هارت حول الطبيعة القانونية للميثاق ونظريات تيوبنر حول مدى اعتبار الميثاق الأولمبي وثيقة دستورية [١٥٠] ونجد الأثر المباشر في نصوص دستورية واضحة تنص على الالتزام بالمعايير الرياضية الدولية مثل دستور مصر ٢٠١٤ ودستور البرازيل، حيث التزم نص دستوري في البرازيل باستقلال الرياضة وهي أحد المعايير الرياضية الدولية التي تم وضعها في الميثاق الأولمبي وفي لوائح الاتحادات الرياضية: الرياضة والترفيه المادة ٢١٧: يقع على الدولة واجب تشجيع ممارسة الرياضة الرسمية وغير الرسمية، باعتبارها حقا لكل فرد، مع إيلاء الاعتبار الواجب لما يلي: أولا: الاستقلال الذاتي للكيانات والرابطات التي تدير الرياضة، وذلك من حيث تنظيمها وعملها. ثانيا: تخصيص أموال عامة بهدف النهوض، على أساس الأولوية، بالرياضة التعليمية، وبالنهوض بالرياضة ذات الأداء الرفيع

---

150 150 Antoine Duval: The Olympic Charter: A Transnational Constitution Without a State?, JOURNAL OF LAW AND SOCIETY, VOLUME 45, ISSUE S1, JULY 2018, ISSN: 0263-323X, pp. S245±S269
Ken foster: Global Sport law Revisited, Entertainment and sports law Journal, 28 feb 2019.

في حالات محددة. ثالثا: منح معاملة متميزة للرياضة الاحترافية وغير الاحترافية. رابعا: حماية الرياضات التي تنشأ في البلد وتشجيعها.

فقرة ١ – لا تقبل السلطة القضائية الدعاوي القانونية المتعلقة بعمليات التأديب والتنافس الرياضيين إلا بعد استنفاذ اللجوء إلى المحاكم الرياضية، على النحو الذي ينظمه القانون.

فقرة ٢ – تصدر المحاكم الرياضية حكما نهائيا في غضون ستين يوما، على الأكثر، تحتسب من تاريخ إقامة الدعوى القضائية.

فقرة ٣ – تشجع الحكومة قضاء وقت الفراغ، باعتباره شكلا من أشكال النهوض الاجتماعي.[١٥١]

استقلال الرياضة في الدستور السوداني: تحت عنوان "النشء والشباب والرياضة" تنص المادة الرابعة عشرة من الدستور السوداني لسنة ٢٠٠٥ ميلادية على أن :_"(١) تضع الدولة السياسات وتوفر الوسائل لرعاية النشء والشباب وضمان تنشئتهم على وجه صحي بدنيا وأخلاقيا وحمايتهم من الاستغلال والإهمال المادي والأخلاقي. (٢) ترعى الدولة الرياضة وتمكن الشباب من تنمية مهاراتهم. (٣) تحمى الدولة وتدعم المؤسسات الرياضية الأهلية وتضمن استقلاليتها."

الدستور المصري: أشار الدستور المصري الى أن تنظيم القانون الخاص بشئون الرياضة والهيئات الرياضية وفقا للمعايير الدولية وكما وضحنا أن المعايير الدولية تعترف باستقلال الرياضة فبالتالي تعترف ضمنيا التشريعات الوطنية المصرية باستقلال الرياضة،_تنص المادة ٨٤ من الدستور المصري الجديد لعام ٢٠١٤ على أن "ممارسة الرياضة حق للجميع، وعلى مؤسسات

[١٥١] أحمد سعد محمد حسين: التوازن بين سيادة الدولة واستقلال الرياضة، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة حلوان، ٢٠٢٣م

الدولة والمجتمع اكتشاف الموهوبين رياضيا ورعايتهم، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتشجيع ممارسة الرياضة، وينظم القانون شئون الرياضة والهيئات الرياضية الأهلية وفقا للمعايير الدولية، وكيفية الفصل في المنازعات الرياضية."[١٥٢]

الفرع الثالث: تأثير المعايير الدولية على الدساتير الوطنية في مجال حقوق الانسان

اصطلاح حقوق الانسان يستخدم للإشارة الى تلك المطالب التي يتعين الوفاء بها لجميع الأفراد دونما أي تمييز بينهم سواء بسبب النوع أو الجنس أو اللون أو العقيدة أو الأصل أو لأي سبب أخر. وهو أيضا يعني وجوب أن يكفل للأفراد جميعا التمتع بهذه الحقوق أو المطالب بحكم كونهم بشرا، إذ أن الربط بين فكرة البقاء أو الوجود الإنساني في حد ذاته وبين مفاهيم الكرامة والحرية، يشكل جوهر الأساس الأخلاقي لمفهوم حقوق الانسان. ووفقا للتعريف المتداول في وثائق الأمم المتحدة، فإن حقوق الانسان هي الحقوق المتأصلة في طبيعتنا والتي لا يتسنى بدونها أن نعيش عيشة البشر.[١٥٣]

حقوق الانسان: هي مجموعة من الضمانات القانونية والأخلاقية والدينية التي تضمن الكرامة الإنسانية.[١٥٤]

---

[١٥٢] أحمد سعد محمد حسين: مرجع سابق.

[١٥٣] محمود شريف بسيوني، خالد محيي الدين أحمد: الوثائق الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الأول الوثائق العالمية (١)، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠١٥م, ص ٩.

[١٥٤] رضا عبد العزيز: محاضرة حجية الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان في التشريع المصري، الائتلاف المصري لحقوق الانسان والتنمية، نقابة المحامين شمال الجيزة، غير منشورة، ١-٨-٢٠٢٤

خصائص حقوق الانسان (طبيعية، عالمية، غير قابلة للتجزئة،...).

الوثائق الأساسية لشرعة الدولية لحقوق الانسان هي: (العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ١٩٧٦، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٧٦، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري ١٩٦٩، اتفاقية مناهضة التعذيب ١٩٨٧، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٨١، اتفاقية حقوق الطفل ١٩٩٠، اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرون وأسرهم ٢٠٠٣، اتفاقية ضمان حقوق كافة الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٠٧، اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ٢٠١٠)، هذه العهود المواثيق مصر صدقت عليها فيما عدا اتفاقية الاختفاء القسري.[١٥٥]

والدساتير الوطنية في كل الدول متأثرة بشكل كبير ومليئة باقتباسات متعددة من الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، فباب الحريات والحقوق في الدستور المصري ٢٠١٤ –على سبيل المثال– يتضمن تأثر كبير بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وورد في ديباجة الدستور "نكتب دستوراً يفتح أمامنا طريق المستقبل، ويتسق مع الاعلان العالمي لحقوق الإنسان التي شاركنا في صياغته ووافقنا عليه". وكذلك في عدد من المواد أبرزها المادة ٩٣: "تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة".

والإشارة إلى حقوق الإنسان أو حقوق الإنسان الدولية في دساتير الدول تتخذ أشكالاً مختلفة؛ فالسعودية ليس لديها دستور رسمياً، ولكن نظامها الأساسي

[١٥٥] رضا عبد العزيز: المرجع السابق.

للحكم يشير إلى حقوق الإنسان مقترنة بالإسلام. وتنص المادة ٢٦ من النظام الأساسي على أن "الدولة تحمي حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية."

وتشير بعض الدساتير صراحة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو إلى ميثاق الأمم المتحدة مثل دستور اليمن، المادة ٦ تنص على أن "تلتزم الدولة بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميًا."

وكذلك توجد الإشارة إلى حقوق الإنسان بعبارات أكثر عمومية دون الإشارة صراحة إلى أي صك محدد، بالإضافة إلى الإشارات العامة إلى الإطار العام لحقوق الإنسان الدولية، فإن الدساتير تشير عادة إلى حقوق إنسان محددة بطريقتين. فبعضها يقتصر على حقوق معينة، ويشير البعض الآخر من حيث المبدأ إلى القائمة الكاملة للحقوق والحريات المنصوص عليها في مواثيق الأمم المتحدة لعام ١٩٦٦م.[١٥٦]

ويتضمن دستور الولايات المتحدة أيضًا أحكامًا تشبه إلى حد كبير الأحكام الواردة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وعلى الرغم من التشابه بين النص الدستوري الأمريكي ونصوص مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، فقد وضعت الثقافة الدستورية الأمريكية "محظورات حقوق الإنسان" في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي. منعت هذه المحرمات الفروع السياسية الفيدرالية من التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان لعدة عقود بعد أن اعتمدت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، وكانت للمعايير

[156] SAID MAHMOUDI: International Human Rights Law as a Framework for Emerging Constitutions in Arab Countries. , in book: CONSTITUTIONALISM, HUMAN RIGHTS, AND ISLAM AFTER THE ARAB SPRING, Edited by Rainer Grote And Tilmann J. Röder, Oxford University Press 2016, P:536

الدولية لحقوق الإنسان تأثير عميق على تطور القانون الدستوري الأمريكي في الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٧٦. خلال تلك الفترة الزمنية، كانت الولايات المتحدة تدمج معايير حقوق الإنسان الدولية بشكل فعال في القانون الفيدرالي من خلال عملية الدمج الصامت.[١٥٧]

ومن أبرز نماذج لجوء القضاء المصري إلى المعايير الدولية لعدم وجود تشريع قانوني، هو اللجوء إلى الاتفاقيات الدولية المصدق عليها ومنشورة واعتبار سريانها كقانون، حكم في دعوي إضراب عمال السكة الحديد سنة ١٩٨٦م، (قضية النيابة العامة رقم ٤١٩٠ سنة ٨٦ الازبكية (١٢١ كلى شمال))،[١٥٨] حيث لم يكن قد تم النص على الحق في الاضراب بعد حيث تم تنظيمه من خلال المادة ١٩٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، حيث نص الحكم في تسبيبه على:

(حيث بالنسبة للدفع بنسخ المادة ١٢٤ ضمنياً بالاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإن مصر قد وقعت عليها ونصت المادة الثامنة منها على أنه "تتعهد الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بأن تكفل أ.... ب.... جـ.... د- الحق في الإضراب على أن يمارس طبقا لقوانين القطر المختص ...إلخ.

---

[157] David L. Sloss, Sovereignty and National Constitutions, 17 U. ST. THOMAS L.J. 625 (2021). Available at: https://ir.stthomas.edu/ustlj/vol17/iss3/4

[١٥٨] حكم محكمة أمن الدولة العليا طوارئ القاهرة، في قضية النيابة العامة رقم ٤١٩٠ سنة ٨٦ الازبكية (١٢١ كلى شمال)، ١٩٨٧/٤/١٦م، منشور على موقع المحامي الحقوقي جمال عيد: تاريخ الدخول: ٢٠٢٤/١٢/٤م، https://gamaleid.net/?p=785

وهذا النص قاطع الدلالة في أن على الدولة المنضمة للاتفاقية الالتزام بأن تكفل الحق في الإضراب بمعنى أنه صار معترفاً به كحق مشروع من حيث المبدأ ولا يجوز العصف به كلياً وتحريمه على الإطلاق وإلا فإن ذلك مصادرة كاملة للحق ذاته وما تملكه الدول المنضمة للاتفاقية لا يعدو أن يكون مجرد تنظيم ذلك الحق المقرر بحيث تنظيم التشريعات الداخلية طريقة ممارسة ذلك الحق وهناك فرق بين نشأة ووضع قيود على ممارسته، وعدم وضع تنظيم لذلك الحق لا يعنى على الإطلاق العصف به أو تأجيله لحين وضع تلك النظم وإلا لاستطاعت أية دولة التحلل من التزامها بعد وضع تنظيم لممارسة ذلك الحق.

وبالاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٧ لسنه ١٩٨١ بشأن الموافقة على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمنشور في العدد ١٤ من الجريدة الرسمية المؤرخ ٨ من إبريل سنة ١٩٨٢ يتبين أنه قد نص صراحة على أن الموافقة على الاتفاقية الدولية المذكورة وقد تم بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور مما يفيد أنها قد سردت بعد الحصول على موافقة مجلس الشعب بوصفها إحدى المعاهدات الدولية التي تتعلق بحقوق السيادة بما تضعه من قيود على سلطات الدولة تتمثل في وجوب احترام الحقوق التي أقرتها واعترفت بها الاتفاقية الدولية الصادرة في نطاق الأمم المتحدة وبالتطبيق لميثاقها.

وحيث أنه تطبيقا لنص المادة ١٥١ من الدستور سالفة الذكر ولما استقر عليه الفقه والقضاء فإن المعاهدات الدولية التي صدرت وفقا للأصول الدستورية المقررة ونشرت في الجريدة الرسمية حسب الأوضاع المقررة تعد قانونا من قوانين الدولة يتعين على القضاء الوطني تطبيقها باعتبارها كذلك.

وحيث أنه متى كان ذلك فإن الاتفاقية المذكورة وقد نشرت في الجريدة الرسمية في الثامن من إبريل سنة ١٩٨٢ بعد أن وافق عليها مجلس الشعب تعتبر قانوناً من قوانين الدولة.)[١٥٩]

ولتوضيح عولمة حماية حقوق الانسان، ظهر النظام القانوني العابر للحدود الوطنية في أوروبا مع ظهور الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الصادرة عن مجلس أوروبا والنمو والتوسع المتزايدين للاتحاد الأوروبي.

وقد ذكر أن "النظام القانوني العالمي هو نظام قانوني عابر للحدود الوطنية يتحمل فيه جميع الموظفين العموميين الالتزام بإعمال الحقوق الأساسية لكل شخص يخضع لولايتهم القضائية، بغض النظر عن الجنسية أو المواطنة". لقد كانت قصة حماية الحقوق قصة نجاح وتم التدرب عليها جيدًا. ربما يكون المسار من العدالة الفردية (التركيز على تعقب ومعاقبة انتهاكات حقوق الإنسان في الحالات الفردية) إلى العدالة الدستورية قد حدث بالفعل وتم رسمه ومناقشته بالفعل. وقد استلزم ذلك تغيير الأساليب التي اعتمدتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (على سبيل المثال، استخدام الأحكام التجريبية) وما ترتب على ذلك من تغييرات في التصور الذاتي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (كمحكمة دستورية لأوروبا). كل هذا، رغم أهميته الكبيرة بلا شك، ليس كافيا. لذلك، سيكون الطموح هو تجاوز حقوق الإنسان والإطار الدستوري المهيمن ورسم مسار جديد للنظام القانوني العابر للحدود الوطنية.

---

[١٥٩] حكم محكمة أمن الدولة العليا طوارئ القاهرة، في قضية النيابة العامة رقم ٤١٩٠ سنة ٨٦ الازبكية (١٢١ كلى شمال)، ١٩٨٧/٤/١٦م، منشور على موقع المحامي الحقوقي جمال عيد: تاريخ الدخول: ٢٠٢٤/١٢/٤م، https://gamaleid.net/?p=785

والمسار الجديد من شأنه أن يأخذنا من نظام دستوري قائم على الحقوق (الموجود بالفعل في أوروبا) إلى حكم قانون عابر للحدود الوطنية قائم على الديمقراطية. وسيكون هذا الأخير بمثابة مصدر جديد للمشروعية لجميع ترتيبات الحكم ضمن النظام القانوني العابر للحدود الوطنية.

لن يغطي الإطار المرجعي للنظام القانوني العابر للحدود الوطنية حماية الحقوق فحسب، بل سيغطي أيضًا ما أسميه هنا "الدفاع عن السمات/السمات الدستورية والنوى الديمقراطية" للوحدات التي تشكل نسيج النظام القانوني العابر للحدود الوطنية.[١٦٠]

قدم البروفيسور كولين بيك وزملاؤه Colin J. Beck et al دراسة تجريبية مفصلة مستخدم التحليل الكمي توصل الى أن المعايير الدولية لحقوق الإنسان أصبحت، مع مرور الوقت، أكثر رسوخاً في نصوص الدساتير الوطنية. هذا التحليل استخدم قياسًا كميًا لدمج معايير حقوق الإنسان الدولية في الدساتير الوطنية.[١٦١] وقد حددوا قائمة تضم ٦٥ حقًا محددًا مدرجة في كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR). وقاعدة بيانات مشروع الدساتير المقارنة.[١٦٢]
اعتبارًا من عام ١٩٢٥ كان الدستور يحمي في المتوسط حوالي ١٥ من تلك

[160] Tomasz Tadeusz Koncewicz: Understanding the Transnational Legal Order – Part 1: Of Pressures and Ambitions, reconnect-europe, Published on December 18, 2020, https://reconnect-europe.eu/blog/understanding-the-transnational-legal-order-part-1-of-pressures-and-ambitions/

[161] Colin J. Beck et al., Constitutions in World Society: A New Measure of Human Rights, in CONSTITUTION-MAKING AND TRANSNATIONAL LEGAL ORDER, supra note 5, at 85. Citied from = David L. Sloss: Sovereignty and National Constitutions, 17 U. ST. THOMAS L.J. 625 (2021).
Available at: https://ir.stthomas.edu/ustlj/vol17/iss3/4

[162] https://comparativeconstitutionsproject.org/about-ccp

الحقوق الـ ٦٥. وبحلول عام ١٩٥٠ كان الدستور يحمي في المتوسط حوالي ٢٢ من تلك الحقوق الـ ٦٥. وبحلول عام ٢٠١٣ كان الدستور يحمي ٣٥ من تلك الحقوق الـ ٦٥. وخلص مؤلفو الدراسة إلى ما يلي:

"[من الواضح أن عدد أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الموجودة في الدستور بتتبع الوقت تتزايد بشكل وثيق إلى حد ما. وتميل الدساتير الأحدث إلى الحصول على درجات أعلى في مؤشر حقوق الإنسان. وقد أجروا تحليلات تراجعية للتحكم في العديد من المتغيرات في محاولة لتفسير سبب زيادة عدد حقوق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تحميها الدساتير الوطنية مع مرور الوقت. ويخلصون إلى ما يلي:

تؤكد تحليلات متعددة أن القانون الدستوري يتأثر بالسياق العابر للحدود الوطنية وقت اعتماده. . . . باختصار، ينبغي اعتبار الدساتير وثائق عالمية وعابرة للحدود الوطنية بقدر ما تعتبر وثائق وطنية.[١٦٣]

باختصار، يوضح التحليل التجريبي الدقيق للنصوص الدستورية أن القوى العابرة للحدود الوطنية لها تأثير كبير على نصوص الدساتير الوطنية. ولذلك، فإن النموذج السيادي لوضع الدستور، والذي ينظر إلى دستور كل دولة على أنه تعبير عن هويتها الوطنية الفريدة، غير دقيق من حيث الوصف.[١٦٤]

---

[163] Colin J. Beck et al., Constitutions in World Society: A New Measure of Human Rights, in CONSTITUTION-MAKING AND TRANSNATIONAL LEGAL ORDER, supra note 5, at 85. Citied from = David L. Sloss: Sovereignty and National Constitutions, 17 U. ST. THOMAS L.J. 625 (2021).
Available at: https://ir.stthomas.edu/ustlj/vol17/iss3/4

[164] David L. Sloss: Sovereignty and National Constitutions, 17 U. ST. THOMAS L.J. 625 (2021).p:629
Available at: https://ir.stthomas.edu/ustlj/vol17/iss3/4

بشأن النظم القانونية العابرة للحدود الوطنية Transnational Legal Orders (TLO) (TLO). يوفر إطار عمل TLO إطارًا لتحليل "المعايير القانونية التي يتم تصديرها واستيرادها عبر الحدود والتي تتضمن شبكات عبر وطنية ومؤسسات دولية وإقليمية تساعد في بناء ونقل القاعدة القانونية في مجال القانون.

أحكام الحقوق الدستورية لا يتم اختيارها عشوائيًا، ولكنها مستمدة من نماذج عالمية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويتم تنسيق أحكام الحقوق في الدساتير الوطنية من خلال محتوى المعاهدات الدولية، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالتالي، فإن القائمة التي يختار منها واضعي الدستور هي قائمة دولية، وتتأثر بالمعايير العالمية، وتتجسد في معاهدات حقوق الإنسان.[١٦٥]

وينص دستور مصر الصادر عام ٢٠١٤ في المادة ٩٣ على: «تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة».

وتوضح هذه المادة التزام الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتكفل جميع الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات بالإضافة إلى الحقوق المنصوص عليها في الدستور والقوانين المصرية، وبالتالي تعتبر هذه الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الانسان في مصاف المواد الدستورية فلا ينبغي أن يصدر قانون مخالف لها والا قد يتعرض لشبهة عدم الدستورية والطعن عليه امام المحكمة الدستورية العليا لإلغائه.

[165] GREGORY SHAFFER, TOM GINSBURG, TERENCE C. HALLIDAY: Constitution-Making and Transnational Legal Order, Cambridge University Press 2019, p:4. doi: 10.1017/9781108561792

مادة ١٥١ من دستور مصر ١٩٧١: رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات، ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان. وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة.

على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة، أو التي تتعلق بحقوق السيادة، أو التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الموازنة، تجب موافقة مجلس الشعب عليها.

مادة ١٩٥: يؤخذ رأي مجلس الشورى فيما يلي: – معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة.

دستور مصر ٢٠١٢: مادة ١٤٥: يمثل رئيس الجمهورية الدولة في علاقاتها الخارجية، ويبرم المعاهدات، ويصدق عليها بعد موافقة مجلسي النواب والشورى. وتكون لها قوة القانون بعد التصديق عليها ونشرها؛ وفقًا للأوضاع المقررة.وتجب موافقة المجلسين بأغلبية ثلثي أعضائهما على معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي تتعلق بحقوق السيادة. ولا يجوز إقرار أي معاهدة تخالف أحكام الدستور.

ويتضح من المقارنة التاريخية للدساتير المصرية إن دستور ٢٠١٤ تضمن الالتزام المباشر باتفاقيات حقوق الانسان بالإضافة الى مادة ابرام المعاهدات التي كانت موجودة في الدساتير السابقة، حيث لا تزال موجودة في الدستور الحالي:

مادة ١٥١: يمثل رئيس الجمهورية الدولة في علاقاتها الخارجية، ويبرم المعاهدات، ويصدق عليها بعد موافقة مجلس النواب، وتكون لها قوة القانون بعد نشرها وفقًا لأحكام الدستور. ويجب دعوة الناخبين للاستفتاء على معاهدات الصلح والتحالف وما يتعلق بحقوق السيادة، ولا يتم التصديق عليها إلا بعد

إعلان نتيجة الاستفتاء بالموافقة. وفى جميع الأحوال لا يجوز إبرام أية معاهدة تخالف أحكام الدستور، أو يترتب عليها التنازل عن أي جزء من إقليم الدولة.

وفي أحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية:

(وحيث أن مبدأ عدم جواز معاقبة الشخص مرتين عن فعل واحد، من المبادئ التي رددتها النظم القانونية على اختلافها، ويعتبر جزءاً من الحقوق الأساسية التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية لكل إنسان، ويخل إهداره بالحرية الشخصية التي يعتبر صونها من العدوان ضمانة جوهرية لآدمية الفرد ولحقه في الحياة. وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن خضوع الدولة للقانون محدد على ضوء مفهوم ديموقراطي مؤداه: ألا تخل تشريعاتها بالحقوق التي يعتبر التسليم بها في الدول الديموقراطية مفترضاً أولياً لقيام الدولة القانونية، وضمانة أساسية لصون حقوق الإنسان وكرامته وشخصيته المتكاملة، ويندرج تحتها طائفة من الحقوق تعتبر وثيقة الصلة بالحرية الشخصية التي كفلها الدستور واعتبرها من الحقوق الطبيعية التي لا تمس، ومن بينها ألا تكون العقوبة الجنائية التي توقعها الدولة بتشريعاتها مهينة في ذاتها أو ممعنة في قسوتها، أو منطوية على تقييد الحرية الشخصية بغير انتهاج الوسائل القانونية السليمة، أو متضمنة معاقبة الشخص عن فعل واحد أكثر من مرة)[١٦٦].

(حيث إنه متى كان ما تقدم، وكان مبدأ عدم جواز معاقبة الشخص مرتين عن فعل واحد من المبادئ التي رددتها النظم القانونية على اختلافها ويعتبر جزءا من الحقوق الأساسية التي تضمنها الاتفاقيات الدولية لكل انسان، وكان قضاء هذه المحكمة قد جري على أن خضوع الدولة للقانون محددا على ضوء مفهوم ديموقراطي مؤداه ألا تخل تشريعاتها بالحقوق التي يعتبر التسليم بها في الدول الديموقراطية مفترضا أوليا لقيام الدولة القانونية، وضمانة أساسية

[١٦٦] حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى ٥٥ لسنة ٢٧ – دستورية – المحكمة الدستورية العليا – مرفوعة علنية رقم ٥٥ لسنة ٢٧ بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٠م.

لصون حقوق الإنسان وكرامته وشخصيته المتكاملة ويندرج تحتها طائفة من الحقوق تعتبر وثيقة الصلة بالحرية الشخصية التي كفلها الدستور في مادته الحادية والأربعين واعتبرها من الحقوق الطبيعية التي لا تمس، من بينها ألا تكون العقوبة الجنائية التي توقعها الدولة بتشريعاتها مهينة في ذاتها أو ممعنة في قسوتها، أو منطوية على تقييد الحرية الشخصية بغير انتهاج الوسائل القانونية السليمة، أو متضمنة معاقبة الشخص أكثر من مرة عن فعل واحد، وكان الاشتباه في صوريتيه المشار إليهما بنص المادة (٥) المطعون عليها لا يعتبر فعلا اتخذ مظهرا خارجيا ملموسا، ولا هو يقيد الحرية الشخصية بمراعاة الوسائل القانونية المتوافقة مع أحكام الدستور في جوانبها الموضوعية والإجرائية، أو يلتزم الضوابط التي أرستها هذه المحكمة في شأن المحاكمة المنصفة ومن بينها افتراض البراءة كحقيقة مستعصية على الجدل تمليها الشرعية الجنائية, وكان الاشتباه في الصورة التي يقوم فيها على أحكام الادانة السابقة يتمحض عن معاقبة الشخص مرتين عن فعل واحد؛ فأن المادة (٥) المشار إليها تكون مخالفة لأحكام المواد (٤١) , (٦٦) , (٦٧) من الدستور).[١٦٧]

ويظهر هنا تأثر الدستور المصري بشرعة حقوق الانسان الدولية، ويتضح من الحكم أن قياس مدى دستورية نص ترجع إلى النص الدستوري في الوثيقة الدستورية وليس فحص الدستورية طبقا للشرعة الدولية لحقوق الانسان.

دستور دولة المغرب ٢٠١١: وإدراكا منها لضرورة تقوية الدور الذي تضطلع به على الصعيد الدولي، فإن المملكة المغربية، العضو العامل النشيط في المنظمات الدولية، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات، وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا. كما تؤكد عزمها على مواصلة العمل للمحافظة على السلام والأمن في العالم.

---

[١٦٧] حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى ٣ لسنة ١٠ – دستورية – المحكمة الدستورية العليا – مرفوعة علنية رقم ٣ لسنة ١٠ بتاريخ ١٩٩٣/٠١/٠٢

جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة.

دستور فرنسا ١٩٥٨ (المعدل ٢٠٠٨)

العنوان الثاني. رئيس الجمهورية المادة ١١: يجوز لرئيس الجمهورية، بناءً على توصية من الحكومة أثناء انعقاد جلسة البرلمان، أو بناءً على اقتراح مشترك من المجلسين، منشور في الجريدة الرسمية، أن يعرض للاستفتاء أي مشروع قانون حكومي يتناول التنظيم العام. السلطات، أو الإصلاحات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية أو الاجتماعية للدولة، والخدمات العامة المساهمة فيها، أو التي تنص على الإذن بالتصديق على معاهدة قد تؤثر على عمل المؤسسات، على الرغم من أنها لا تتعارض مع الدستور.

العنوان السادس. بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية: المادة ٥٤: إذا رأى المجلس الدستوري، بناء على إحالة من رئيس الجمهورية، أو من رئيس الوزراء، أو من رئيس أحد المجلسين، أو من ستين عضوا في المجلس الوطني أو ستين عضوا في مجلس الشيوخ، أن تعهدا دوليا يتضمن إذا كانت المادة مخالفة للدستور، فلا يجوز منح الإذن بالتصديق أو الموافقة على التعهد الدولي المعني إلا بعد تعديل الدستور.

المادة ٥٥: يجب أن تكون للمعاهدات أو الاتفاقيات التي تم التصديق عليها أو الموافقة عليها حسب الأصول، عند نشرها، الأسبقية على القوانين الصادرة عن البرلمان، مع مراعاة تطبيق الطرف الآخر لها فيما يتعلق بكل اتفاقية أو معاهدة.

دستور الاكوادور ٢٠٠٨ المعدل ٢٠١٥:

المادة ٤٢٤: ويتمتع الدستور وكذلك اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية التي صادقت عليها الدولة، وتعترف بحقوق أكثر ملاءمة من الحقوق التي يضمنها الدستور، بالأولوية على أي نظام قانوني آخر أو أي فعل آخر من قبل السلطة العامة.

دستور البرازيل ١٩٨٨ (المعدل ٢٠١٧)

مادة ٤: العلاقات الدولية لجمهورية البرازيل الاتحادية محكومة بالمبادئ الآتية:

–الحقوق والضمانات الواردة في هذا الدستور لا تستثني حقوقاً وضمانات أخرى مستمَّدة من النظام والمبادئ التي يتبناها، أو من المعاهدات الدولية التي تُعدّ جمهورية البرازيل الاتحادية طرفاً فيها.

–المعاهدات والمواثيق الدولية حول حقوق الإنسان، والتي تمت الموافقة عليها من قبل مجلسي الكونغرس الوطني، في جلستي تصويت منفصلتين، بثلاثة أخماس أصوات أعضاء كل منهما، مساوية في المكانة للتعديلات الدستورية.

تُخضع البرازيل نفسها للولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية التي عبّرت عن التزامها بتأسيسها.

–الاحتفاظ بعلاقات مع الدول الأجنبية والمشاركة في المنظمات الدولية؛

خدمات المسافرين في النقل على الطرقات الدولية وبين الولايات؛

–الجرائم التي تنصّ عليها المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية، عندما يكون ارتكابها قد بدأ في البلاد وكان من المخطط لنتائجها أن تحدث في الخارج، أو بالعكس؛

–لأغراض ضمان الامتثال للالتزامات الناشئة عن حقوق الإنسان الدولية التي تكون البرازيل طرفاً فيها، فإن النائب العام للجمهورية يقترح على محكمة العدل العليا، في أي مرحلة من التحقيق أو الإجراءات، النقل إلى الولاية القضائية للمحاكم الاتحادية في حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

–ينص القانون على الانضمام إلى القوات المسلحة وحدود السن المطلوب وفترة الخدمة وغيرها والشروط الأخرى لنقل أفراد الجيش إلى حالة عدم النشاط،

وحقوقهم ومسؤولياتهم وتعويضاتهم وامتيازاتهم والأوضاع الخاصة الأخرى للجيش، بالنظر إلى خصوصية نشاطهم، بما في ذلك تلك التي يؤدونها بموجب الاتفاقيات الدولية والحرب.

–اكتشاف الجرائم الجنائية ضد النظام السياسي والاجتماعي، أو التي تلحق الضرر بممتلكات وخدمات ومصالح الاتحاد ومؤسساته وشركاته العامة، إضافة إلى الجرائم الأخرى ذات التداعيات الدولية، والتي تتطلب عملية قمع موحَّد، طبقاً لأحكام القانون.

– أحكام الدستور الانتقالي لعام ١٩٨٨م: المادة ٥٢: لا ينطبق الحظر المشار إليه في هذه المادة على التفويض الناجم عن الاتفاقات الدولية والاتفاقيات التبادلية أو الاتفاقيات ذات الفائدة للحكومة البرازيلية.[١٦٨]

وبوسع المرء أن يتبين الاتجاهات العالمية في التفكير الدستوري من خلال فحص ديباجة الدساتير؛ فالاشتراكية تنهض في القرن العشرين، ولكنها تنهار في القرن الحادي والعشرين، لتحل محلها إشارات إلى السوق، أو إلى الله الذي كانت تراجعت شعبية الإشارة اليه في وقت سابق بعد القرن التاسع عشر. وبالمثل يحدد القانون في هذا المجلد التجمعات الأيديولوجية الموجودة في الأنماط الكامنة للغة المستخدمة في النصوص، وتتأثر عملية صياغة الدساتير أيضًا بالمعايير والقوى العابرة للحدود الوطنية. وظهرت منظمات دولية لديها برامج لبناء الدستور، بما في ذلك المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية International IDEA. ولا تشكل هذه العناصر محتوى صياغة الدستور فحسب، بل عملية صياغته ذاتها، تقوم المنظمات الخارجية بتجميع كتيبات حول كيفية تصميم العمليات، ودراسات حالة حول كيفية عملها، ومن المهم بشكل خاص في هذا الصدد القاعدة القائلة بأن المشاركة مطلوبة في وضع الدستور. وقد دأبت الأمم المتحدة، على وجه الخصوص، على دفع عملية صنع الدستور التشاركي، واعتبرها البعض حقًا في القانون الدولي مثل هارت. وهذا المعيار

168 https://constituteproject.org

يرتكز على أسس تجريبية ضعيفة – فالدساتير التشاركية ليست دائمًا أكثر ديمومة أو أكثر فعالية. لكن حقيقة أن حتى العملية تخضع للمشاركة العابرة للحدود الوطنية تظهر مدى العمق الذي تحول إليه هذا المجال.

وأصبح تنفيذ الدستور على نحو متزايد مشروعا عابرا للحدود الوطنية، وتقوم الجهات الفاعلة الخارجية – الدول، ومنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات الدولية، والجماعات الدينية، وغيرها – بمراقبة أداء الدساتير. وأحد العناصر الفاعلة الجديدة "لجنة البندقية" وهي جهاز تابع لمجلس أوروبا، والتي قامت ببناء قدر كبير من السلطة الأخلاقية كمراقب للدساتير في الدول السبع والأربعين الواقعة في نطاقها، وقد انتشرت الآن أنشطتها خارج أوروبا لتقديم المشورة الدستورية.

ولقد أصبحت مشاركة الجهات الفاعلة الدولية مكثفة بشكل متزايد في العقود الأخيرة، مع دخول مجموعات أكثر تنوعًا من الجهات الفاعلة والمعايير إلى الميدان، في كل مرحلة من مراحل العملية الدستورية – إطلاق عملية وضع الدستور؛ تصميم إجراءات وضع الدستور؛ صياغة النص؛ اعتماد الدستور؛ والتنفيذ – تتضمن عملية صنع الدستور التفاعل بين الجهات الفاعلة العابرة للحدود الوطنية والأحزاب المحلية. إنه يشمل كلا من المستوردين والمصدرين للمعايير والمقاومة والتكيف والتسوية المعيارية وعدم التسوية.

لا تتضمن العملية الدستورية تصميم نظام قانوني وطني فحسب، بل تتضمن مناقشات حول معايير معينة تشرك الجهات الفاعلة عبر الوطنية في مجالات فرعية معينة، مثل حقوق الملكية، والحقوق الفردية والاجتماعية، وحقوق الجنسين، وحقوق الأقليات، ومكانة الدين، وهكذا دواليك. تنشأ المنافسات والمناقشات حول مواءمة قواعد وممارسات دستورية معينة مع القضايا الأساسية التي يُنظر إليها على أنها مشاكل يجب على القانون معالجتها. وبينما تنشأ اشتباكات عنيفة في العديد من هذه المناطق، تظهر مناطق أخرى تسوية

معيارية. هناك إجماع، على سبيل المثال، على الحاجة إلى إدراج بعض الأحكام الخاصة بالحقوق في الدستور، وكذلك على الحاجة إلى تقديم الدعم الكلامي على الأقل للعمليات الديمقراطية.[١٦٩]

[169] GREGORY SHAFFER, TOM GINSBURG, TERENCE C. HALLIDAY: Constitution-Making and Transnational Legal Order, Cambridge University Press 2019, p:6. doi: 10.1017/9781108561792

المطلب الثالث: القضاء الدستوري والمعايير الدولية

تختلف مكانة المعايير الدولية طبقا للنظام الوطني، فهناك أنظمة تضع المعايير الدولية في مكانة فوق دستورية، ونظم أخرى تضعها في مكانة دستورية، ونظم تعتبرها في مكانة التشريع العادي، وطبقا لوضعها داخل النظام الوطني يختلف دور الرقابة القضائية الدستورية، فبينما تمتثل التشريعات الوطنية للمعايير الدولية وتراقب المحكمة الدستورية مدى امتثال القوانين لتلك المعايير الدولية، متى كان نظامها القانوني يضع المعايير الدولية في درجة تسمو على التشريعات.

نجد أنه إذا كان مكانة المعايير الدولية في درجة التشريعات العادية ولا تسمو عليها؛ فإنها تخضع للرقابة على مدى دستوريتها وتوافقها مع الدستور الوطني.

فالقضاء الدستوري يقوم بالرقابة على دستورية القوانين كاختصاص أساسي مع اختصاصات أخرى تحدده له القوانين، وفي صدد قيامه بعمله يتعرض إلى المعايير الدولية سواء بكونها معايير دستورية عليا تسمو على القوانين ويتم مراعاتها، أو بكونها نصوص يتم مراقبتها واخضاعها للامتثال للنص الدستوري وكونها دستورية أو غير دستورية داخل الدولة الوطنية.

لم يقتصر التدويل على إعادة صياغة النصوص الدستورية والتشريعية وفقا لمقتضيات القانون الدولي، وإنما اِمتد إلى توجيه هيئات القضاء الدستوري إلى الأخذ بمفاهيم القانون الدولي في تفسيرهم لبعض النصوص الدستورية. ولقد لعبت المحاكم الدستورية دورا كبيرا في توسيع تسلل القانون الدولي إلى القانون الداخلي، حيث أسست الكثير من أحكامها على المبادئ والمواثيق الدولية، خاصة تلك التي تتعلق بحقوق الانسان، مساهمة من جهتها في تقوية المركز القانوني للفرد، أحد أهداف المجتمع الدولي الحديث، ومن أبرز الأمثلة ما ذهبت إليه

المحكمة الدستورية الألمانية من إعطاء المبادئ العامة للقانون الدولي قوة القانون الاتحادي، واتجاه المحكمة الدستورية الإيطالية إلى استخدام القواعد الدولية المتعلقة بحقوق الانسان كمرجعية لأحكامها، أما في فرنسا فيتجسد تأثير القانون الدولي في القضاء الدستوري في مد المجلس الدستوري لمجال القواعد المرجعية أو ما اصطلح عليه بالكتلة الدستورية ليشمل المبادئ ذات القيمة الدستورية والتي تعد في الأصل مبادئ دولية، وتأكيد ذات المجلس على سمو القانون الدولي على القانون الداخلي بموجب قراره رقم ٨٦ – ٢١٦ المؤرخ في ٠٣ سبتمبر ١٩٨٦، وإعلانه في قراره رقم ٩٢- ٣٠٨ المؤرخ في ٩ أبريل ١٩٩٢ المتعلق بالاتحاد الأوروبي –حول معاهدة ماستريخت– أن السّيادة الوطنية لا تقف عائقا أمام إمكانية أن تعقد الدولة الفرنسية –رهنًا بالمعاملة بالمثل- اِلتزامات دولية تساهم من خلالها في تطوير منظمة دولية.[١٧٠]

[١٧٠] فتيحة بن صديق، محمد هاملي: تدويل الدساتير وأثره على سيادة الدولة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٢، العدد٢، سبتمبر ٢٠٢١، ص ٦٦.

الفرع الأول: رقابة مدى دستورية المعايير الدولية:

إذا كانت المعايير الدولية في مستوى التشريعات البرلمانية العادية فبالتالي تخضع لرقابة المحكمة الدستورية مثلها مثل القوانين العادية، ولكن ما هو الوضع في حالة عدم الحكم بعد الدستورية المعاهدة؟

لقد نصت بعض الدساتير الوطنية صراحة في هذا الصدد أن الإقرار بعدم دستورية معاهدة محددة، لا يؤدي فقط إلى استبعاد المصادقة عليها، بل يمكن أن يكون ذلك سببا لإجراء تعديل دستوري من أجل أقلمه القواعد الدستورية مع بنود الاتفاقية الدولية؛ فقد أكد المجلس الدستوري الفرنسي أن المعاهدة المتضمنة الدستور الأوروبي تتضمن أحكاما متعارضة مع الدستور الفرنسي، وبالنتيجة فإن المصادقة عليها تتطلب بالضرورة تعديل أحكام الدستور الفرنسي لتصبح المعاهدة جزءا من النظام القانوني الداخلي.[١٧١]

وطبقا لنص مواد الدستور المصري فإن موقع المعاهدات والمواثيق الدولية في هرم القوانين في مصر بمثابة القانون العادي، متى تم التصديق عليها ونشرها، وبالتالي هي تخضع لرقابة المحكمة الدستورية المصرية بصفتها قانون عادي تم التصديق عليه ونشره، وطالما لم تنشر المعاهدة فلا يعتد بها كقانون في مصر، وبالتالي إذا وجد –فرضا– معاهدة لم يتم التصديق عليها ولم تنشر أو صدق

---

[١٧١] علي معزوز: مظاهر تدويل الدساتير الوطنية في مجال الحقوق والحريات الأساسية من خلال هيمنة المصادر الدولية، حوليات جامعة الجزائر ١، المجلد ٣٥ عدد خاص/٢٠٢١م، ص ٢١٠– ٢٢٨م.

Décision du conseil constitutionnel français,2004-505DC,19novembre 2004,cons,

.n 6,7 et 24

عليها ولم تنشر؛ فهي لا تعتبر قانون ساري في مصر، وبالتالي لا يجوز النظر في مدى دستوريتها.

وبالرغم من خلو كافة الدساتير المصرية المتعاقبة من النص على اختصاص للمحكمة الدستورية العليا بالرقابة على دستورية المعاهدات الدولية، إلا أن قضاء المحكمة الدستورية العليا قد استقر على مباشرة رقابتها الدستورية على المعاهدات الدولية، استناداً لنصى المادتين (١٥١) من دستور ١٩٧١، و(١٥١) من الدستور الحالي الصادر عام ٢٠١٤، واللتين منحتا المعاهدات الدولية ذات قوة القانون.[١٧٢]

ونجد في مصر في الفترة الأخيرة تعديل على قانون المحكمة الدستورية العليا يسمح للمحكمة بالرقابة على قرارات الهيئات الدولية وأحكام المحاكم الدولية وتنفيذها في مصر، كما نجد صدى للمعايير الدولية في بعض أحكام المحكمة الدستورية العليا في مصر، مثل حكم المحكمة بعدم دستورية جزء من المادة ٦٩ من قانون الرياضة المصري الصادر بالقانون ٧١ لسنة ٢٠١٧ حيث تناولت المعايير الرياضية الدولية وجاء هذا التناول طبقا للنص الدستوري في المادة ٨٤ من الدستور المصري ٢٠١٤ الذي يشير الى المعايير الرياضية الدولية.

عدل المشرع المصري قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩م بحيث يسمح للمحكمة الدستورية العليا بالرقابة على دستورية

[١٧٢] شيماء نجم: الرقابة الدستورية على قرارات المنظمات الدولية، منشورات قانونية أرشيف رقمي، الأحد ١٤ يناير ٢٠٢٤م، https://manshurat.org/content/lrqb-ldstwry-l-qrrt-lmnzmt-ldwly، تاريخ الدخول: ٢٠٢٤/١٢/٤م

قرارات المنظمات والهيئات الدولية وأحكام المحاكم الأجنبية المطلوب تنفيذها في مواجهة الدولة.[١٧٣]

المادة (٢٧ مكرر): "تتولى المحكمة الدستورية العليا الرقابة على دستورية قرارات المنظمات والهيئات الدولية وأحكام المحاكم الأجنبية المطلوب تنفيذها في مواجهة الدولة."

المادة (٣٣مكرر): " لرئيس مجلس الوزراء أن يطلب من المحكمة الدستورية العليا الحكم بعدم الاعتداد بالقرارات والأحكام المشار إليها في المادة(٢٧مكرر)، أو بالالتزامات المترتبة على تنفيذها. ويختصم في الطلب كل ذي شأن، ويرفق به صورة مبلغة للقرار أو الحكم المطلوب عدم الاعتداد به، وترجمة معتمدة له. ويجب أن يُبين في الطلب النص أو الحكم الدستوري المدعي بمخالفته، ووجه المخالفة. وتفصل المحكمة في الطلب على وجه السرعة".

وهذا التعديل أضاف اختصاصا جديدا للمحكمة الدستورية العليا المصرية، مفاده أن للمحكمة أن تمد رقابتها الدستورية على دستورية قرارات المنظمات والهيئات الدولية وأحكام المحاكم الأجنبية المطلوب تنفيذها في مواجهة الدولة، وحدد لممارسة هذا الاختصاص إجراءات معينة من ضمنها أن يكون مقدم الطلب الى المحكمة هو رئيس مجلس الوزراء دون غيره، بالإضافة للاشتراطات الإجرائية الأخرى.[١٧٤]

---

[١٧٣] التعديل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ٢٠٢١م الصادر بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٥م

[١٧٤] حسين صدام بدر البيضاني: الرقابة الدستورية على قرارات المنظمات الدولية وأحكام المحاكم الأجنبية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٣، ص ٩٢.

نماذج من أحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية:

١–حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية يوضح أن المعاهدات الدولية ليست لها قيمة الدستور وقوته ولا تتجاوز مرتبتها مرتبة القانون:

(ومن حيث إنه عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ووقعته مصر، فإنه لا يعدو أن يكون مجرد توصية غير ملزمة وليست له قيمة المعاهدات الدولية المصدق عليها، وحتى بالنسبة إلى هذه المعاهدات فإن صدور قانون داخلي بأحكام تغايرها لا ينال من دستوريته ذلك أن المعاهدات ليست لها قيمة الدساتير وقوتها ولا تجاوز مرتبتها مرتبة القانون بذاته، هذا فضلاً عن أن القرار بقانون المطعون فيه لا يناهض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فقد نصت المادة (٢٩) منه في فقرتها الثانية على أن الفرد يخضع في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها لتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديموقراطي ومن ثم فإنه متى اقتضت موجبات النظام العام في البلاد والذى يستمد حدوده أساساً من الشريعة الإسلامية حظر المحافل البهائية ووقف نشاطها فلا تثريب على هذا الحظر ولا تنافر بينه وبين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن ثم يكون هذا الوجه غير قائم على أساس سليم).[١٧٥]

للمزيد برجاء مراجعة: عبد المنعم زمزم: رقابة المحكمة الدستورية العليا على قرارات المنظمات الدولية والاختصاص المشترك بينها وبين المحاكم الابتدائية في الرقابة على أحكام المحاكم الأجنبية، المجلة القانونية، ٢٠٢٢م.

[١٧٥] حكم المحكمة العليا في الدعوى ٧ لسنة ٢ – دستورية – المحكمة العليا – مرفوعة علنية رقم ٧ لسنة ٢ بتاريخ ١٩٧٥/٠٣/٠١

٢-حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية بخصوص إن المعاهدات الدولية لها نفس مرتبة القانون ولا تسمو عليه.

(وحيث إن مناط اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في دستورية القوانين واللوائح أن يكون أساس الطعن هو مخالفة التشريع لنص دستوري، فلا يمتد لحالات التعارض أو التنازع بين اللوائح والقوانين، ولا بين التشريعات الأصلية والفرعية ذات المرتبة الواحدة.

لما كان ذلك، وكانت الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور تنص على أن رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة ، وكانت اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومتي جمهورية مصر العربية والجمهورية اليونانية الموقع عليها بالقاهرة بتاريخ أول إبريل سنة ١٩٧٥ والصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٦ التي تستند إليها المدعية في طعنها الماثل لا تجاوز قوة القانون ولا ترقى إلى مرتبة النصوص الدستورية ، فإن ما تثيره المدعية من أن الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ المشار إليها تخالف أحكام تلك الاتفاقية – أياً ما كان وجه الرأي في شأن هذه المخالفة – لا يعدو أن يكون نعياً بمخالفة قانون لاتفاقية دولية لها قوة القانون، ولا يشكل بذلك خروجاً على أحكام الدستور المنوط بهذه المحكمة صونها وحمايتها، الأمر الذى يتعين معه رفض الدعوى)[١٧٦].

[١٧٦] حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى ٣١ لسنة ٣ – دستورية – المحكمة الدستورية العليا – مرفوعة علنية رقم ٣١ لسنة ٣ بتاريخ ١٩٨٣/٠٥/٠٧

٣-حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية بعدم اعتبار الاتفاقيات الدولية من اعمال السيادة وجواز الطعن عليها بعد الدستورية:

(فالمحكمة الدستورية العليا وحدها هي التي تحدد – بالنظر إلى طبيعة المسائل التي تنظمها النصوص المطعون عليها – ما إذا كانت النصوص المطروحة عليها تعتبر من الأعمال السياسية فتخرج عن ولايتها بالرقابة على الدستورية، أم أنها ليست كذلك فتبسط عليها رقابتها.

وحيث إنه وإن كانت نظرية الأعمال السياسية – كقيد على ولاية القضاء الدستوري – تجد في ميدان العلاقات والاتفاقيات الدولية معظم تطبيقاتها بأكثر مما يقع في المجال الداخلي، نظراً لارتباط ذلك الميدان بالاعتبارات السياسية وسيادة الدولة ومصالحها العليا، إلا أنه ليس صحيحاً إطلاق القول بأن جميع الاتفاقيات الدولية – أياً كان موضوعها– تعتبر من الأعمال السياسية. كما أنه ليس صحيحاً أيضاً القول بأن الاتفاقيات الدولية التي حددتها الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور واستلزمت عرضها على مجلس الشعب وموافقته عليها، تضحى جميعها– وتلقائياً– من الأعمال السياسية التي تخرج عن ولاية القضاء الدستوري، ذلك أن كلا القولين السابقين يتناقض والأساس الذي تقوم عليه اعتبارات استبعاد هذه الأعمال من الرقابة القضائية على دستوريتها، وهي اعتبارات ترجع إلى طبيعة الأعمال ذاتها وليس إلى طريقة أو إجراءات إبرامها والتصديق عليها، كذلك فإن الطعن بعدم دستورية نص في اتفاقية دولية إنما يطرح بحكم اللزوم توافر المتطلبات الشكلية التي استلزمتها المادة (١٥١) من الدستور ليكون للاتفاقية قوة القانون، وذلك فيما يتعلق بإبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة. ومن ثم فإن الطعن على النصوص سالفة الذكر إنما يتسع كذلك للنظر في قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٤ بالموافقة

على الاتفاقية المشار إليها، ولو لم ترخص محكمة الموضوع للمدعى بالطعن عليه)[١٧٧].

٤-حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية بأن الاتفاقيات الدولية في مرتبة التشريع العادي ولا تكون في مرتبة الدستور:

(لا ينال مما تقدم، ما نعاه المدعى على النصين المطعون عليهما، بمخالفتهما للاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، والتي تم التصديق عليها بقوانين مصرية، والتي تكفل حق اختيار الزوج، وكذلك التشريعات المقارنة التي لا تقيم تمييزاً بين الدبلوماسي وغيره في مجال الحق في اختيار الزوج، ذلك أن الاتفاقيات المشار إليها، وإن صح القول بانطوائها على عديد من القيم التي التزمتها الدول الديمقراطية والتي تظاهرها هذه المحكمة وترسيها، باعتبارها تراثاً إنسانياً ذات طابع حضاري، يتعين التأكيد عليه والإعلاء من شأنه لا سيما ما اتصل منها بالحقوق والحريات الأساسية، إلا أنه لا يعزب عن النظر أن هذه الاتفاقيات الدولية -وإن تم التصديق عليها من السلطة المختصة- تظل في مدارج التشريع نصوصاً قانونية، لا تطاول المبادئ المنصوص عليها في الوثائق الدستورية، ويغدو - من ثم- الادعاء بعدم التزام النصين المطعون عليهما - حدود النصوص الواردة بتلك الاتفاقيات الدولية غير مجد لاستنهاض ولاية المحكمة الدستورية العليا لتبسط رقابتها القضائية عليها. كما وأن المحاجة بمخالفة النصين

[١٧٧] حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى ١٠ لسنة ١٤ - دستورية - المحكمة الدستورية العليا - مرفوعة علنية رقم ١٠ لسنة ١٤ بتاريخ ١٩٩٣/٠٦/١٩

المذكورين لنهج تشريعات مقارنة – وصولاً لوصمهما بعدم الدستورية – يضحى إقحاماً لتلك التشريعات في غير موضعه، واستئناساً بها، لا طائل منه.)[١٧٨]

٥–حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية بخضوع الاتفاقيات للرقابة الدستورية:

(وحيث إن صدور حكم من إحدى محاكم جهة من جهات القضاء، في النزاع الموضوعي المردد أمامها، بالمخالفة لنص تشريعي، ورد في قانون، أو في إحدى الاتفاقيات الدولية، التي لا تجاوز مرتبتها مرتبة القانون، لا يعدو أن يكون وجهًا من أوجه مخالفة ذلك الحكم للقانون،[١٧٩] وإن جاز تصحيحه بالطعن عليه أمام المحكمة الأعلى بتلك الجهة القضائية، فإنه لا يصلح لأن يكون عقبة تحول دون تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا، برفض الدعوى المقامة طعنًا على دستورية ذلك النص، بما يستنهض ولايتها لإزالة تلك العقبة، ذلك أن قضاءها برفض تلك الدعوى، إنما يكشف عن ثبوت الشرعية الدستورية لذلك النص من تاريخ العمل به، ولا تجاوز الحجية المطلقة لذلك الحكم النطاق الدستوري المحكوم فيه، لتستطيل إلى تقييد سلطة محاكم الموضوع في تحديد أحوال انطباق النص التشريعي المقضي بدستوريته، على الأنزعة الموضوعية المرددة أمامها، والفصل فيها، ....، ولا وجه للاحتجاج في هذا الشأن بما تضمنته أسباب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٧ لسنة ٤ قضائية دستورية، من أن الاتفاقيات المشار إليها بالنص المذكور تستقل بتحديد التعويض المستحق لرعايا الدول الأجنبية في الحـدود المبينة بهـا، ...، وصولاً لإعمال أحكام

[١٧٨] حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى ١٥١ لسنة ٢٧ – دستورية – المحكمة الدستورية العليا – مرفوعة علنية رقم ١٥١ لسنة ٢٧ بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٤م.

[١٧٩] حول حكم اخر للمحكمة الدستورية العليا فيما نصت عليه من أن يستمر تطبيق أحكام اتفاقيات التعويضات المبرمة مع بعض الدول الأجنبية على رعايا هذه الدول.

الاتفاقية المبرمة بين الحكومتين المصرية واللبنانية بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٨، على تقدير التعويض عن الأرض الزراعية المستولى عليها، في الحالة المعروضة، إذ لم تكن تلك الاتفاقية محلاً لقضاء المحكمة الدستورية العليا المتقدم، وبالتالي لا تكون لها صله بهذا الحكم)[١٨٠].

(وكانت الاتفاقيات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القرار بقانون المطعون عليه، لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة ، وكان لا تعارض بين نصوص الاتفاقية المصرية واليونانية وأحكام الدستور باعتبار أن ما قصدته الدولتان المتعاقدتان منها لا يعدو تقرير الأسس المعقولة لتعويض تتحمله الحكومة المصرية محدد مقداره بالاتفاق مع الحكومة اليونانية في إطار من قواعد القانون الدولي العام، وعلى وجه يعتبر معه هذا التعويض تسوية نهائية لكل الأضرار الناشئة عن تطبيق القوانين المصرية – في المجالات التي عينتها الاتفاقية وحددتها حصراً– على اليونانيين أو الأشخاص المعنوية اليونانية – فإن مناعي المدعين في هذا الشق الأخير من الدعوى تكون مفتقرة لكل أساس قويم يحملها، ومتعيناً بالتالي رفضها)[١٨١].

[١٨٠] حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى ٤٤ لسنة ٤١ – منازعة تنفيذ – المحكمة الدستورية العليا – مرفوعة علنية تم الحكم رقم ٤٤ لسنة ٤١ بتاريخ ٢٠٢٠/٠٨/١٢م.

[١٨١] حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية في الدعوى رقم ٥٧ لسنة ٤ – دستورية – المحكمة الدستورية العليا – مرفوعة علنية رقم ٥٧ لسنة ٤ بتاريخ ١٩٩٣/٠٢/٠٦

فرنسا: وبالنسبة للوضع في فرنسا، أجازت المادة ٥٤ من الدستور الفرنسي لرئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو رئيس أي من مجلسي البرلمان أو ستين عضوا من أعضاء الجمعية الوطنية أو ستين عضوا من أعضاء مجلس الشيوخ اللجوء إلى المجلس الدستوري ليقرر ما إذا كانت معاهدة دولية ما تتعارض مع الدستور أم لا، وحين يقرر المجلس الدستوري عدم دستورية هذه المعاهدة فإنه لا يمكن التصديق عليه إلا بعد تعديله بما يتفق مع أحكام الدستور.[١٨٢]

وإزاء خلو الدستور الفرنسي الصادر عام ١٩٥٨، من أي نص يمنح المجلس الدستوري الفرنسي الاختصاص بالرقابة على قرارات المنظمات الدولية، فقد باشر المجلس تلك الرقابة استناداً لنص المادة (٥٤) من الدستور، والتي نصت على أنه " إذا أعلن المجلس الدستوري بناء على طلب مقدم من رئيس الجمهورية أو الوزير الأول أو رئيس أي من المجلسين أو ستين عضواً في الجمعية الوطنية أو ستين عضواً في مجلس الشيوخ أن تعهداً دولياً تضمن شرطاً مخالفاً للدستور فلا يمكن الإذن بالتصديق أو الموافقة عليه إلا بعد تعديل الدستور." وقد استطاع المجلس الدستوري من خلال تفسيره لعبارة (التعهد الدولي) مد رقابته لتشمل قرارات المنظمات الدولية، والتي لا تُعَد معاهدات دولية بالمعنى الدقيق، ففكرة المعاهدة الدولية في قرارات المجلس الدستوري، تتسع لتشمل القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية التي ترتب التزاماً على فرنسا.[١٨٣]

---

[١٨٢] شعبان أحمد رمضان: نطاق الرقابة القضائية على التحكيم في مجال منازعات العقود الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٢٦٧. – نقلا عن: حسين صدام بدر البيضاني: الرقابة الدستورية على قرارات المنظمات الدولية وأحكام المحاكم الأجنبية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٣، ص ٨٥.

[١٨٣] شيماء نجم: الرقابة الدستورية على قرارات المنظمات الدولية، مرجع سبق ذكره.

وقد اخضع المجلس الدستوري الفرنسي القرارات الصادرة عن المنظمات ذات الطابع الأوروبي لرقابته، ففي قراره رقم (٣٩-٧٠) الصادر في ١٩ يونيه ١٩٧٠، بشأن الطعن على قرار مجلس الاتحاد الأوروبي الصادر في ٢١ابريل ١٩٧٠، بشأن توفير مصادر مالية مستقلة للاتحاد بدلاً من تلك التي تسهم بها الدول الأعضاء، و لما كان هذا القرار ينطوي على مظنة مخالفة الدستور من حيث معارضته للقواعد المتعلقة بالميزانية ومخالفة مبدأ السيادة الوطنية الفرنسية، فقد استعمل الوزير الأول حقه في اللجوء للمجلس الدستوري الفرنسي استناداً لنص المادة(٥٤) من الدستور، طالباً من المجلس الدستوري بحث مدى مخالفة هذا القرار للدستور، وبالرغم من أن هذا القرار لا يعد معاهدة دولية بالمعنى الدقيق إذ إنه قرار صادر بشأن اتفاقيات سبق إبرامها والتصديق عليها، إلا أن المجلس الدستوري قبل الطعن عليه، كما أخضع المجلس الدستوري الفرنسي لرقابته قرار مجلس الجماعات الأوروبية المشتركة الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧٦، والمتعلق بانتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي عن طريق الاقتراع العام المباشر، حيث قرر المجلس بقراره رقم (٧٦-٧١) الصادر في ٣٠ ديسمبر ١٩٧٦ ، أن قرار المجلس الأوروبي المشار إليه يتطابق مع الدستور، لأن ما تضمنه من أن يكون انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي بالاقتراع العام المباشر، لا يتعلق بالنظام المؤسسي للجمهورية الفرنسية، ولا يمس السيادة الوطنية الفرنسية، لتعلقه ببيان طريقة اختيار أعضاء البرلمان، وليس بذي أثر على اختصاص البرلمان، حيث إنه لم يتناول هذه الاختصاصات بالتوسع بالشكل الذى قد يخشى معه النيل من السيادة الوطنية.[١٨٤]

[١٨٤] شيماء نجم: الرقابة الدستورية على قرارات المنظمات الدولية، مرجع سبق ذكره.

الفرع الثاني: الامتثال للمعايير الدولية:

تشير المادة ٨٤ من الدستور المصري إلى "وينظم القانون شئون الرياضة والهيئات الرياضية الأهلية وفقا للمعايير الدولية، وكيفية الفصل في المنازعات الرياضية". وهو إلزام للمشرع أن يسن القانون (وفقا) للمعايير الدولية، والمعايير الدولية هنا في هذه المادة (تسمو) على التشريعات الوطنية طبقا لنص المادة؛ فهي تلزم المشرع الوطني بالامتثال لها، ومراعاتها.

ولقد اشارت المحكمة الدستورية العليا المصرية الى المعايير الدولية الواردة في المادة ٨٤ من الدستور المصري في حكمها:

الدستور في المادة (٨٤) منه، قد ناط بالمشرع تنظيم شئون الرياضة والهيئات الرياضية الأهلية وفقا للمعايير الدولية، وعطف على هذا الحكم تخويل المشرع تنظيم كيفية الفصل في المنازعات الرياضية وكانت المعايير الدولية في المجال الرياضي، تتخذ من التحكيم وسيلة لتسوية هذه المنازعات، فإن مؤدى ذلك أن اعتماد المشرع، في الباب السابع من قانون الرياضة المشار إليه، مبدأ التحكيم الرياضي – في ذاته – أداة لتسوية المنازعات الرياضية إنما **(يتماهي)** مع المعايير الدولية، على ألا يتمايز هذا التحكيم، من الناحيتين الإجرائية والموضوعية، عما عداه من أنواع التحكيم الأخرى.[١٨٥]

ويجب ملاحظة استخدام الحكم للفظ **(يتماهى)** وليس **(وفقا** للمعايير الدولية) والتي استخدمها الدستور في المادة ٨٤، التماهي:-Identification هو سلوك تشبه ومحاكاة وليس امتثال أو تطبيق أو وفقا، واستخدام اللفظ له دلالته المعبرة عن اتجاه المحكمة الدستورية العليا في مصر وموقفها من (وفقا للمعايير الدولية)؛ فالتماهي هو التمازج أو الترابط أو الانصهار بين شيئين وجعلهما

[١٨٥] حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية في الدعوى رقم ٦١ لسنة ٤٢ ق. د، ١٤-١-٢٠٢٣م، الجريدة الرسمية – العدد ٢ مكرر (هـ) في ١٧ يناير سنة ٢٠٢٣.

واحد،[١٨٦] فتنتفي التبعية والانصياع والامتثال، ولم يتناول ان هذا التماهي خاص بالهيئات الرياضية (الأهلية) وليس الحكومية.

الوضع في فرنسا –كما ذكرت سابقا– أن الكتلة الدستورية تتضمن نصوص دستور ٤ أكتوبر ١٩٥٨ وتعديلاته حتى دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية الحالي، نصوص اعلان حقوق الانسان والمواطن الصادر سنة ١٧٨٩، المبادئ الأساسية التي اعترفت بها قوانين الجمهورية الفرنسية المشار اليها في ديباجة دستور ١٩٤٦، الميثاق البيئي لسنة ٢٠٠٤، حيث إن هذه الكتلة الدستورية نص عليها في الدستور الفرنسي أنها جزء من الدستور، وتخضع بالتالي لها القوانين محل المخالفة الدستورية.

الاعتراف بالقيمة الدستورية لأحكام الميثاق البيئي ويرتبط بشكل عام بالأحكام الخاصة بقانون الكائنات المعدلة وراثيًا وقرارات بلدية آنسي الصادرة على التوالي عن المجلس الدستوري في ١٩ يونيو ٢٠٠٨م، ومجلس الدولة في الجمعية العمومية في ٣ أكتوبر ٢٠٠٨م،[١٨٧] وفي هذه الأحكام يذكر القضاة الدستوريون

---

[١٨٦] معجم المعاني الجامع – معجم عربي –عربي: تماهي: (اسم) التماهي: التمازج أو الترابط أو الانصهار بين شيئين وجعلهما واحد، وفي علم الاجتماع بمعنى التقليد أو التمازج والتقارب العاطفي.

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A/

تاريخ الدخول ٢٤–٩–٢٠٢٤م

[187] Meryem DEFFAIRI. « La portée constitutionnelle des dispositions de la Charte de l'environnement », Titre VII [en ligne], n° 8, Les catégories de normes constitutionnelles, avril 2022. URL complète : https://www.conseil-constitutionnel.fr/publications/titre-vii/la-portee-constitutionnelle-des-dispositions-de-la-charte-de-l-environnement
-Cons. const., déc. n° 2008-564 DC du 19 juin 2008, Loi relative aux organismes génétiquement modifiés

والقضاة الإداريون صراحةً ورسميًا أن جميع الحقوق والواجبات المحددة في الميثاق البيئي لها قيمة دستورية، وقد أتيحت لكل منهما بالفعل –قبل عام ٢٠٠٨– الفرصة للتعليق على أسس تستند إلى انتهاك أحكام الميثاق كما يؤكد بشكل كامل وبشكل لا لبس فيه حكم قانون الكائنات المعدلة وراثيا، من خلال الإشارة في ديباجة الدستور إلى "الحقوق والواجبات المحددة في الميثاق البيئي لعام ٢٠٠٤م، وبالتالي وضع هذا الميثاق على نفس مستوى إعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة ١٧٨٩ وديباجة دستور ٢٧ أكتوبر ١٩٤٦م، وتعديل الدستوري الصادر في ١ مارس ٢٠٠٥م يقصد منه بالضرورة إضفاء قيمة دستورية على الميثاق، وقد امتد هذا التقييم أيضًا إلى ديباجة الميثاق من قبل المجلس الدستوري في قراريه الصادرين في ٧ مايو ٢٠١٤م، و٣١ يناير ٢٠٢٠م.[١٨٨]

ورغم أن قرارات مجلس الدولة والمجلس الدستوري استغرقت ثلاث سنوات لتبديد هذه التساؤلات، إلا أن الميثاق البيئي فرض نفسه كنص يمكن اللجوء إليه أمام القضاء؛ فأمام القاضي الدستوري تم الاعتراف بنطاق الميثاق على مرحلتين، وأكد المجلس الدستوري القيمة الدستورية لجميع أحكامه، وقد أدمج الميثاق فئة المعايير المرجعية لمراقبة دستورية القوانين في إطار الرقابة السابقة. ومن الناحية المنطقية، يستنتج المجلس من القيمة الدستورية للقاعدة إمكانية الاستناد إليها

-CE, Ass., 3 octobre 2008, Commune d'Annecy, n° 297931.

[188] Meryem DEFFAIRI. « La portée constitutionnelle des dispositions de la Charte de l'environnement », Titre VII [en ligne], n° 8, Les catégories de normes constitutionnelles, avril 2022. URL complète : https://www.conseil-constitutionnel.fr/publications/titre-vii/la-portee-constitutionnelle-des-dispositions-de-la-charte-de-l-environnement

-Cons. const., déc. n° 2014-394 QPC du 7 mai 2014, Société Casuca

-Cons. const., déc. n° 2019-823 QPC du 31 janvier 2020, Union des industries de la protection des plantes

"بشكل جماعي". وقد تم الاعتراف بالفقرات السبع الموضوعة في أعلى الميثاق وجميع مواد الميثاق على أنها قابلة للاحتجاج بها في التقاضي.[١٨٩]

على العكس من ذلك في إطار التقاضي (الرقابة اللاحقة)، في قضية قطر للبراءات فإن الحل الذي قدمه المجلس الدستوري يتجلى في طبيعته المجزأة، حيث إن جميع المواد التي حكم بواسطتها المجلس الدستوري صراحة تم الاعتراف بقابليتها للطعن بالاستناد عليها، باستثناء المواد التي حكم عليها المجلس الدستوري صراحة، المادة ٦ والفقرات التي توضع على رأس الميثاق. وفي هذا النزاع لم تعد إمكانية الاستناد إلى الميثاق تعتمد فقط على الاعتراف بقيمته الدستورية. ويعتمد ذلك على توصيف الأحكام الواردة فيه بأنها "الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور" بالمعنى المقصود في المادة ٦١-١ من الدستور الفرنسي. وإذا كانت الدراسات الفقهية قد تمكنت من إثبات عدم تجانس هذه الفئة، في ضوء الفقه الدستوري، فإن الاستناد إلى الميثاق البيئي قد عانى من هذا التخصيص. ولم يتم الاعتراف بجميع أحكام الميثاق على أنها قابلة للاحتجاج بها في إطار لجنة براءات الاختراع، وقد تم رفض هذه التسمية عن بعضها من قبل المجلس الدستوري. واعترف القاضي الدستوري بجواز الاحتجاج بالحق في العيش في بيئة صحية (المادة ١ من الميثاق)، وبواجب اليقظة في المسائل البيئية (المستنبط من مجموعة المادتين ٢ و ٣)، واجب منع الضرر الذي يلحق بالبيئة (المادة ٢)، ومبدأ الجبر الكامل عن الضرر الذي يلحق بالبيئة (المادة ٤)، ومبادئ الإعلام ومشاركة الجمهور (المادة ٤).

---

189 Marie-Anne Cohendet, Marine Fleury: Chronique de droit constitutionnel sur la Charte de l'environnement. Revue juridique de l'environnement, Volume 43(4), 2018, 749-768. https://droit.cairn.info/revue-juridique-de-l-environnement-2018-4-page-749?lang=fr

بل على العكس من ذلك، رأى المجلس أنه لا يمكن الاحتجاج مباشرة بنصوص الميثاق ولا بمبدأ التنمية المستدامة (المادة ٦) في لجنة حماية البيئة، وهو موقف لم يفشل في الطعن فيه.

ومع ذلك يمكننا أن نعتبر أنه في كل مرة يفرض فيها الدستور التزامًا على الدولة، فإنه ينشأ حق للمتقاضين في مطالبة الدولة باحترام هذا الالتزام. على سبيل المثال، عندما يتطلب الدستور من الدولة تنفيذ المبدأ الاحترازي، أو التنمية المستدامة، أو التعليم والتدريب البيئي، فإن القانون الذي تم اعتماده في تجاهل لهذه الالتزامات يجب أن يتم التذرع به في شركة قطر للبترول لأنه من شأنه أن يقوض الحق في تطبيق المعايير من قبل الدولة.[١٩٠]

[190] Marie-Anne Cohendet, Marine Fleury: Chronique de droit constitutionnel sur la Charte de l'environnement. Revue juridique de l'environnement, Volume 43(4), 2018, 749-768. https://droit.cairn.info/revue-juridique-de-l-environnement-2018-4-page-749?lang=fr.

الفرع الثالث: الاقتراض القضائي:

يتمثل مفهوم الاقتراض القضائي في لجوء القاضي إلى الاستشهاد في حكمه بالمعايير الدولية والاقتباس منها، أو من القوانيين المقارنة أو احكام وسوابق قضائية مستمدة من أحكام محاكم دول أخرى أو في محاكم دولية أو مراكز تحكيم دولية.

في سلسلة من القضايا استشهدت المحكمة العليا الامريكية بمصادر دولية وأجنبية لدعم قرارات الأغلبية المستندة إلى القرار الثامن و/أو التعديلات الرابعة عشرة. أثارت الاستشهادات إلى مصادر دولية وأجنبية انشقاقات حادة من القاضي سكاليا، الذي أدان الاستشهادات بمصادر دولية وأجنبية باعتبارها منافية للمشروعية. أثارت هذه القرارات نقاشا حول مزايا ما يسمى بالحوار القضائي عبر الوطني، أو ما يسمى بـ"الاقتراض (الاقتباس) القضائي".

فما هي الأسباب التي تدفع بعض القضاة إلى الاقتراض (الاقتباس) القضائي؟

توجد ثلاثة أسباب رئيسية للاقتراض القضائي:

١- تتشابه النصوص الدستورية في العديد من الدساتير الوطنية، وخاصة الأحكام المتعلقة بالحقوق الفردية.

٢- يطلب المتقاضون من المحاكم تطبيق تلك النصوص في الظروف الواقعية عندما لا يقدم النص نفسه إجابة محددة.

٣- تشجيع -رواد الأعمال عبر الحدود الوطنية المنخرطون في الدعاوى الدستورية- للمحاكم على النظر في القرارات ذات الصلة الصادرة عن المحاكم الأجنبية والدولية.[١٩١]

قامت الولايات المتحدة الامريكية بين عامي ١٩٤٨ و١٩٧٦، بدمج العديد من معايير حقوق الإنسان الدولية في القانون الفيدرالي من خلال عملية "الدمج الصامت"، ومن خلال ممارسة الدمج الصامت، تقوم المحاكم الأمريكية بدمج المعايير الدولية في القانون الدستوري دون الاستشهاد صراحة بمصادر دولية.[192]

ويميز الباحثون الدستوريون في الولايات المتحدة بين "**التفسير الدستوري**" و"**التطبيق الدستوري**". " constitutional interpretation" and "constitutional construction".

"**التفسير Interpretation** هو نشاط تحديد المعنى الدلالي لاستخدام معين للغة في السياق.

التكييف Construction هو نشاط تطبيق هذا المعنى على ظروف واقعية معينة."[١٩٣] هو نشاط يحدد الأثر القانوني المعطي للنص.[١٩٤] أي هو تطبيق النص القانوني على الواقعة.

وينبغي التوضيح بأن الدلالة هنا تختلف عن الدلالة في اللغة العربية في الفروق بين (التفسير- الشرح- التأويل- الايضاح- وغيرها) سواء في

---

[191] David L. Sloss, Sovereignty and National Constitutions, 17 U. ST. THOMAS L.J. 625 (2021). Available at: https://ir.stthomas.edu/ustlj/vol17/iss3/4

[192] David L. Sloss, المرجع السابق

[193] David L. Sloss, , المرجع السابق

[194] Lawrence B.Solum: Originalism and constitutional construction, 82 fordham L. Rev. 453 (2013).

المصطلح الخاص بالتفسير الديني خاصة في علوم القرآن، أو استخدامات المصطلح القانوني الخاص بإيضاح النصوص القانونية.

ويتاح للقاضي خلال تطبيقه للتفسيرات السابقة للدستور والتي تكون ملزمة له – بأن يكيف هذه التفسيرات من خلال التكييف الدستوري في تطبيق هذا التفسير على واقعة معينة ينظر فيها بم يتلاءم مع ظروف هذه الواقعة.

الغالبية العظمى من الخلافات الدستورية المقدمة للحكم فيها أمام المحاكم الوطنية لا يمكن حلها عن طريق التفسير وحده لأن معظم النصوص الدستورية غامضة بما فيه الكفاية بحيث يمكن للأشخاص ذوي الادراك أن يختلفوا حول كيفية تطبيق أحكام نصية معينة ينبغي تطبيقها في ظروف واقعية محددة؛ لذلك لكي تحكم المحاكم في قضايا ملموسة، يجب أن تنتقل من التفسير الدستوري إلى التكييف الدستوري. وعندما ينخرطون في التكييف الدستوري، فإنهم يأخذون في الاعتبار أحيانًا **قرارات المحاكم الدولية والأجنبية التي فسرت أحكامًا مماثلة نصًا في ظروف مماثلة في الواقع**. في الواقع ينخرط القضاة في المحاكم العليا والمحاكم الدستورية في جميع أنحاء العالم بشكل روتيني في ممارسة الاقتراض القضائي عندما يفسرون دساتيرهم الوطنية.[١٩٥]

واستشهد David L.Sloss بأحكام متنوعة من محاكم دستورية في دول مختلفة –في افريقيا مثل زيمبابوي واسيا مثل الهند– استشهدت بمعايير دولية وبأحكام صادرة من المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان، استشهدت المحكمة بـ "تعليق عام" من لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وهي لجنة من الخبراء مكلفة بالإشراف على تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[195] David L. Sloss, , المرجع السابق

ويوضح مثال المحكمة العليا في الهند، حيث لا يوجه النص الدستوري المحاكم بشكل محدد لتطبيق القانون الدولي أو الأجنبي، تقوم المحاكم بالاقتباس القضائي لعدة أسباب: لديها حاجة عملية لتفسير أحكام نصية غير محددة، وغالباً ما تكون هذه الأحكام مماثلة للأحكام الواردة في النصوص الدستورية الوطنية الأخرى والصكوك الدولية لحقوق الإنسان (بفضل التأثيرات العابرة للحدود الوطنية على صياغة الدستور)؛ هناك مجموعة متاحة من السوابق القضائية من المحاكم الدولية والأجنبية تفسر تلك الأحكام المشابهة نصًا؛ والمنظمات غير الحكومية المنخرطة في الدعاوى القضائية العابرة للحدود الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان تشجع المحاكم المحلية على أن تأخذ في الاعتبار مجموعة السوابق القضائية تلك.

ومن الممكن أن ادعى بوجود الاقتباس القضائي في بعض الاحكام الدستورية الصادرة من المحاكم الدستورية العربية، مثل حكم المحكمة الدستورية في الكويت المتعلق بالتحكيم الرياضي، حيث إنه متأثر بمبدأ الطبيعة الخاصة للرياضة ومبدأ استقلال الرياضة –بشكل غير مباشر– في قوانين الاتحاد الأوروبي، واتجاه المحكمة الدستورية في الكويت قريب الشبه من اتجاه المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان في قضية التحكيم الرياضي (قضية فيتشغاين) والمحكمة العليا الاتحادية في المانيا حيث أقرا إنه لا يوجد تعارض بين التحكيم الرياضي والحق في التقاضي أمام القاضي الطبيعي متى كان يتوافر في التحكيم شروط الحق في التقاضي مثل الحق في الدفاع والمواجهة وغيرها من حقوق التقاضي، حيث نص حكم المحكمة الدستورية في الكويت على: "إلا أنه ليس هناك تناقض بين حق التقاضي –كحق دستوري أصيل– وبين تنظيمه تشريعيا، طالما أن المشرع لم يتخذ من هذا التنظيم وسيلة إلى حظر هذا الحق أو إهداره، والأصل أن المحاكم هي صاحبة الولاية العامة للقضاء وتختص بالفصل في كافة المنازعات

أيا كان نوعها وأيا كان أطرافها، ما لم يكن الاختصاص بالفصل فيها مقررا بنص في الدستور أو القانون لجهة أخرى تحقيقا لعلة ارتآها المشرع.

وحيث إن التحكيم هو طريق استثنائي لفض الخصومات قوامه الخروج عن طرق التقاضي العادية، وهو يرتكن أساسا إلى القانون الذي أجاز استثناءا سلب ولاية جهات القضاء، إلا أنه يقوم على رضا الأطراف وقبولهم به كوسيلة لحسم المنازعات التي نشأت أو يمكن أن تنشأ بينهم، ذلك أن الأصل في التحكيم أن يكون وليدا لاتفاق الخصوم على اللجوء اليه كطريق بديل عن اللجوء الى القضاء ... وقد يتمثل هذا الاتفاق في صور عديدة... اتفاق بين طرفين ابرماه بعد قيام النزاع بينهما، أو تضمنه عقد.. مجرد إحالة في العقد الى وثيقة تتضمن شرط التحكيم... كما أنه ليس هناك ما يحول إذا قانت أوضاع خاصة بخصوم محددين أو في شأن منازعات معينة لها طبيعتها المغايرة لطبيعة المنازعات العادية أن يأخذ الاتفاق على التحكيم صورا أخرى مختلفة تستقل بذاتيتها، كأن يكون مستمدا من إرادة جماعية أو تضمنته اتفاقية دولية واجبة الاحترام. وتطبيقا لذلك فإنه نظرا لخصوصية المنازعات الرياضية والحاجة الى سرعة حسمها، وارتباط الهيئات الرياضية الوطنية بالهيئات الدولية التي تنظم الأنشطة الرياضية التي تمارسها، والتي تتخذ التحكيم أسلوبا لحل المنازعات الرياضية التي تثور بينها، ليس هناك ما يمنع من أن يأخذ الاتفاق على التحكيم صورة بند في لائحة أو في النظام الأساسي للهيئة الرياضية، توافق عليه الجمعية العمومية لهذه الهيئة، ينص فيه على إحالة أي نزاع يتعلق بما ورد بتلك اللائحة أو النظام الأساسي

الى التحكيم الرياضي لدى هيئة تحكيم تشكل لهذا الغرض تتمتع بالحيدة والاستقلال وتلتزم بالضمانات الأساسية للتقاضي).[١٩٦]

وهذا الحكم في رأي متأثر بأحكام المحكمة الاتحادية العليا في المانيا، وبأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان حول التحكيم الرياضي:

في عام ٢٠٠٩ رفعت Pechstein **دعوى قضائية في محكمة ميونيخ**، واستندت في دعواها بشكل أساسي إلى الادعاء بأن شرط تسوية المنازعات في عقد مشاركتها في الألعاب والمسابقات **لا يفي بمعايير المحاكمة العادلة**، لأنه يستبعد اختصاص المحاكم العادية وينص على التحكيم حصريًا أمام CAS، والتي سيكون قرارها نهائيًا وملزمًا، ورفضت محكمة ميونيخ المحلية دعوى .Pechstein ثم استأنفت دعوى أمام محكمة ميونيخ الإقليمية. ولم تشكك هذه المحكمة في مبدأ التحكيم الإلزامي في الرياضة. على العكس من ذلك أشارت المحكمة بوضوح إلى أن التحكيم الإلزامي في الرياضة لم يكن في حد ذاته إشكاليًا، كما أنه لا يشكل إساءة استخدام لمركز مهيمن. قبلت المحكمة أنه قد تكون هناك أسباب قانونية وجيهة وصالحة وراء تفضيل الاتحادات الرياضية لإحالة المنازعات إلى التحكيم. من المنطقي من أجل التوحيد إحالة المنازعات الرياضية الدولية إلى منتدى واحد وتجنب الأحكام المختلفة للمحاكم الوطنية المختلفة ذات الآراء المختلفة، وخلصت المحكمة إلى أن الرياضيين، حتى لو كانت هناك منافسة حرة كانوا سيوافقون على التحكيم أمام محكمة محايدة.[١٩٧]

ثم استأنفت the International Skating Union ISU القضية أمام المحكمة المدنية الفيدرالية الألمانية، التي أيدت استئنافها، واستأنفت

---

[١٩٦] حكم المحكمة الدستورية في الكويت في الدعوى رقم ٦ لسنة ٢٠٢١ طعن مباشر دستوري، والصادر في ١٣ ديسمبر ٢٠٢٣م.

[١٩٧] أحمد سعد محمد حسين: التوازن بين سيادة الدولة واستقلال الرياضة، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة حلوان، ٢٠٢٣م، ص ٣٧٣: ٣٧٦.

Pechstein هذا الحكم أمام المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية.[١٩٨] وتوصلت المحكمة إلى الانحياز إلى مبدأ استقلال الرياضة واستندت في حكمها إلى استقرار قانون الرياضة والسعي على توطيده.

وأصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR) في سبتمبر– أكتوبر ٢٠١٨، حكمين طال انتظارهما في القضايا طويلة الأمد للاعب كرة القدم الروماني الشهير أدريان موتو، والرياضية الألمانية الأكثر نجاحًا في الألعاب الأولمبية الشتوية، كلوديا بيتششتاين، والتي عقدت فيها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. أن بعض جوانب التحكيم الرياضي تنتهك حقوق الإنسان.

توصلت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى استنتاج مفاده أن **لكل رياضي الحق في جلسة استماع علنية** لمراجعة الأمور من قبل عامة الناس.

لا يجوز عقد التحكيم الرياضي سرًا كما كان الحال حتى اليوم.

أي تحكيم رياضي إلزامي (مثل نظام CAS)، والذي لا يفي بهذا المعيار، يعتبر بالتالي، انتهاكًا للمادة. ٦ الفقرة. ١ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، طعن في السؤال عما إذا كان نظام CAS – بسبب فرضه الإلزامي على الرياضيين – يمكن اعتباره "محكمة منشأة بموجب القانون" أو مجرد هيئة قانونية للمنظمات الرياضية،[١٩٩] وفي ظل هذه الخلفية من الواضح أن المحكمة

---

[١٩٨] لرد فعل محكمة التحكيم الرياضية على إجراءات المحكمة هذه في ألمانيا، راجع بيانات CAS المؤرخة ٢٧ مارس ٢٠١٥ و٧ يونيو ٢٠١٦ بشأن قضية Pechstein على موقع CAS الرسمي (www.tas-cas.org) تحت قسم "الإصدارات الإعلامية"

[199] Thilo Pachmann: Sports Arbitration violates Human Rights, SportsAndTaxation.com, The International Resource to the Taxation of Sportsmen and Sportswomen, 3/10/2018 https://www.sportsandtaxation.com/2018/10/sports-arbitration-violates-human-rights/

الأوروبية لحقوق الإنسان ستنظر بعناية في كل حالة مستقبلية يدعي فيها رياضي عدم استقلالية وحيادية لجان CAS.[٢٠٠]
ومن الممكن أن نجد ظاهرة الاستناد الى المعايير الدولية في تفسير النصوص الدستورية في بعض **أحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية**:

١-حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية حول الحق في اختيار الزوج:

استند هذا الحكم بشكل كبير في تسبيبه لحكمه بالمعايير الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الانسان، بل واستند لمعايير إقليمية مثل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان.

(وحيث إن الحق في اختيار الزوج يندرج كذلك -في مفهوم الوثائق الدولية - في إطار الحقوق المدنية الأساسية التي لا تمييز فيها بين البشر. وهو يعد عند البعض واقعاً في تلك المناطق التي لا يجوز التداخل فيها بالنظر إلى خصوصياتها، إذ ينبغي أن يكون للشئون الشخصية استقلالها، وألا يقل قرار اختيار الزوج في نطاقها أهمية عن ذلك القرار الذي يتخذ الشخص بمقتضاه ولداً إخصاباً وإنجاباً.

حيث إن المواثيق الدولية تؤيد كذلك حق اختيار الزوج. ومن ذلك ما نصت عليه المادة (١٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٨/١٢/١٠من أن لكل من الرجل والمرأة -إذا كانا بالغين- حق التزوج وتأسيس أسرة دون قيد يقوم على العرق أو الدين أو الجنسية. وتردد حكم المادة (١٦) من هذا الإعلان، اتفاقية التراضي بالزواج والحد الأدنى لسنه وتسجيل عقوده Convention on Consent to (7/11/1962)

[٢٠٠] أحمد سعد محمد حسين: الحماية الدستورية لحقوق الانسان في مجال الرياضة، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد ، المجلد ، ٢٠٢٥م

Marriage, Minimum Age for Marriage and Registration of Marriages. كذلك فإن حق التزوج واختيار الزوج Choice of Spouse مكفولان بنص المادة (٥) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري International Convention on the (21/ 12 /1965) Elimination of all Forms of Racial Discrimination . وتؤكد الفقرة الثانية من المادة (٢٣) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية International Covenant on Civil and Political (16/12/1966) Rights. حق الرجال والنساء الذين بلغوا سن الزواج في أن يكونوا أزواجا، وأن يقيموا لهم أسراً. وترعى المادة (٦) من إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة Declaration on the Elimination of (7/11/1967) Discrimination against Women حقها في اختيار الزوج بملء حريتها وعدم التزوج إلا برضاها التام. وتتمتع المرأة وفقاً لنص المادة (١٦) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة Convention (18/12/1979) on the Elimination of all Forms of Discrimination against Women بحق مساوٍ للرجل في اختيار الزوج، وفى ألا يتم الزواج إلا برضاها الكامل.

وتنص المادة (٨) من الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والموقع عليها في روما بتاريخ ١٩٥٠/١١/٤ من الدول الأعضاء في مجلس أوروبا Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms على حق كل شخص في ضمان الاحترام لحياته الخاصة ولحياته العائلية. ولا يجوز لأي سلطة عامة التدخل في مباشرة هذا الحق إلا وفقاً للقانون، وفى الحدود التي يكون فيها هذا التدخل ضروريا في مجتمع ديموقراطي لضمان الأمن القومي أو سلامة الجماهير أو رخاء البلد

اقتصاديا، أو لتوقى الجريمة، أو انفراط النظام، أو لصون الصحة أو القيم الخلقية أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

ويجب أن يقرأ هذا النص متصلاً ومترابطاً بالمادة (١٢) من هذه الاتفاقية التي تنص على أن لكل الرجال والنساء عند بلوغهم سن الزواج، الحق فيه، وكذلك في تأسيس أسرة وفقاً لأحكام القوانين الوطنية التي تحكم مباشرة هذا الحق، وبمراعاة أمرين أولهما: أن جوهر الحق في الزواج ليس إلا اجتماعاً بين رجل وامرأة في إطار علاقة قانونية يلتزمان بها، ولأي منهما بالتالي أن يقرر الدخول فيها أو الإعراض عنها. ثانيهما: أن الحقوق المنصوص عليها في المادتين (٨، ١٢) من تلك الاتفاقية – وعملاً بمادتها الرابعة عشرة – لا يجوز التمييز في مباشرتها لاعتبار يقوم على الجنس، أو العرق أو اللون أو اللغة أو العقيدة أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو المولد أو الثروة أو الانتماء إلى أقلية عرقية أو بناء على أي مركز آخر.

وحيث إنه متى كان ما تقدم، وكان البين من القوانين التي نظم بها المشرع أوضاع السلطة القضائية، وآخرها قانونها الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢، أن الشروط التي تطلبها لتولى الوظيفة القضائية في نطاق جهة القضاء العادي، لم يكن من بينها يوماً قيد يحول دون زواج رجالها بأجنبية، بما مؤداه: انتفاء اتصال هذا الشرط بالأداء الأقوم لمسئوليتها باعتباره غريباً عنها، وليس لازماً لمباشرة مهامها على أساس من الحيدة والموضوعية.

وحيث إن المشرع أكد هذا المعنى وتبنى هذا الاتجاه، حين اختص المحكمة العليا– الصادر بشأنها القرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ – بالرقابة القضائية على دستورية النصوص القانونية جميعها، وكذلك بعد أن حلت محلها المحكمة الدستورية العليا – الصادر بإنشائها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ – لتكون رقيباً

على تقيد السلطتين التشريعية والتنفيذية، بالضوابط التي فرضها الدستور في مجال إقرار النصوص القانونية أو إصدارها. فقد أطلق المشرع – بهذين القانونين – حق أعضاء هاتين المحكمتين في اختيار الزوج، التزاما بأبعاد الحرية الشخصية، وصوناً لحرمة الحياة الخاصة اللتان كفلهما الدستور بنص المادتين (٤١، ٤٥) وكذلك حين جرم كل اعتداء عليهما بنص المادة (٥٧). ولم يجز فوق هذا إسقاط المسئولية الجنائية أو المدنية الناشئة عن هذا العدوان بالتقادم. بل إن عدم إدراج حكم مماثل للنص المطعون فيه في قانون المحكمة الدستورية العليا التي تعلو هامتها فوق كل جهة من خلال ضمانها سيادة الدستور، وتوليها دون غيرها فرض القيود التي يتضمنها في إطار الخصومة القضائية، وارتقاء رقابتها على الشرعية الدستورية إلى أكثر أشكال الرقابة القضائية مضاءً وأبعدها أثراً وأرفعها شأناً، يعنى أن تقرير هذا الحكم لا يتصل بجوهر وظيفتها القضائية، وأن اقتضاءه من فصل عن الشروط الموضوعية لأوضاع ممارستها.)[٢٠١]

[٢٠١] حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى ٢٣ لسنة ١٦ – دستورية – المحكمة الدستورية العليا – مرفوعة علنية رقم ٢٣ لسنة ١٦ بتاريخ ١٩٩٥/٠٣/١٨م.

٢-حكم المحكمة الدستورية العليا الخاص بحماية حقوق المعوقين:

(حيث إن البين من التطور التاريخي لأوضاع المعوقين، وقواعد معاملتهم، أن كثيراً من الوثائق الدولية منحتهم الرعاية التي يقتضيها إنماء قدراتهم،... وكان من بين تلك المواثيق، ذلك الإعلان الصادر في ١٩٧٥/١٢/٩ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة برقم (٣٤٤٧) في شأن حقوق المعوقين Declaration on the rights of disabled persons، متوخياً أن تعمل الدول -سواء من خلال تدابير فردية ، أو عن طريق تضافر جهودها- من أجل إرساء مقاييس أكثر حزماً للنهوض بأوضاع المعوقين.

وحيث إن الجمعية العامة للأمم المتحدة - في سعيها لدعم حقوق المعوقين في فرص يتماثلون فيها مع غيرهم، وألا يكون نصيبهم منها مجحفاً في مجال الرعاية الأشمل لظروفهم -ارتأت أن تعزز الإعلان المتقدم، بالقرار رقم ٤٨/٩٦ الصادر في ١٩٩٣/١٢/٢٠، لتصوغ بمقتضاه مجموعة من القواعد التي تبين مُسْتَوياتها الفرص المتكافئة التي ينبغي ضمانها للمعوقين the standard ru les on the equalization of opportunities for persons with disabilities وبوجه خاص، لمواجهة أشكال من العوائق التي كشفتها التجربة العملية.

وحيث إن القواعد التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة على النحو المتقدم، وإن لم تكن لها قوة إلزامية تكفل التقيد بها، إلا أن النزول عليها لا زال التزاما أدبياً وسياسياً، وهي فوق هذا، تعبر عن اتجاه عام فيما بين الدول التي ارتضتها، يتمثل في توافقها على تطبيقها، باعتبارها طريقاً قويماً لدعم جهودها في مجال الاستثمار الأعمق لطاقاتها البشرية.

وحيث إن تنظيم أوضاع المعاقين -وطنياً كان أم دولياً- توخِّى دوماً ضمان فرص يتخطون بها عوائقهم، ويتغلبون من خلالها على مصاعبهم، ليكون

إسهامهم في الحياة العامة ممكناً وفعالاً ومنتجاً. ... يدعم ما تقدم أن الأصل في كل تنظيم تشريعي أن يكون منطوياً على تقسيم أو تصنيف classificationأو تمييز من خلال الأعباء التي يلقيها على البعض أو المزايا التي يمنحها لفئة دون غيرها legislators may select different persons or groups for different treatement,since classification is inherent legislation.ويتعين دوماً لضمان اتفاق هذا التنظيم مع الدستور، أن تتوافر علاقة منطقية rational relationship بين الأغراض المشروعة التي اعتنقها المشرع في موضوع محدد وفاء بمصلحة عامة لها اعتبارها، والوسائل التي اتخذها طريقاً لبلوغها، فلا تنفصل النصوص القانونية التي نظم بها هذا الموضوع، عن أهدافها، بل يجب أن تعد مدخلاً إليها appropriate means to the attainmemt of justifiable ends.بما مؤداه: أن المزايا التي منحها المشرع للمعوقين من خلال النصوص المطعون عليها لا يمكن فصلها عن أوضاعهم، ولا عن الأغراض التي توخاها من خلال فرص العمل التي مكنهم منها، دليل ذلك بوجه خاص أمران:

أولهما: أن الاتفاقية رقم (١١١) في شأن التمييز في مجال الاستخدام ومباشرة المهن Convention (No.111) concerning discrimination in respect of employment and accupation - والتي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في ٢٥ يونيو ١٩٦٠ إبان دورته الثانية والاربعين، والنافذة أحكامها اعتباراً من ١٥ يونيو ١٩٦٠ – تقرر في مادتها الأولى أصلاً عاماً مؤداه: أن التمييز المحظور بموجبها يمثل انتهاكا للحقوق التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وشرط ذلك أن يكون متضمناً تفرقة distinctionأو استبعاداً exclusion أو تفضيلاً preference يقوم على أساس من الجنس، أو اللون أو العنصر أو العقيدة أو الرأي السياسي أو الأصل

الوطني nationel extraction أو المنشأ الاجتماعي، إذا كان من شأن هذا التمييز – سواء تناول حق الأشخاص في النفاذ إلى الاستخدام وامتهان الأعمال، أو الشروط التي تنظمهما، أو تدريبهم مهنياً– إبطال تكافؤ الفرص، أو المعاملة المتساوية، أو تعويق أيهما في مجال العمل، ولئن كان الأصل في أشكال التمييز التي حظرتها تلك الاتفاقية، هو إهدارها، إلا أن الاتفاقية ذاتها تنص في الفقرة الثانية من المادة (٥) – بصريح لفظها– على أن التدابير الخاصة التي تتخذها إحدى الدول الأعضاء – بعد التشاور مع المنظمات الممثلة للعمال ومستخدميهم، إن وجدت – لا تعتبر تمييزاً، إذا كان هدفها إيلاء الاعتبار لأشخاص تبلور خصائص متطلباتهم الناشئة عن بعض العوارض التي تتصل بهم – كتلك التي تتعلق بجنسهم أو سنهم أو عجزهم أو مسئولياتهم العائلية أو مركزهم الاجتماعي أو الاقتصادي – اعترافاً عاماً بحاجتهم إلى حماية أو مساعدة من نوع خاص.

Any Member may, after consultation with representative employers and workers organisations, where sush exist, determine that other special measures designed to meet the particular requirements of persons who for reasons such as sex, age, disablement, family responsibilities or social or cultural status, are generally recognised to require special protection or assistance, shall not be deemed to be discrimination.[202].

[٢٠٢] حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى ٨ لسنة ١٦ – دستورية – المحكمة الدستورية العليا – مرفوعة علنية رقم ٨ لسنة ١٦ بتاريخ ١٩٩٥/٠٨/٠٥

٣-حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية حول حقوق غير المواطنين

(وتدل النظرة المتعمقة لحقوق الدول وواجباتها الأساسية على قبولها فيما بينها بعلو قواعد القانون الدولي وسيادتها، وأن صلاتها الودية وفقا لميثاق الأمم المتحدة تقتضيها أن تتعاون مع بعضها لضمان تقدمها، ولبناء أسس سليمة لحسن الجوار تتهيأ بها فرص تعايشها وتداخل مصالحها

وحيث إن استقلال الدول عن بعضها، وتكافئها في السيادة فيما بينها، وإن خول كلا منها، أن تنظم شروط دخول غير مواطنيها إليها، وأن تقرر كذلك قواعد ممارستهم لنشاطهم فيها على ضوء مصالحها القومية التي تمليها توجهاتها الاقتصادية وسياستها الخارجية ، إلا أن سلطتها هذه لا يجوز القول بإطلاقها؛ وإنما تقيدها تلك القواعد الآمرة التي ارتضتها أسرة الدول سلوكا لأعضائها يبلور أعرافها التي استقر العمل عليها فيما بينها؛ بما مؤداه أن القواعد التي تنظم بها الدول شئون غير مواطنيها الذين يعبرونها أو يستقرون فيها، وإن لم تكن هي ذاتها التي تشبههم بمواطنيها، إلا أنها تمثل بمستوياتها تلك الحدود الدنيا التي لا يجوز النزول بمعاملتهم عنها، والتي لا تستقيم حياتهم بدونها The international minimum standard، فلا تقاس تصرفاتها قبلهم إلا على ضوئها• فكل ما كان العمل الصادر عنها متضمنا اغتيالا للحقوق التي كفلتها هذه المعايير، أو تحديدا لآثارها، أو كان دالا على سوء نيتها، أو إخلالها قصدا بواجباتها، أو منحدرا -بوجه عام- بمعاملتهم إلى ما دون مستوياتها الدولية التي لا يجوز التخلي عنها، كان إبطال هذا العمل -من خلال الرقابة التي تفرضها هذه المحكمة في شأن الشرعية الدستورية - لازما The propriety of governmental acts should be put to the test of inter- national standards the treatment of an alien, in order to constitute an international delinquency should amount to an outrage, to

bad faith , to wilful neglect of duty , or to an insuffciency of governmental action so far short of international standards that every reasonable and impartial man would readily recognize its insufficiency.

وحيث إن إبداء بعض الدول لتخوفها من تطبيق المعايير الدولية في شأن الحقوق التي تكفلها لغير المواطنين المقيمين بإقليمها، تقديرا بأن إهمالها لها قد يتخذ ذريعة للتدخل في شئونها، مردود أولا: بأن الحقوق التي تكفلها هذه المعايير لهؤلاء يتصل أغلبها بحقهم في الحياة، وضد التمييز غير المبرر، وبحرمة حياتهم الخاصة ، وصون شرفهم وسمعتهم، وكذلك بحرية العقيدة، وبضمان حريتهم الشخصية من خلال تكامل مقوماتها؛ وهى بعد حقوق تنظمها تلك القيم التي تتقاسمها الجماعة الإنسانية، والتي لا يمكن إرجاعها إلى عصر معين، ولا إلى زمن محدد، ولا القول بأنها نتاج ثقافة بذاتها، ولكنها تنظر إلى الإنسان –وطنيا كان أم أجنبيا– بوصفه بشرا سويا• ومردود ثانيا: بأن الضوابط التي تطبقها هذه المحكمة في مجال الشرعية الدستورية، لا شأن لها بإقحام إحدى الدول نفسها في الشئون الداخلية لغيرها، وإن أثار ذلك مسئوليتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وحيث إن من المقرر كذلك، أن المعايير الدولية المتقدم بيانها، لا يجوز إهدارها من خلال أعمال تناهضها تأتيها الدول التي يقيم غير المواطنين بها، ولو بررتها بمجرد تطابقها مع تشريعاتها المعمول بها في شأن مواطنيها، ذلك أن الحماية التي تكفلها تشريعاتها هذه، قد تقل عن تلك التي توفرها المعايير الدولية التي أنتجتها واقعة اتصال الدول فيما بينها، وضرورة تحقيق نوع من التداخل بين مصالحها، فلا يكون الفصل بين الأشخاص المعنيين بها ودولهم، مقبولا.

ولئن جاز القول بأن تلك المعايير التي قبلتها الدول فيما بينها، محددة بها أعرافها في مجال العلائق بينها وبين غير مواطنيها، قد يكتنفها –من بعض جوانبها–

قدر من الغموض في مجال تطبيقها، إلا أن وجودها قانونا حقيقة مستعصية على الجدل، ولا يعدو الإخلال بها أن يكون نكولا من الدول التي نقضتها عن واجباتها الدولية There has grown up in the field of international relations, a body of customs defining with more or less certainty the duties owing by all nations to alien residents (Hins V ز . Davidourtz , 213 U . S . 25 per justice Black, at . P. 65 (1941

وحيث إنه استصحابا لهذه المعايير، وتوكيدا لضرورة العمل بمقتضاها، صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ٤٤١/٤٠ المؤرخ ١٩٨٥/١٢/١٣ متضمنا إعلانها في شأن حقوق غير المواطنين في البلد الذى يعيشون فيه، مقررا سريان أحكامه في شأن كل فرد يوجد في إحدى الدول ولا يكون من رعاياها؛ ومنوها بضرورة أن تتقيد في كل تشريعاتها التي تنظم بها دخول غير مواطنيها إليها، وشروط إقامتهم فيها، وما يمكن أن يقوم بينهم وبين رعاياها من الفروق، بالحدود التي رسمتها التزاماتها الدولية ، بما في ذلك ما يتعلق منها بحقوق الإنسان؛ ومبينا على الأخص أن حقهم في الحياة، وكذلك تأمين أشخاصهم ضد الاعتقال أو الاحتجاز غير المشروع، وصون حريتهم الشخصية التي لا يجوز الإخلال بها إلا وفقا للقانون، مما ينبغي أن يكون مكفولا بقوانينها المحلية ، ودون إخلال بالتزاماتها الدولية المتصلة بها....

وحيث إن المعايير الدولية التي تطبقها الدول على غير مواطنيها، لا يقتصر سريانها على من يكون منهم فردا، ولكنها تمتد كذلك إلى كل مجموع منهم تضمهم وحدة قانونية لها ذاتيتها واستقلالها.

...وحيث إن التطور الراهن للحقوق الأساسية للإنسان، قد جعل منها جزءاً لا يتجزأ من المعايير الدولية التي تبنتها الأمم المتحضرة كقاعدة للتعامل مع غير

المواطنين المقيمين بها؛ وكان التمييز غير المبرر في مجال مباشرتها –ولو كان مبناه كون من يطلبها أجنبيا– يعتبر نقضا لها يخل بالحماية المقررة على صعيد تطبيقها؛ وكانت المعايير الدولية لا يجوز تفسيرها بأنها تخول أحدا أو جماعة أو تنظيما سياسيا، أن ينال من الحقوق التي تقارنها، سواء بمحوها أو بإيراد قيود في شأنها تزيد عن تلك التي ترتضيها الدول الديموقراطية في مجتمعاتها؛ وكانت الحرية الشخصية وما يتصل بها من إرادة الاختيار –وعلى ضوء الضوابط الموضوعية التي يحيطها المشرع بها– تقعان في نطاق الحقوق التي تكفلها المعايير الدولية لغير المواطنين؛ ...

فإن النص المطعون فيه يكون بذلك قد نقض مبدأ المعاملة بالمثل المقرر بصدر فقرته الأولى، وجاوز كذلك الحدود المنطقية التي تعمل فيها إرادة الاختيار، وهى).[٢٠٣]

[٢٠٣] حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى ٣٥ لسنة ١٧ – دستورية – المحكمة الدستورية العليا – مرفوعة علنية رقم ٣٥ لسنة ١٧ بتاريخ ١٩٩٧/٠٨/٠٢م.

رفض الاقتباس القضائي:

بينما يدين البعض الاخر هذه الممارسة ويرفضها ويستشهد بمعارضة المحاكم الأمريكية للاقتراض القضائي، ويمكن إرجاع أصل هذه المعارضة إلى الجدل الدائر حول تعديل بريكر في أوائل خمسينيات القرن العشرين، والذي أدى إلى ظهور "محظورات حقوق الإنسان" في الثقافة الدستورية الأمريكية، حيث تمنع هذه المحظورات المحاكم الأمريكية من الاستشهاد بالوثائق الدولية لحقوق الإنسان. [٢٠٤]

وعلى النقيض من المحاكم في العديد من الدول، نادراً ما تستشهد المحاكم الأمريكية بالسلطات الدولية أو الأجنبية عندما تنخرط في التكييف الدستوري. ويفسر David L. Sloss ندرة هذه الاستشهادات في الفقه الدستوري الحديث جزئيًا بعمر دستور الولايات المتحدة. إن المحاكم الأمريكية أقل احتياجاً إلى الاعتماد على القانون الدولي والأجنبي لأنها طورت قدراً كبيراً من السوابق القضائية على مدى ٢٣٠ عاماً من التاريخ الدستوري الأمريكي، والمحاكم الأمريكية كانت أقل حاجة إلى استشارة المصادر الأجنبية والدولية بعد أن طورت مجموعة كبيرة من الفقه القانوني المحلي.

[204] David L. Sloss, Sovereignty and National Constitutions, 17 U. ST. THOMAS L.J. 625 (2021). Available at: https://ir.stthomas.edu/ustlj/vol17/iss3/4

خاتمة:

عرضت في هذا البحث نظرية الدستورية العالمية موضحا المحاولات المختلفة لفهم الواقع العالمي منذ عقود حول عولمة القوانين وتدويلها، حيث أصبح هناك مفهوما جديدا للدستورية ودلالات متعددة حول هذا المفهوم، لذا كان ينبغي على تحرير هذا المصطلح وبيان دلالته المعاصرة، وكذلك بيان المقصود بالدستورية العالمية وتوضيح النظريات المتعددة حولها، وما هي المجالات التي تركز فيها الدستورية العالمية، وأهم مظاهرها.

وتوجد دراسات متعددة توضح امكانية سمو المعايير الدولية على الدساتير الوطنية وتوضح كون أنه يوجد مواثيق دولية بمثابة دستور عالمي مثل مواثيق الأمم المتحدة، أو دساتير عالمية وظيفية في مجال محدد مثل الميثاق الأولمبي، وتوضح هذه الدراسات الطبيعة الدستورية لهذه الوثائق الدولية، ولكني ركزت على مفاهيم النظم القانونية عبر الوطنية، ثم توضيح إضفاء الطابع الدستوري على المواثيق الدولية.

وفي جانب أخر كان للواقع العملي والدراسات التاريخية الدستورية محاولات لتوضيح أثر المعايير الدولية على الدساتير الوطنية سواء اثناء وضع الدساتير أو من خلال الرقابة القضائية على مدى دستورية القوانين، وتوضيح نماذج من تأثر الدساتير بالمعايير الدولية في نصوصها، سواء بشكل صريح أو بشكل ضمني.

النتائج:

- النظريات المتعددة حول الدستورية العالمية هي محاولات لقراءة الوضع القانوني في ظل العولمة وتدويل القوانين والبحث عن أسس علمية قانونية لتقديم حلول للمشكلات الناتجة عن واقع العولمة، فيتم خلق تصورات عن قوانين عبر وطنية يتم دمجها في الدساتير الوطنية لضمان تنفيذها.
- أن تأثير المعايير الدولية على الدساتير الوطنية واضح بشكل كبير سواء على مستوى ضمان حماية الحقوق والحريات أو على مستوى تنظيم العلاقات بين الجهات الفاعلة والسلطات.
- أن الهدف الأساسي من تدويل القانون الدستوري هو ضمان اعتراف الدولة بالقوانين عبر الوطنية وتنفيذها والدخول مع الجهات الفاعلة الخاصة عبر الوطنية في علاقات تنظيمية متعددة المستويات، وأكسباها قوة دستورية تسمو على التشريعات البرلمانية العادية.
- ان تطور مفهوم الدستورية يتجاوز مستويات حماية حقوق الانسان، ولكن يتضمن أيضا تنظيم العلاقات مع الجهات الفاعلة الخاصة عبر الوطنية.
- ان تأثير المعايير الدولية ممتد في عمليات وضع الدستور وتفسيره والامتثال له ورقابة دستورية التشريعات الوطنية بواسطة القضاء الدستوري.
- أن الدستورية العالمية ممتدة في القانون الدولي وتم تدويلها في عدد من المستويات في القوانين الدستورية الوطنية سواء كان ذلك بشكل مباشر او بشكل غير مباشر.
- الدعوة إلى انشاء محكمة دستورية دولية تكررت على مدى عقدين ولم تنجح هذه الدعوة بالرغم من العمل عليها وتقديم اطارها النظري والفكري.
- ان المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تصدق عليها الدولة المصرية وتنشرها في الجريدة الرسمية هي في مستوى التشريعات العادية طبقا لنص الدستور

المصري واحكام المحكمة الدستورية العليا، وان الدستور المصري يستند مباشرة الى المعايير الدولية في مجال الرياضة، ويقتبس بشكل غير مباشر من شرعة حقوق الانسان.

- ان المحكمة الدستورية العليا المصرية انتهجت في بعض احكامها ان تستدل بالمعايير الدولية لكي تفسر وتوضح مقصد نصوص في الدستور، وتسترشد بالمعايير الدولية لتصل الى قراراها سواء بالدستورية أو عدم الدستورية.
- الدستورية العالمية نظرية تستخدم لتوضيح سمو المعايير الدولية من اخلال اصباغ الطابع الدستوري عليها لضمان تطبيقها في جميع انحاء العالم بنفس الطريقة والأسلوب.

التوصيات:

- الاستجابة للدستورية العالمية كأحد صور تدويل القوانين هي استجابة للعولمة ومتطلباتها، وينتج عنها توافق وموائمة التشريعات المحلية مع المعايير الدولية، مما يسهل عمليات الاستثمار والخدمات عبر الوطنية سواء من خلال المنظمات الدولية او الشركات عبر الوطنية؛ لذا ينبغي مواكبة التطورات القانونية الحديثة والانخراط في تدويل القوانين مع الاحتفاظ بالخصوصية القانونية للدول والحفاظ على النظام العام الوطني.
- الدساتير وثائق دستورية طويلة الأمد من المفترض أن تحافظ على استقرارها لفترات زمنية طويلة؛ لذا ينبغي الاخذ بنظريات الدستور الحي التي تستخدم التفسير في تأويل مواد الدستور بما يتلاءم مع المتغيرات الحديثة المتسارعة، فجمود الدساتير ممكن معالجتها بالتفسيرات الصادرة من المحكمة الدستورية العليا، ومن خلال التفسيرات المتوقعة يكون هناك استجابة لعمليات تدويل الدستور الوطني فيما يتوافق مع النظام العام الوطني.
- الحفاظ على السيادة الوطنية برفض التدخل الأجنبي في وضع الدستور الوطني.

- السعي نحو وجود دور أكبر للدول العربية والإسلامية في لجان المنظمات الدولية المعنية بالمساعدة في وضع الدساتير، عن طريق اشراك الخبراء الدستوريين الذين يتبنوا رؤى النظم العربية الدستورية، وذلك للحفاظ على التعددية الدستورية وضرورة توضيح دور النظم الدستورية العربية والحضارة الإسلامية كأحد النظم الدستورية المعاصرة، بحيث تكون المعايير الدولية في تطويرها ملائمة للنظم القانونية المتعددة والقوميات المتعددة كبديل للعولمة الموحدة.
- رفض فكرة المحكمة الدستورية الدولية وعدم العمل بها، فهي فكرة تنطوي على التدخل في سيادة الدول، وترسخ لنظرية حق التدخل الدولي وتعطي سلطات وعقوبات تمس بالسادة الوطنية للدول، وترك للدول حرية الاختيار في تبني المعايير الدولية التي تتناسب مع نظمها الوطنية والحفاظ على هويتها الوطنية.

المراجع:

المراجع العربية:

١. أحمد سعد محمد حسين: التوازن بين سيادة الدولة واستقلال الرياضة، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة حلوان، ٢٠٢٣م.

٢. أحمد سعد محمد حسين: الحماية الدستورية لحقوق الانسان في مجال الرياضة، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد ، المجلد ، ٢٠٢٥م، تحت النشر.

٣. أحمد عبد الظاهر: الجرائم الرياضية في القانون المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٨م.

٤. أحمد عبد الظاهر: القانون الجنائي للألعاب الرياضية دراسة مقارنة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠١٧م.

٥. أحمد فتحي سرور: نظرات في عالم متغير، دار الشروق– مصر، ٢٠٠٧م.

٦. أمل لطفي: الرقابة اللاحقة على دستورية القوانين في فرنسا، طبعة خاصة لدبلوم القانون العام جامعة حلوان دفعة ٢٠١٨/٢٠١٩م.

٧. حسين صدام بدر البيضاني: الرقابة الدستورية على قرارات المنظمات الدولية وأحكام المحاكم الأجنبية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٣م.

٨. حسين مقداد: الحريات الرقمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧م.

٩. رضا عبد العزيز: محاضرة حجية الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان في التشريع المصري، الائتلاف المصري لحقوق الانسان والتنمية، نقابة المحامين شمال الجيزة، غير منشورة، ١-٨-٢٠٢٤

١٠. رمزي طه الشاعر: النظام الدستوري المصري في إطار دستور ٢٠١٤ مقارنا بالدساتير السابقة، دار نصر للطباعة الحديثة، الطبعة الأولي، ٢٠١٩م.

١١. رمزي طه الشاعر: تدرج البطلان في القرارات الإدارية دراسة مقارنة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠ م.

١٢. سالمة يوسف موسى عمار: دسترة القانون الدولي لحقوق الانسان بين الرضائية والالزام، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون جامعة المراقب، الخمس ليبيا، المجلد الحادي عشر العدد الأول، يونيو ٢٠٢٣م.

١٣. سعيد النجار، شيرزاد أحمد: الدستورية الإسلامية بين الرفض والتأييد، مجلة قضايا سياسية، العدد ٤٧، ص ٢٢١: ص ٢٤٨.

١٤. شاريهان جميل مخامره: تدويل الدساتير، رسالة لاستكمال نيل درجة الماجستير، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٣م.

١٥. شعبان أحمد رمضان: نطاق الرقابة القضائية على التحكيم في مجال منازعات العقود الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦م.

١٦. شيماء نجم: الرقابة الدستورية على قرارات المنظمات الدولية، منشورات قانونية أرشيف رقمي، الأحد ١٤ يناير ٢٠٢٤م.

١٧. صابر عبد الغني: مفهوم الدستورية في ضوء المادة الثانية للدستور دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة حلوان، مصر، ٢٠٢١.

١٨. طعيمة الجرف: مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الإدارة العامة للقانون، القاهرة سنة ١٩٧٦م.

١٩. عبد الحسين شعبان: في الدستور والدستورانية والدسترة، مجلة قضايا سياسية (جامعة النهرين – بغداد) المجلد ٦١، ٢٠٢٠.

٢٠. عبد السلام أحمد هماش: طرق إدماج القانون الدولي في الأنظمة القانونية الوطنية، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، مج٨، ع٢، ٢٠٢٢.

٢١. عبد السلام أحمد هماش: دراسة في مفهوم التدويل واستخداماته في القانون الدولي العام، الجامعة الأردنية، مجلة علوم الشريعة والقانون، المجلد ٣٨، العدد٢، ٢٠١١.

٢٢. عبد المنعم زمزم: رقابة المحكمة الدستورية العليا على قرارات المنظمات الدولية والاختصاص المشترك بينها وبين المحاكم الابتدائية في الرقابة على أحكام المحاكم الأجنبية، المجلة القانونية، ٢٠٢٢م.

٢٣. عزة حسين: سياسات تقنين الشريعة النخب المحلية والسلطة الاستعمارية وتشكل الدولة المسلمة، ترجمة باسل وطفة، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، ٢٠١٨.

٢٤. علي معزوز: مظاهر تدويل الدساتير الوطنية في مجال الحقوق والحريات الأساسية من خلال هيمنة المصادر الدولية، حوليات جامعة الجزائر ١، المجلد ٣٥ عدد خاص/٢٠٢١م.

٢٥. فاطمة أحمد الشافعي: نحو انشاء محكمة دستورية دولية تطبق مبادئ القانون الدستوري في ظل قواعد القانون الدولي العام، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على الماجستير، كلية القانون جامعة قطر، ٢٠٢٠م.

٢٦. فتيحة بن صديق، محمد هاملي: تدويل الدساتير وأثره على سيادة الدولة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٢، العدد٢، سبتمبر ٢٠٢١م.

٢٧. ماجد راغب الحلو: القضاء الإداري، الإسكندرية، بدون دار نشر، سنة ١٩٧٧م.

٢٨. محمد إبراهيم موسى: تدويل القواعد القانونية وكيفية تجاوزه، بحث في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة ٢٠٠٢م.

٢٩. محمد اتركين: الدستور والدستورانية من دساتير فصل السلط إلى دساتير صك الحقوق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ١١

٣٠. محمد سيد أحمد المسير: نحو دستور إسلامي (مشروع وضع مواده الأزهر الشريف)، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ٢٠٠٨م

٣١. محمد عادل محمد عسكر: دراسة حول فكرة دسترة القانون الدولي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، العدد ٥٨ أكتوبر ٢٠١٥م.

٣٢. محمد عمار علي: نحو قانون دستوري دولي، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة حلوان، ٢٠٢١م.

٣٣. محمود شريف بسيوني، خالد محيي الدين أحمد: الوثائق الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الأول الوثائق العالمية (١)، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠١٥م.

٣٤. المنصف المرزوقي: في ضرورة المحكمة الدستورية الدولية، المجلس العربي، جنيف، ٢٦ يونيو ٢٠٢٢م.

٣٥. هاني رمضان طالب: مفهوم الدستورانية مقاربة نظرية، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد ١٥، العدد ١، يناير ٢٠٢٣، ص ٢١٦: ص ٢٣١

٣٦. هيلين تورار: تدويل الدساتير الوطنية، ترجمة باسيل يوسف بجك، منشورات الحلبي القانونية، بيروت، ٢٠١٠م.

٣٧. وليد عبد العزيز علي حسن: فكرة السيادة في ظل نظام العولمة (دراسة تطبيقية على الوظيفة التشريعية للدولة)، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة المنوفية، ٢٠١٨م.

٣٨. حقوق الانسان ووضع الدستور: منشور من منشورات الأمم المتحدة صادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة حقوق الانسان مكتب المفوض السامي. ٢٠١٨م.

المراجع الأجنبية:

1. A.Peters, 'TheMerits of Global Constitutionalism', (2009) 16 Indiana Journal of Global Legal Studies 397, at 408.
2. Abrak Saati: Participatory Constitution-Making as a Transnational Legal Norm: Why Does It "Stick" in Some Contexts and Not in Others? UC Irvine Journal of International, Transnational and Comparative Law, 2017, 113-136, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2959915
3. Alberto Febbrajo, : 'Constitutionalism and Legal Pluralism' in Alberto Febbrajo and Giancarlo Corsi (eds.), Sociology of Constitutions: A Paradoxical Perspective Abingdon: Ashgate, 2016 .
4. Alexis Galán: New wine, old wineskins: on the geographical assumptions of international constitutional law, Journal of International Relations and Development (2016) 19, 222–241., doi:10.1057/jird.2016.1; published online 5 February 2016
5. Angelika Emmerich-Fritsche, Vom Völkerrecht zum Weltrecht, "Short-Summary" 1072–1073.(٢٠٠٧)
6. Anne Peters: 'Compensatory Constitutionalism: The Function and Potential of Fundamental International Norms and Structures' (2006) 19 Leiden Journal of International Law 579;
7. Antje Wiener and others, 'Global Constitutionalism: Human Rights, Democracy and the Rule of Law' (2012) 1 Global Constitutionalism 1 .
8. Antoine Duval: The Olympic Charter: A Transnational Constitution Without a State?,

JOURNAL OF LAW AND SOCIETY, VOLUME 45, ISSUE S1, JULY 2018, ISSN: 0263-323X, pp. S245±S269

9. Aoife O'Donoghue: Alfred Verdross and the Contemporary Constitutionalization Debate' (2012) 32 Oxford Journal of Legal Studies 799;
10. Cedric Ryngaert, Ramses Wesselm Denise Prévost, Jan Wouters: Global Constitutionalism: Editorial Introduction, Published online: 22 August 2019, Asser Press 2019, Netherlands International Law Review (2019) 66:191–195 https://doi.org/10.1007/s40802-019-00138-2
11. Chris Thornhill: A Sociology of Constitutions: Constitutions and State Legitimacy in Historical-Sociological Perspective. Cambridge: Cambridge University Press, 2011
12. Christian Joerges, Inger-johanne Sand, Gunther Teubner ed., Transnational Governance and Constitutionalism 8 (2004);
13. CHRISTINE E. J. SCHWO¨ BEL: Organic Global Constitutionalism, Leiden Journal of International Law, 23 (2010), pp. 529–553, Foundation of the Leiden Journal of International Law doi:10.1017/S0922156510000208
14. Christine E. J. Schwöbel: Situating the debate on global constitutionalism, International Journal of Constitutional Law, Volume 8, Issue 3, July 2010, Pages 611–635, https://doi.org/10.1093/icon/moq021, Published: 01 July 2010, https://academic.oup.com/icon/article/8/3/611/623473

15. Colin J. Beck et al., Constitutions in World Society: A New Measure of Human Rights, in CONSTITUTION-MAKING AND TRANSNATIONAL LEGAL ORDER, supra note 5, at 85.
16. Constance Remy: Le projet de création d'une Cour constitutionnelle international, Les Cahiers Portalis 2019/1 N° 6, Pages 189 à 194
17. Craig Eggett: The Role of Principles and General Principles in the 'Constitutional Processes' of International Law, Netherlands International Law Review (2019) 66:197–217, https://doi.org/10.1007/s40802-019-00139-1
18. David L. Sloss, Sovereignty and National Constitutions, 17 U. ST. THOMAS L.J. 625 (2021). Available at: https://ir.stthomas.edu/ustlj/vol17/iss3/4
19. David S. Law, Constitutional Dialects: The Language of Transnational Legal Orders, in CONSTITUTION-MAKING AND TRANSNATIONAL LEGAL ORDER, supra note 5, at 110, 116. Citied from = David L. Sloss: Sovereignty and National Constitutions, 17 U. ST. THOMAS L.J. 625 و.(٢٠٢١) Available at: https://ir.stthomas.edu/ustlj/vol17/iss3/4
20. David Sciulli: Gunther Teubner: Societal Constitutionalism: Nine Variations on a Theme , in: Paul Blokker and Chris Thornhill, Sociological Constitutionalism. Cambridge, Cambridge University Press 2016
21. DAWOOD I. AHMED & TOM GINSBURG: Constitutional Islamization and Human Rights: The

Surprising Origin and Spread of Islamic Supremacy in Constitutions, VIRGINIA JOURNAL OF INTERNATIONAL LAW [Vol. 54:3 p: 615

22. Edoardo Celeste, 'Digital Constitutionalism: A New Systematic Theorisation' (2019) 33 International Review of Law, Computers & Technology 76.
23. EDOARDO CELESTE: Constitutionalism in the Digital Age, 11-2020 ,https://www.hiig.de/wp-content/uploads/2020/11/2020-Celeste-Constitutionalism-in-the-Digital-Age.pdf
24. Garrett Wallace Brown, 'The Constitutionalization of What?' (2012) 1 Global Constitutionalism 201;
25. Girardeau A Spann, 'Constitutionalization' [2004] Saint Louis University Law Journal 709; Milewicz (n
26. GREGORY SHAFFER, TOM GINSBURG, TERENCE C. HALLIDAY: Constitution-Making and Transnational Legal Order, Cambridge University Press 2019, p:7,8. doi: 10.1017/9781108561792
27. Gunther Teubner, Globale Zivilverfassungen: Alternativen zur staatszentrierten Verfassungstheorie, 63
28. Gunther Teubner: Societal Constitutionalism: Alternatives to State-Centred Constitutional Theory? 2004.
29. Halliday, Terence C. and Shaffer, Gregory, Transnational Legal Orders (May 12, 2015). Chapter 1, Transnational Legal Orders, Cambridge University Press, 2015, UC Irvine School of Law Research Paper No. 2015-56,p:7 Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2605625

30. J. BAQUERO CRUZ, The Legacy of the Maastricht-Urteil and the Pluralist Movement, Robert Schuman Centre for Advanced Studies (RSCAS) Working Paper No. 2007/13, European University Institute; an updated version has been published in, 2008, European Law Journal 14, 389-422.
31. Jeremy Waldron: 'Constitutionalism: A Skeptical View' [2010] Philip A. Hart Memorial Lecture, https://scholarship.law.georgetown.edu/hartlecture/4 >;
32. JOSEPH Weiler : The Constitution of Europe: 'Do the new clothes have an Emperor?' and other essays on European integration. Cambridge University Press, Cambridge, 1999.
33. Karolina Milewicz, 'Emerging Patterns of Global Constitutionalisation: Towards a Conceptual Framework' (2009) 16 Indiana Journal of Global Legal Studies 413.
34. Ken foster: Global Sport law Revisited, Entertainment and sports law Journal, 28 feb 2019.
35. Kim Lane Scheppele: Autocracy under Cover of the Transnational Legal Order, in book: constitution-making and transnational legal Order, Edited by GREGORY SHAFFER& TOM GINSBURG& TERENCE C. HALLIDAY, Cambridge University Press, 2019, P:190:191 doi: 10.1017/9781108561792
36. Kjaer, Paul F: Constitutionalism in the Global Realm: A Sociological Approach. London: Routledge, 2014
37. Lars Viellechner: 'Constitutionalism as a Cipher: On the Convergence of Constitutionalist and Pluralist

Approaches to the Globalization of Law.' Goettingen Journal of International Law 4, 2012:

38. Lawrence B.Solum: Originalism and constitutional construction, 82 fordham L. Rev. 453 .(٢٠١٣)
39. M. KUMM: "The Jurisprudence of Constitutional Conflict: Constitutional Supremacy in Europe before and after the Constitutional Treaty", 2005, European Law Journal, 11, 262-307.
40. M. KUMM: "Who is the Final Arbiter of Constitutionality in Europe?: Three Conceptions of the Relationship between the German Federal Constitutional Court and the European Court of Justice", Common Market Law Review, 1999, No. 36, pp. 351-386.
41. M.P. MADURO, "Contrapunctual Law: Europe's Constitutional Pluralism in Action",
42. Marco Bani, 'Crowdsourcing Democracy: The Case of Icelandic Social Constitutionalism' (Social Science Research Network 2012) SSRN Scholarly Paper ID 2128531 https://papers.ssrn.com/abstract=2128531,.
43. Marie-Anne Cohendet, Marine Fleury: Chronique de droit constitutionnel sur la Charte de l'environnement. Revue juridique de l'environnement, Volume 43(4), 2018, 749-768. https://droit.cairn.info/revue-juridique-de-l-environnement-2018-4-page-749?lang=fr
44. Marzouki (M. M.): « Une structure judiciaire supranationale et indépendante qui pourrait agir en cas de scrutins truqués et rappeler les États au respect des libertés. Une cour mondiale de la démocratie », Libération, 8 novembre 1999, https://www.liberation.fr/tribune/1999/11/08/une-

structure-judiciaire-supranationale-et-independante-pourrait-agir-en-cas-de-scrutins-truques-et-_290047/

45. Marzouki (M. M.): Le mal arabe - Entre dictatures et intégrismes : la démocratie interdite, éd. l'Harmattan, Paris, 2004;
46. Matej Avbelj and Jan Komárek (eds.): Four Visions of Constitutional Pluralism, EUROPEAN UNIVERSITY INSTITUTE, DEPARTMENT OF LAW, Italy, EUI Working Paper LAW No. 2008/21, ISSN 1725-6739
47. Math Noortmann, Enforcing International Law: From Self-help to Self-contained Regimes .(٢٠٠٥)
48. Meryem DEFFAIRI. « La portée constitutionnelle des dispositions de la Charte de l'environnement », Titre VII [en ligne], n° 8, Les catégories de normes constitutionnelles, avril 2022. URL complète : https://www.conseil-constitutionnel.fr/publications/titre-vii/la-portee-constitutionnelle-des-dispositions-de-la-charte-de-l-environnement
49. N. WALKER (ed.): Sovereignty in Transition, Hart, Oxford, 2003, 501-537.
50. N. WALKER: "The Idea of Constitutional Pluralism", 2002, Modern Law Review, 65, 317-359.
51. Niklas Luhmann, Das Recht der Gesellschaft 582ff . .(١٩٩٣)
52. P. Jessup: Transnational law. Storrs lectures on jurisprudence, (1956).
53. Pablo Holmes: Transnational Constitutional Pluralism, its Promises and Pitfalls, Artigos,

Sequência (Florianópolis) (82), May-Aug 2019, https://doi.org/10.5007/2177-7055.2019v41n82p61

54. Paul Blokker and Chris Thornhill, Sociological Constitutionalism. Cambridge, Cambridge University Press 2016)
55. Paul Craig, 'Constitutions, Constitutionalism, and the European Union' (2001) 7 European Law Journal 125;
56. Pernice (n 2) 7, according to whom constitutionalism is a form of 'theoretical thinking'
57. Ralph Miliband: Lenin's The State and Revolution, From The Socialist Register 1970, pp.309-319.
58. Ralph Miliband: Marx and the State, The Socialist Register 1965, pp.278-296.
59. SAID MAHMOUDI: International Human Rights Law as a Framework for Emerging Constitutions in Arab Countries. , in book: CONSTITUTIONALISM, HUMAN RIGHTS, AND ISLAM AFTER THE ARAB SPRING, Edited by Rainer Grote And Tilmann J. Röder, Oxford University Press 2016, P:536
60. Sajó, András, and Renáta Uitz, 'Constitutions and Constitutionalism', The Constitution of Freedom: An Introduction to Legal Constitutionalism (Oxford, 2017; online edn, Oxford Academic, 21 Dec. 2017), https://doi.org/10.1093/oso/9780198732174.003.0002, accessed 16 Nov. 2023.
61. SHAIKH HUMAM HAMOUDI: Lessons from the Iraqi Constitution-making Process, in book: CONSTITUTIONALISM, HUMAN RIGHTS, AND ISLAM AFTER THE ARAB SPRING, Edited by

Rainer Grote And Tilmann J. Röder, Oxford University Press 2016, P:847

62. Thilo Pachmann: Sports Arbitration violates Human Rights, SportsAndTaxation.com, The International Resource to the Taxation of Sportsmen and Sportswomen, 3/10/2018
63. Thomas Vesting: Die Medien des Rechts: Computernetzwerke. Weilerswist:
64. Tom Ginsburg: Constitutional Advice and Transnational Legal Order, , in book: constitution-making and transnational legal Order, Edited by GREGORY SHAFFER& TOM GINSBURG& TERENCE C. HALLIDAY, Cambridge University Press, 2019, P:27 :191 doi: 10.1017/9781108561792
65. Tomasz Tadeusz Koncewicz: Understanding the Transnational Legal Order – Part 1: Of Pressures and Ambitions, reconnect-europe, Published on December 18, 2020, https://reconnect-europe.eu/blog/understanding-the-transnational-legal-order-part-1-of-pressures-and-ambitions/
66. Wiener A et al (2012) Global constitutionalism: human rights, democracy and the rule of law (editorial).
67. YADH BEN ACHOUR: An International Constitutional Court Bulwark against the Erosion of Constitutional Democracy, in book: CONSTITUTIONALISM, HUMAN RIGHTS, AND ISLAM AFTER THE ARAB SPRING, Edited by Rainer Grote And Tilmann J. Röder, Oxford University Press 2016, P:747: 748.

68. Zeitschrift für ausländisches öffentliches Recht und Völkerrecht (ZaöRV) 6 (2003);

المواثيق والاتفاقيات والقوانين

ميثاق الأمم المتحدة

الإعلان العالمي لحقوق الانسان

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦م.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦م.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A / 67/290 في ١٠ أغسطس ٢٠١٢م.

معاهدة لشبونة ٢٠٠٧م.

معاهدة ماستريخت (١٩٩٣)، المعروفة بشكلها المعدَّل باسم معاهدة الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٧).

واتفاقية روما (١٩٥٧)، المعروفة بشكلها المعدل باسم معاهدة أداء الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٧).

الدستور المصري ٢٠١٤ المعدل ٢٠١٩م

دستور زيمبابوي

دستور جنوب افريقيا

دستور الأردن ١٩٥٢ (المعدل ٢٠١٦م).

دستور فرنسا ١٩٥٨ (المعدل ٢٠٠٨م).

دستور المغرب ٢٠١١م.

دستور الاكوادور م٢٠٠٨ المعدل ٢٠١٥م.

دستور البرازيل ١٩٨٨م (المعدل ٢٠١٧م).

قانون المحكمة الدستورية العليا المصري رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩م، أحدث تعديل بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠٢١ بالقانون ١٣٧ لسنة ٢٠٢١م.

قانون السلطة القضائية المصري الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢م.

قانون الرياضة المصري الصادر بالقانون ٧١ لسنة ٢٠١٧م.

قانون العمل المصري الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣م.

أحكام قضائية:

١. حكم المحكمة الإدارية العليا، الطعن رقم ٧٤٠٢ لسنة ٤٤ القضائية (عليا)، جلسة ٣ من يوليو سنة ٢٠٠٣، مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها "دائرة توحيد المبادئ في ثلاثين عاما"، منذ إنشائها إلي نهاية أغسطس سنة ٢٠١٥ ، مكتب فني – المبدأ ٥٥/ أ.(
٢. حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية في الدعوى ١٠ لسنة ١٤ – دستورية – المحكمة الدستورية العليا – مرفوعة علنية رقم ١٠ لسنة ١٤ بتاريخ ١٩٩٣/٠٦/١٩
٣. حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية في الدعوى ١٥١ لسنة ٢٧ – دستورية – المحكمة الدستورية العليا – مرفوعة علنية رقم ١٥١ لسنة ٢٧ بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٤م.

٤. حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية في الدعوى ٢٣ لسنة ١٦ – دستورية – المحكمة الدستورية العليا – مرفوعة علنية رقم ٢٣ لسنة ١٦ بتاريخ ١٩٩٥/٠٣/١٨م.

٥. حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية في الدعوى ٣ لسنة ١٠ – دستورية – المحكمة الدستورية العليا – مرفوعة علنية رقم ٣ لسنة ١٠ بتاريخ ١٩٩٣/٠١/٠٢

٦. حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية في الدعوى ٣١ لسنة ٣ – دستورية – المحكمة الدستورية العليا – مرفوعة علنية رقم ٣١ لسنة ٣ بتاريخ ١٩٨٣/٠٥/٠٧

٧. حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية في الدعوى ٣٥ لسنة ١٧ – دستورية – المحكمة الدستورية العليا – مرفوعة علنية رقم ٣٥ لسنة ١٧ بتاريخ ١٩٩٧/٠٨/٠٢م.

٨. حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية في الدعوى ٤ لسنة ٤٠ – دستورية – المحكمة الدستورية العليا – مرفوعة علنية تم الحكم رقم ٤ لسنة ٤٠ بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٣م.

٩. حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية في الدعوى ٤٤ لسنة ٤١ – منازعة تنفيذ – المحكمة الدستورية العليا – مرفوعة علنية تم الحكم رقم ٤٤ لسنة ٤١ بتاريخ ٢٠٢٠/٠٨/١٢م.

١٠. حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية في الدعوى ٥٥ لسنة ٢٧ – دستورية – المحكمة الدستورية العليا – مرفوعة علنية رقم ٥٥ لسنة ٢٧ بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٠م.

١١. حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية في الدعوى ٨ لسنة ١٦ – دستورية – المحكمة الدستورية العليا – مرفوعة علنية رقم ٨ لسنة ١٦ بتاريخ ١٩٩٥/٠٨/٠٥

١٢. حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية في الدعوى رقم ٥٧ لسنة ٤ – دستورية – المحكمة الدستورية العليا – مرفوعة علنية رقم ٥٧ لسنة ٤ بتاريخ ١٩٩٣/٠٢/٠٦

١٣. حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية في الدعوى رقم ٦١ لسنة ٤٢ ق. د، ١٤–١–٢٠٢٣م، الجريدة الرسمية – العدد ٢ مكرر (هـ) في ١٧ يناير سنة ٢٠٢٣.

١٤. حكم المحكمة الدستورية في الكويت في الدعوى رقم ٦ لسنة ٢٠٢١ طعن مباشر دستوري، والصادر في ١٣ ديسمبر ٢٠٢٣م.

١٥. حكم المحكمة العليا في المصرية الدعوى ٧ لسنة ٢ – دستورية – المحكمة العليا – مرفوعة علنية رقم ٧ لسنة ٢ بتاريخ ١٩٧٥/٠٣/٠١

١٦. حكم محكمة أمن الدولة العليا طوارئ القاهرة، في قضية النيابة العامة رقم ٤١٩٠ سنة ٨٦ الازبكية (١٢١ كلى شمال)، ١٩٨٧/٤/١٦م.

17. Décision du conseil constitutionnel français,2004-505DC,19novembre 2004,cons, n 6,7 et 24.

18. Cons. const., déc. n° 2008-564 DC du 19 juin 2008, Loi relative aux organismes génétiquement modifies

19. CE, Ass., 3 octobre 2008, Commune d'Annecy, n° 297931.

20. Cons. const., déc. n° 2014-394 QPC du 7 mai 2014, Société Casuca

21. Cons. const., déc. n° 2019-823 QPC du 31 janvier 2020, Union des industries de la protection des plantes

مواقع ويب:

موقع معجم المعاني الجامع – معجم عربي –عربي:
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

موقع محكمة التحكيم الرياضية CAS الرسمي: (www.tas-cas.org)

اتفاقية لشبونة على موقع الاتحاد الأوروبي:
https://www.europarl.europa.eu/factsheets/en/sheet/5/the-treaty-of-lisbon

موقع مشروع الدستور: https://constituteproject.org/

موقع مشروع مقارنة الدساتير:
https://comparativeconstitutionsproject.org/